وزارة التعليـــــم العـــالي والبحث العلـــــمي

جـــــــــامعـــــــة غـــــــــردايـــــــة

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلـــــوم الاجتماعيــة

شعبة علم الاجتماع

الحركة الجمعوية والوعي المجتمعي

دراسة ميدانية على الجمعيات الفاعلة في بلدية متليلي الشعانبة

مذكرة مقدّمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر

تخصص: علم الاجتماع تنظيم وعمل

إعداد الطالب:

أحمد شايشي

إشراف:

د. كمال عويسي

اللجنة المناقشة

إسم العضو	الجامعة	المهمة
أ. علي بونوة	غرداية	رئيس
د. كمال عويسي	غرداية	مشرف
أ.عبد المالك بيدة	غرداية	مناقش

السنة الجامعية: 2016 – 2017

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ربي اجعل هذا العمل خالصاً لوجهك الكريم، ولك الحمد على توفيقك لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى.

نحمدك اللهم ونشكرك على إتمام هذا العمل بسداد وتوفيق ولا يفوتني في هذا المقام إلا أن أتوجه أسمى عبارات الشكر والتقدير على من كان لي خير سند ونعم الموجه وصاحب الفضل الكبير في هذا العمل الأستاذ المشرف

الدكتور كمال عويسي

الذي لم يبخل علينا بنصائح وإرشاداته طوال إنجاز هذا الموضوع.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل أستاذة شعبة علم الاجتماع الذين تعلمت منهم الكثير طوال المسار الدراسي.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل الزملائي في الدراسة الذين كانوا مثالاً للتعاون والتضامن، وساهموا في خلق تنافس إيجابي عاد بالفائدة على الجميع.

وفي الأخير نشكر كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذه المدكرة.

ولله الحمد من قبل ومن بعد على نعمه.

الإهـــداء

إلى من خلدت أرواحهم وتسامت أنفسهم، ومن دفعوا ثمن الحرية دماً

شهداء الجزائر الذين قدموا أنفسهم قرباناً لحياتنا

واعين الثمن الغالي للاستقلال والذي يتأخروا في تسديده بأرواحهم.

إلى روح شهيد الحركة الجمعوية بمتليلي الشعانبة، والذي توفي أثناء أدائه لواجبه التطوعي في نشاط إفطار الصائم عضو جمعية ناس الخير متليلي الشعانبة المرحوم

إلياس مباركي

إلى من رماني سهام المحبة وغمرني وداً وإحساناً

العائلة الكريمة والأصدقاء

إلى كل زملائي في الاتحاد العام للطلبة الجزائريين وزملائي في الحركة الجمعوية بمتليلي الشعانبة وعلى رأسهم جمعية ناس الخير متليلي الشعانبة وجمعية الوعي والتنمية الاجتماعية.

إلى كل من حمل هم صناعة الغد ومستقبل الجزائر

بعقول واعية ... وقلوب راجية ... أنامل ساعية.

فهرس العناوين

الموضوع	الصفحة
مقدمة	2
الفصل الأول: المحددات النظرية	
1– أسباب اختيار الموضوع	5
2– أهمية الموضوع	6
3– أهداف الدراسة	7
4– الدراسات السابقة	8
5– الاشكالية	14
6– الفرضية العامة	16
الفرضيات الفرعية	16
7– منهجية الدراسة	17
8– تحديد مفاهيم الدراسة	18
9– صعوبات الدراسة	20
الفصل الثاني: كرونولوجية الحركة الجمعوية	
1– مفهوم المجتمع المدني	22
2– مفهوم الحركة الجمعوية	24
2–1– مفهوم الحركة	24
2–2– مفهوم الجمعية	24
3– التطور التاريخي للحركة الجمعوية	27
3–1– الحركة الجمعوية في العالم الغربي	27
3–2– الحركة الجمعوية في الوطن العربي	29
3–3– تاريخ الحركة الجمعوية في الجزائر	30
3–3–1– الحركة الجمعوية في المرحلة الاستعمارية (1830 – 1962)	30
3–3–2– تاريخ الحركة الجمعوية بعد الاستقلال	31

3-3-3- مرحلة بعد 1990 32
3-3-4- المميزات الرئيسية إنشاء الجمعيات بعد صدور قانون 90 / 31 33
3-4-5- المميزات الرئيسية لإنشاء الجمعيات بعد صدور قانون 12 / 06 35
الفصل الثالث: سوسيولوجية الوعي المجتمعي
1- مفهوم الوعي 38
2- مفهوم الوعي المجتمعي 40
3- الوعي المجتمعي في التراث السوسيولوجي 42
3-1- الاتجاهات الكلاسيكية 42
3-1-1- الوعي المجتمعي من منظور البنائية الوظيفية 42
3-1-2- الوعي المجتمعي من منظور التفاعلية الرمزية 43
3-1-3- الوعي المجتمعي من منظور ماركسي 44
3-2- الوعي المجتمعي من منظور الاتجاهات المعاصرة 44
3-2-1- الوعي المجتمعي من منظور الماركسيون الجدد 44
3-2-2- الوعي المجتمعي من منظور نقدي 46
3-2-3- الوعي المجتمعي من منظور فينومينولوجي 47
4- أشكال الوعي المجتمعي 48
4-1- الوعي السوسيوديني 48
4-2-الوعي السوسيوثقافي 49
4-3- الوعي السوسيوسياسي 50
4-4- الوعي السوسيواقتصادي 50
الفصل الرابع: أفراد الجمعيات والوعي السوسيوثقافي
المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية 52
1- مجالات الدراسة 52
1-1- المجال المكاني 52
1-2- المجال الزماني 52
1-3- المجال البشري 53

2– نوع العينة 53
3– تقنية البحث 54
المبحث الثاني: التعريف بعينة البحث 56
المبحث الثالث: أفراد الجمعيات والوعي السوسيوثقافي 60
استنتاج الفرضية الأولى 72
الفصل الخامس: النشاطات الجمعوية والوعي السوسيوديني
1– النشاطات الجمعوية والوعي السوسيوديني 74
2– استنتاج الفرضية الثانية 86
3– الاستنتاج العام 87
الخاتمة 90
قائمة المراجع 92
الملاحق

فهرس الجداول

الرقم	العناوين	الصفحة
1	يوضح توزيع المبحوثين على الجنسين	56
2	يوضح توزع سن المبحوثين	57
3	يوضح توزع المستوى التعليمي للمبحوثين	58
4	يوضح توزع أفراد العينة من خلال الحالة المدنية	59
5	يوضح علاقة المبحوثين مع الجمعية	60
6	يبين العلاقة بين طبيعة علاقات أفراد الجمعية مع الجمعية وتقييم التعاون الموجود بين أفراد الجمعية	61
7	يبين العلاقة بين طبيعة علاقات أفراد الجمعية مع الجمعية وتقييم التضامن بين أفراد الجمعية	62
8	يوضح العلاقة بين العلاقات بين أفراد الجمعية وتقييم التعاون الموجود بين الأفراد	63
9	يوضح العلاقة بين العلاقات بين أفراد الجمعية وظهور التضامن بين أفراد الجمعية	65
10	يوضح أهم المهارات التي يتحلى بها أفراد الجمعيات	66
11	يوضح العلاقة بين أهم المهارات التي يتحلى بها أفراد الجمعيات وتقييم العمل الجمعوي الذي تقوم به الجمعيات	67
12	يوضح مدى نجاح أفراد الجمعيات في التأثير على المحيطين بالجمعية	68
13	يبين العلاقة بين حجم التأثير لأفراد الجمعية على المحيطين بالجمعية وكيفية زيادة حجم العمل التطوعي	69
14	يبين علاقة أفراد الجمعية مع المجتمع وكيفية زيادة حجم العمل التطوعي	70
15	يوضح مدى نجاح الجمعيات في استعمال وسائل الإعلام	74
16	يوضح العلاقة بين تنظيم الملتقيات والنجاح في تنمية الوعي الديني	75
17	يبين العلاقة بين تنظيم الملتقيات وتقييم النشاطات الموجهة لخدمة المرافق الدينية	76
18	يبين مدى نجاح الجمعيات في تحقيق أهدافها منم خلال النشاطات الترفيهية الهادفة	78

19	يبين مدى نجاح الجمعيات في تنمية الوعي الديني في المجتمع	79
20	يبين العلاقة بين النشاطات الترفيهية ومدى نجاح الجمعيات في تنمية الوعي الديني في المجتمع	80
21	يبين مدى تسطير الجمعيات لبرامج تدريبية لأفرادها ومدى نجاحها في زيادة المهارات الاجتماعية لهم	81
22	يبين العلاقة بين الدورات التدريبية وتقييم النشاطات في المناسبات الدينية	82
23	يبين العلاقة بين البرامج التدريبية وتقييم النشاطات الموجهة لخدمة المرافق الدينية	83
24	يبين أنواع الوعي الذي ساهمت في زيادته الحركة الجمعوية	84

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	يمثل الإجراءات العملية لتأسيس الجمعيات	34

مقدمة

مقدمة:

إن الباحث في السوسيولوجيا يحاول دائماً اكتشاف المجتمع وتحليل الظواهر الاجتماعية التي تحدث فيه وتفسيرها، للوصول إلى فهم ما يحدث وما هي أسباب هذه الظواهر وهدفه الرئيسي وراء هذه العملية هو تقديم الإضافة المعرفية التي تخدم المجتمع وتحل مشاكله. وهذا ما يجب أن يميز النخبة المثقفة عن غيرها.

وتعتبر التنظيمات جزءاً لا يتجزأ من هذا المجتمع لما لها من دور هام ولمكانتها داخله، وهي تعتبر نسق مفتوح تتأثر وتؤثر فيه، إضافة إلى أن أفراد التنظيمات هم أفراد المجتمع، كما أن هذه التنظيمات تسعى لتحقيق أهداف تمس المجتمع وتؤثر فيه اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً. ومن بين هذه التنظيمات منظمات المجتمع المدني وعلى رأسها الجمعيات والتي يزيد عددها عن 100 ألف في الجزائر، والتي تلعب أدوار هامة – خاصة الفاعلة منها – حسب تخصصها وتخدم مصالح مجتمعية وترفع من مستوى المشاركة وتعمل على حل المشاكل الاجتماعية، إضافة إلى دورها المكمل لدور الدولة كقطاع ثالث مساعد للمجتمع المدني وممثل في نفس الوقت.

وفي الحقبة الاستعمارية قامت بعض الجمعيات بدور كبير في المقاومة الثقافية والدينية والعلمية لهذا المستعمر وحاولت لفت انتباه المجتمع نحو القضايا الهامة وإصلاحه ولعب الدور المنشود بها لخدمته، ولعلى الدور الكبير الذي قامت به **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين** في هذا الجانب أسهم كثيراً تنشئة رجال قدموا التضحيات لأجل تحرير هذا الوطن فيما بعد، فقد حرصت هذه الجمعية بالذات على رفع مستوى الوعي اتجاه قضايا المجتمع والتمسك بالهوية والثوابت الوطنية والدينية والثقافية. فزاد الوعي المجتمعي في بلادنا وفهم المجتمع دوره وما يجب عليه.

وفي وقتنا الحالي هناك رهانات كثيرة لمجتمعنا كونه يعيش تحت تأثير أزمات محلية وخارجية وجب عليه مواجهة هذه التأثيرات وخاصة السلبية منها والتي تولد أفكار ميتة ومميتة والتي تقف عائقاً أمام استقرار وتطور المجتمع. ويكون مواجهتها من خلال نشر الوعي وتنميته لضمان الاستقرار والتطور. ومن خلال هذه الدراسة نسلط الضوء على دور الحركة الجمعوية في زيادة الوعي المجتمعي وتنميته حيث أننا قمنا بتقسيم هذا العمل إلى خمس فصول وهي كالتالي:

الفصل الأول هو عبارة عن الفصل المنهجي وفيه أبرزنا أسباب اختيار الموضوع الذاتية والموضوعية، أهمية الموضوع، أهداف الدراسة، إضافة إلى الدراسات السابقة التي تناولت الحركة الجمعوية ودورها في المجتمع والوعي المجتمعي وماهي مصادره وكيف يؤثر في المجتمع، لنصل إلى طرح الاشكالية تحدثنا فيها عن أسباب تطور الأمم

وسبب تأخر أمتنا ووصلنا إلى تساؤلات وفرضيات حول دور وتأثير أفراد الجمعيات والنشاطات الجمعوية في الوعي المجتمعي، واخترنا للإجابة عن هذه التساؤلات المنهج الكمي والمنهج الوصفي التحليلي.

أما الفصل الثاني فتناول موضوع الحركة الجمعوية وقمنا من خلاله بتعريف المجتمع المدني والحركة الجمعوية من خلال التراث العلمي، كما تناولنا التطور التاريخي للحركة الجمعوية في العالم الغربي والعالم العربي وتطورها في الجزائر من الحقبة الاستعمارية إلى وقتنا الحالي، وما هي أهم التحديات التي مرت بها والقوانين المنظمة لها وكيف شهدت تضيقاً في الحقبة الكولينيالية وانفتاحاً بعد سنة 1990 من خلال قانون 31/90، إضافة إلى ذكر أهم ما جاء به القانون الجديد للجمعيات 06/12.

وفي الفصل الثالث تناولنا موضوع الوعي المجتمعي وعرفنا من خلاله مصطلحي الوعي والوعي المجتمعي، وأهم ما جاء في التراث السوسيولوجي حول موضوع الوعي المجتمعي في الاتجاهات الكلاسيكية والاتجاهات المعاصرة، ثم دركنا أشكال الوعي مبرزين أهمية كل شكل في الحفاظ على البناء المجتمعي وتماسكه واستقراره وتطوره.

أما الفصل الرابع والخامس فهما عبارة عن فصلين ميدانين، أبرنا من خلالهم الاجراءات الميدانية للدراسة من خلال مجالات الدراسة المكاني والزماني والبشري، ونوع العينة وتقنية البحث والتي اعتمادنا فيها على الملاحظة بالمشاركة والاستمارة. لنصل إلى جمع المعلومات الميدانية الخاصة بالحركة الجمعوية من خلال بعدي الأفراد والنشاطات، والوعي المجتمعي من خلال بعدي الوعي السوسيوثقافي والوعي السوسيوديني وترتيب هذه المعطيات وجدولتها لتحليلها إحصائيا وسوسيولوجيا واكتشاف العلاقة بين المتغيرات لنتوصل إلى الإجابة عن تساؤل الإشكالية والوصول إلى نتائج تثبت صحة الفرضيات الجزئية والفرضية العامة.

الفصل الأول

المحددات النظرية

1- أسباب اختيار الموضوع:

إن لكل باحث رغبة ودوافعه تدفعه لاختيار موضوع محدد دون غيره ولهذه الدوافع أسباب موضوعية وذاتية تخصه دون غيره من الباحثين، وفي موضوع الحركة الجمعوية والوعي المجتمعي نورد الأسباب التالية:

1-1- الأسباب الذاتية:

- اهتمامي الخاص بالوعي المجتمعي ودوره في صناعة نهضة المجتمع كخطوة أولى نحو الحضارة.

- اهتمامي كناشط جمعوي وعلاقة هذا النشاط في تحقيق الوعي المجتمعي ودور الجمعيات الفاعلة في تحقيق هذا الوعي.

- رغبة سوسيولوجية لدراسة تأثير التنظيمات في المجتمع.

- إبراز الدور المجتمعي للجمعيات في إرساء الوعي ودور الفاعلين وأفراد الجمعيات في تحريك المجتمع بأسلوب مباشر أو غير مباشر نحو القيام بواجباتهم المجتمعية.

1-2- الأسباب الموضوعية:

- إبراز دور الجمعيات في التأثير على المجتمع، كونها تنظيم يتأثر ويؤثر في البيئة الخارجية.

- تعتبر الجمعيات من أكثر التنظيمات الرسمية الغير حكومية ولها أهمية كبيرة ومكملة لدور الدولة في تحقيق أهدافها المجتمعية وتحقيق الوعي.

- أهمية الموضوع ومكانته الاجتماعية، وما له من أهمية كبيرة في تخصص علم الاجتماع التنظيم والعمل حيث أن الوعي المجتمعي ينعكس على بقية التنظيمات والثقافة التنظيمية والعمالية.

- انتشار الجمعيات وغزارة نشاطاتها والاهتمام الكبير داخل المجتمع بهذه النشاطات.

- يعتبر تحقيق الوعي في المجتمع هدف للعديد من الجمعيات وفي دراستنا هذه نحاول التعرف عن مدى تحقيق الجمعيات الفاعلة لهذا الوعي.

– الحاجة الكبيرة للوعي المجتمعي لمواجهة التحديات التي فرضتها التغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية في البيئة المحيطة بالجزائر.

– الحاجة الكبيرة للوعي المجتمع في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، خاصة مع التطور العلمي والتكنولوجي الكبير الذي يشهده العالم.

– دراسة مدى تحقيق الحركة الجمعوية لأهدافها وعلى رأسها الوعي المجتمعي.

– محاولة تقديم دراسة سوسيولوجية لهذا الموضوع والمساهمة في إثراء السوسيولوجيا بدراسة ونتائج دقيقة في صالح المجتمع المحلي.

2– أهمية الموضوع:

لقد كان البحث في الحركة الجمعوية ودراستها مجالا مهما يخوضه الباحثون محاولين الكشف عن خباياه، حيث كانت ومازالت الحركة الجمعوية ميدان بحث يستدعي اهتمام العلماء والباحثين والمختصين في مختلف التخصصات، لما لها من أهمية اجتماعية كشكل من أشكال المجتمع المدني، ومن هنا نحاول دراسة هذه التنظيمات لكونها وجدت لتحقيق أهداف محددة في صالح المجتمع بصفة عامة والمساهمة في تنمية الوعي المجتمعي ولعب الدور المنوط بها في تنمية المجتمع والمحافظة على استمراره واستقراره.

ومن هنا تظهر أهمية هذه الدراسة حيث أنها تبحث عن تحديد العلاقة بين الحركة الجمعوية والجمعيات الفاعلة بصفة خاصة وبين الوعي المجتمعي لما له من أثر كبير على المجتمع من خلال ما يعيشه من تغيرات متسارعة تفرضها بيئة عالمية وإكراهات اقتصادية وسياسية وتنظيمية تؤثر في بناء ووظيفة المجتمع.

وعلى هذا أساس فإن هذه الدراسة تحاول الإحاطة بدور أعضاء الجمعيات والنشاطات الجمعوية في الوعي المجتمعي وما مدى تأثيرها في زيادة هذا الوعي بشقية السوسيوديني والسوسيوثقافي.

3- أهداف الدراسة:

إن التغيرات التي تفرض على مجتمعنا تخلق تغيرات وأزمات نسقية ناتجة عن البيئة الخارجية، فكان التحلي بالوعي وخاصة الوعي المجتمعي لزاما لمواجهة هذه التغيرات المتسارعة والأزمات والمشاكل. وكما لكل بحث علمي أهدافه المحددة التي يسعى لتحقيقها فإن نحاول من خلال هذا البحث الوصول إلى الأهداف التالية:

- معرفة دور الحركة الجمعوية وخاصة الجمعيات الفاعلة في تشكيل الوعي المجتمعي لدى أفراد الجمعية والبيئة الاجتماعية المحيطة بها.
- معرفة مدى تأثير الجمعيات في زيادة الوعي المجتمعي.
- التعرف على مدى تأثير أعضاء الجمعيات والناطشين في الحركة الجمعوية على المجتمع من خلال ثقافتهم التنظيمية وتكوينهم المكتسب في الجمعية.
- التعرف على مدى إسهام النشاطات الجمعوية في بلورة الفكرة الدينية وخلق وعي بهدف معين تضمن بقاء المجتمع واستمرار حضارته[1].
- التحقق من صحة الفروض من خلال دراسة ميدانية تحليلية على المجتمع المحلي.
- محاولة تقديم بعض الإقتراحات في فائدة الحركة الجمعوية وما يجب عليها لزيادة الوعي المجتمعي.
- تقديم إضافة ولو قليلة في إثراء البحث السوسيولوجي.

1) مالك بن نبي، شروط النهضة، دار الفكر المعاصر، لبنان، 1986، ص 72.

4- الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:

دراسة للطالب أحمد بلحنيش بعنوان: " الحركة الجمعوية وممارسة الخدمة الاجتماعية. دراسة ميدانية لعينة من الجمعيات الاجتماعية لولاية البليدة". الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير في علم الاجتماع من جامعة الجزائر الموسم الجامعي 2009/2008.

الدراسة عبارة عن بابين، الباب الأول مكون من أربعة فصول، وكان الفصل الأول بعنوان البناء المنهجي للبحث وانطلق من التساؤلات التالية:

- هل نشاط الجمعيات يعتمد على الأخصائيين الاجتماعيين؟ وهل ترتقي هذه النشاطات إلى مستوى متطلبات الخدمة الاجتماعية؟

- ما هي أهم المهارات المكتسبة من نشاطات الجمعيات؟ وهل هناك دورات تكوينية تأهيلية لممارسة الخدمة الاجتماعية؟

- ما مدى توفيق الجمعيات في إعداد البرامج الاجتماعية ومتابعتها؟ وإلى ماذا يرجع ذلك؟

أما الفصل الثاني فكان بعنوان الخدمة الاجتماعية وتناول تعريفها وتطورها وفلسفتها ومبادئها وعلاقتها بالعمل السياسي والرعاية الاجتماعية وطرقها. أما الفصل الثالث فكان بعنوان الأخصائي الاجتماعي حيث تناول تعريف المؤسسة الاجتماعية والمنظمة الاجتماعية وأثر منظمة الرعاية الاجتماعية في الخدمة الاجتماعية وفاعلية الأداء والأخصائي الاجتماعي. أما الفصل الرابع فكان تحت عنوان الحركة الجمعوية وتناول تعريف الجمعية والعمل الجمعوي والتطوع، والفرق بين الجمعية المؤسسة الخاصة ولمحة تاريخية عن الحركة الجمعوية وتأسيس الجمعيات.

أما الباب الثاني فقد كان عبارة عن فصلين يمثلان الجانب الميداني وكان فصله الأول عبارة عن تعريف بميدان البحث وخصائص العينة أما الفصل الثاني فكان عبارة عن عرض وتحليل النتائج. وقد توصلت هذه الدراسة لنتائج وهي: رغم أنه لا توجد تراكم معرفي للعمل الجمعوي الاجتماعي ببلادنا إلا أنه لم يمنع تكوين وعي بأهمية العمل الجمعوي في تنمية المجتمع وبعث روح التضامن والتعاون في المجتمع. إضافة إلى أنه لا يجب ترك الباب مفتوح للجميع لممارسة العمل الجمعوي لسد الباب أمام الانتهازيين، وتوصلت أيضا إلى أن هناك جهود معتبرة تبذلها الجمعيات

الاجتماعية في ممارساتها لنشاطها، لتخلص الدراسة إلى أن الجمعيات لا تعتمد على الأخصائيين وأنها في أمس الحاجة للمعارف والنظريات الحديثة وهذا ما يؤكد بأن المسار أمام الحركة الجمعوية عامة والاجتماعية خاصة مازال طويلا[1].

جوانب الاستفادة:

هذه الدراسة ساهمت كثيراً في موضوعنا وخاصة أنها تتوافق مع موضوع الدراسة في المتغير المستقل والتي قدمت العديد من المعلومات والإشارة للمراجع والتي ساهمت في البناء النظري والتناول التاريخي والسوسيولوجي. كما أنها تحدثت عن كفاءة أفراد الجمعيات ومهاراتهم وتخصصهم الاجتماعي واعتمادها على نخبة اجتماعية، وهو ما خدم دراستنا في موضوع الحركة الجمعوية وبُعد الأفراد وفاعليتهم وكفاءتهم نظراً للتقارب النظري. كما أنها ساهمت في إثراء المتغير التابع من خلال ممارسة الخدمة الاجتماعية ومؤشر العمل التطوعي المبني على وعي الجمعيات بالدور المجتمعي. كل هذا ساهم في إثراء بحثنا نظرياً وميدانياً وفتح الشهية للفضول العلمي والبحث والحصول على تصورات افتراضية ساهمت في موضوع الدراسة.

الدراسة الثانية:

دراسة الطالب عويسي الهامل بعنوان: " دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمع المحلي. دراسة ميدانية على الجمعيات الفاعلة ببلدية أنقوسة ".

الدراسة عبارة عن مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي تخصص علم اجتماع تنظيم وعمل من جامعة قاصدي مرباح بورقلة للموسم الجامعي: 2014/2013. الدراسة عبارة عن ثلاثة فصول. الفصل الأول هو عبارة عن الإطار المفاهيمي وانطلق من تساؤل رئيسي وهو: ماهو دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمع المحلي؟

والفرضيات التالية:

- تملك الجمعيات استراتيجية واضحة من أجل تنمية المجتمع المحلي.

1) أحمد بلحنيش، الحركة الجمعوية وممارسة الخدمة الاجتماعية. دراسة ميدانية لعينة من الجمعيات الاجتماعية لولاية البليدة، علم الاجتماع، جامعة الجزائر، رسالة ماجستير، 2009.

- تستند برامج ومشاريع وأعمال الجمعيات لواقع المجتمع المحلي.

- هناك تنسيق كبير بين الجمعيات وجميع الأطراف الفاعلة في المجتمع المحلي.

أما الفصل الثاني فقد كان بعنوان الإجراءات المنهجية للدراسة حيث تناول مجالات الدراسة الزماني والمكاني والبشري والمنهج المستخدم، أما الفصل الثالث فكان عرض وتحليل المعطيات الدراسية والميدانية وقد توصلت الدراسة إلى نتائج وهي أن هناك فجوة بين المفهوم والتطبيق للمشاركة المجتمعية من حيث الفكر والمهام وأن المشاركة الجمعوية لا تقتصر على حل المشكلات الآنية للمواطنين أو المتعلقة بسلوكهم داخل مجتمعهم، وإنما تعنى بإطلاق الجهود والممكنات ذات الفعالية بتحرير طاقات المواطنين وإشراكهم في جميع الأنشطة، والاشتراك في جميع الخطط والبرامج التي تخص مجتمعهم، ويتم الارتقاء والتنمية لتحقيق النهوض بالمجتمع[1].

جوانب الاستفادة:

ساهمت هذه الدراسة في بحثنا من خلال إبراز تأثير منظمات المجتمع المدني في البيئة الخارجية وما هو الدور الذي تقوم به الجمعيات، خاصة وأنها لا تمتلك الإمكانات التي تمتلكها المنظمات الحكومية. وكيف يمكن أن تستفيد استفادة جيدة من هذه الإمكانات وتسييرها بأسلوب استراتيجي ومدى توافق والتنسيق بين الجمعيات. حيث أننا استفدنا من النتائج المتحصل عليها وخاصة من الفجوة بين الواقع الملموس والأهداف المسطرة. وكل هذا فرض علينا دقة لتحديد التأثير الميداني بدقة والمؤشرات التي تدل على هذا التأثير.

كما أننا نوجه انتقادا لهذه الدراسة كونها لم تفرق بين الجمعيات الفاعلة ميدانياً الجمعيات الموجودة في الوثائق الرسمية وضعيف النشاط، اضافة إلى أن هناك جمعيات محسوبة على توجهات سياسية بعيداً عن الخدمة الاجتماعية وهي تسعى لخدمة أغراض سياسية لصالح أطراف محددة.

1) عويسي الهامل، دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمع المحلي. دراسة ميدانية على الجمعيات الفاعلة ببلدية أنقوسة، علم الاجتماع التنظيم والعمل، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –، مذكرة ماستر، 2014.

الدراسة الثالثة:

دراسة الطالبة عدلي شعبان صادق بعنوان: " روافد الوعي الجمعي الاسرائيلي وأثرها في تشكيل صورة الاخر ". الدراسة عبارة عن رسالة لنيل شهادة الماجستير من جامعة الجزائر المركزية – معهد علم الاجتماع. بوزريعة – سنة 2004.

وهي دراسة تحليلية من 3 أبواب وفي كل باب فصلين، حيث كان الباب الأول تحت عنوان الروافد الدينية لمعرفة المجتمع الاسرائيلي بالأخر أين تطرق في فصله الأول إلى مفهوم **الغوييم، العنف التوراتي**، وكذا انغلاق الديانة، وفي فصله الثاني تناول التطبيق الصهيوني لمفاهيم الدين والأسطورة متضمنا عناصر حول معاداة المهاجرين، اسرائيل الأولى، اسرائيل الثانية، صهيونية علمانية وإسرائيل دينية.

أما الباب الثاني والذي كان بعنوان بالروافد الاجتماعية والأدبية فقد تناول في فصله الأول الدراسات الاجتماعية وسمات الحياة الأدبية، الوعي الريفي ومناهج تدريس التاريخ متضمنة فكرة كراهية اليهود للعربي والفلسطيني، أما الفصل الثاني فقد تناول منطلقات الحياة الأدبية وسماتها، وتعرض للفكر الصهيوني وأفكار حول اليهود شعب الله المختار، ومعاداة السامية، العنصرية، البراءة الزائفة، دونية العربي مقابل الصهيوني.

أما الباب الثالث فكان بعنوان النزاعات وأدب الأطفال حيث درست في فصلها الأول وجهات نظر مقابلة ومعاكسة من الواقع إلى الأدب، الغربة، النزاعات، طبيعة العرب وطباعهم، الواقع وعناده اللانهائي، شجرة المعرفة جيدة وسيئة، كيف نخوض الحرب. وفي الفصل الثاني عنصري عسكرتاريا المجتمع وإشكالياتها والديموغرافيا وتحدياتها. إن هذه الدراسة كانت دراسة جريئة حيث تطرقت لجوانب تشكيل الوعي الجمعي الاسرائيلي ومحتوى المواضيع التي تدرس للأطفال كيف ترسم صورة عن الانسان العربي مما يولد نظرة عدوانية للآخر، إضافة إلى إشارتها للعديد من الانشغالات المهمة التي تشكل الوعي الجمعي[1].

1) عدلي شعبان صادق، روافد الوعي الجمعي الاسرائيلي وأثرها على تشكيل صورة الاخر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر المركزية معهد علم الاجتماع، بوزريعة، 2004.

جوانب الاستفادة:

ما يلاحظ من هذه الدراسة أنها بعيدة كل البعد عن الحالة المحلية، كما أن هناك تردد عاطفي وإيديولوجي للاطلاع عليها. غير أن الفضول العلمي كان أقوى خاصة إذا عرفنا إسهامات النقد الماركسي لرأسمالية واستفادة الرأسمالية من هذا النقد لتطوير ذاتها، كل هذا دفع بي للاطلاع على هذه الدراسة والتي وجدتها غنية نظريا وميدانيا، وخاصة بعد الولوج لمصادر تشكيل الوعي المجتمعي عند الأطفال من خلال الكتاب المدرسي وكيف ترسم صورة للفرد العربي في أذهانهم، كل هذا دفع بنا للبحث أكثر في هذا الموضوع والاستفادة من مؤشرات ميدانية وكيف يمكن للتنظيمات تشكيل الوعي المجتمعي والتأثير فيه.

الدراسة الرابعة:

دراسة الطالبة أم الخير شتاتحة بعنوان: " زيارة الأضرحة وأثرها في إعادة تشكيل الوعي الجمعي – دراسة ميدانية لضريح سيدي عطاء الله ببلدية تاجموت ولاية الأغواط –".

الدراسة عبارة عن مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع التنظيم والديناميكا الاجتماعية والمجتمع من جامعة قاصدي مرباح – ورقلة – في الموسم الجامعي 2011/2010. وهي دراسة من خمسة فصول، الفصل الأول هو عبارة عن فصل منهجي وانطلق من تساؤل رئيسي وهو: هل لاستمرار زيارة ضريح سيدي عطاء الله بمنطقة تاجموت أثر في إعادة تشكيل الوعي الجمعي لزواره؟

والفرضيات التالية:

– يساهم الموسم السنوي لضريح سيدي عطاء الله في استمرار وعي الأفراد بالزيارة.

– الاختلاف بين الفئات الاجتماعية هي الذي يفسر الاختلاف بين مستويات وعي زوار ضريح سيدي عطاء الله.

– هناك هيمنة رمزية على وعي زوار ضريح سيدي عطاء الله تدفعهم إلى ممارسة التبرك الاستمدادي به.

– كلما اتسع الفضاء العلائقي بين زوار ضريح سيدي عطاء الله كلما زاد اندماج وعي الفرد نحو وعي الجماعة بشكل أكبر.

أما الفصل الثاني فكان بعنوان الأضرحة، جذورها، دلالتها، وقد تناول أضرحة الأولياء عبر مختلف الديانات، الأصول التاريخية للطرق الدينية، الأولياء كراماتهم وسلطة تفويضهم الرمزية. أما الفصل الثالث فكان في تحليل مفهوم الوعي الجمعي، وتطرق للوعي البشري ومراحله التاريخية، قراءات مختلفة في تحليل مفهوم الوعي، قراءة سوسيولوجية في تحليل مفهوم الوعي الجمعي. أما الفصل الرابع فقد كان بعنوان الدين كظاهرة جمعية، وقد تناول المعتقد، الطقس، الأسطورة، الدين الجمعي وتكوين المعتقد، الطقس، الأسطورة والشعائر من حيث الممارسة. أما الفصل الخامس الذي كان ميدانيا وقد تطرق إلى جمع البيانات وتحليلها. ونرى أن هذه الدراسة سلطت الضوء على ما يحدث داخل ومحيط الأضرحة من ممارسات طقوسية والتي من شأنها أن تشكل الوعي الجمعي لزوارها من جديد، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن زيارة الأضرحة يعيد تشكيل الوعي الجمعي وأن هذه الزيارات لها أثر في استمرار هذا الوعي[1].

جوانب الاستفادة:

ساهمت هذه الدراسة في بلورة نظرتنا النظرية والميدانية للمتغير التابع (الوعي المجتمعي) حيث تحمل تراث سوسيولوجي واسع لهذا الموضوع، كما أن هناك تشابه في بعض النقاط النظرية التي كان من شأنها أن توضح بعض الغموض، وتسهل التعامل مع موضوع المتغير التابع، كما أنها ساهمت في تنويري بالمراجع اللازمة والتي وصلت إلى بعضها، والتي بدورها قدمت استفادة كبيرة لنا من حيث الفهم والرصيد، إضافة إلى أن الجانب الميداني والذي يتعلق بالأضرحة ساهم في إثراء التحليل وشبكة الملاحظة وخاصة في البعد السوسيوديني نظراً لتقارب الموضوعين محل الدراسة. كل هذا دفع بنا إلى محاولة الإحاطة بأكبر قدر من المعلومات والأدوات وزيادة حجم الفضول السوسيولوجي الذي ساعد في جمع أكبر قدر من المعطيات الميدانية التي تفيد الدراسة.

1) أم الخير شتاتحة، زيارة الأضرحة وأثرها في إعادة تشكيل الوعي الجمعي. دراسة ميدانية لضريح سيدي عطاء الله ببلدية تاجموت ولاية الأغواط، علم الاجتماع التنظيم والديناميكا الاجتماعية والمجتمع، مذكرة ماجيستر، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –، 2011.

5- الاشكالية:

شهد العالم مطلع الألفية الجديدة تغيرات جوهرية، دفعت بالبلدان المتقدمة والبلدان النامية إلى تغيير فلسفة التسيير والإدارة من خلال تنفيذ سياسات تنموية في شتى المجالات، محاولة بذلك الوصول لمكانة راقية بين بقية الأمم. ولقد تمكنت بعض المجتمعات من التقدم خطوات كبيرة نحو تحقيق أهدافها وذلك بسبب التخطيط الجيد والكفاءة والارادة السياسية التي تحلى بها قادتها، اضافة إلى الوعي الذي ميز هذه الشعوب التي فهمت ما يجب عليها وكيف تقوم به. فكانت الحكومات مكملة لدور الشعوب الواعية نحو تحقيق التنمية ورقي المجتمع. هذا الوعي الذي كان مساهماً في توجيه المجتمعات لتثمين المكتسبات وحمايتها واكمال المهمة نحو الوصول إلى المكانة المنشودة. حيث أسهم المجتمع المدني في إعادة بناء دول وقيامها من جديد، وضمن هذا السياق نجد النموذج الألماني المجتمع الألماني أفضل الأمثلة لقيامه بواجباته وتقديم الإضافة المطلوبة بعدما حدث له بعد نهاية الحرب العالمية الثانية من أثار جسيمة للبنية التحتية، وكان ما يحركه الروح الألمانية والتي ظهرت في كل مجالات الحياة كما أن تطوع أفراد المجتمع بساعة إلى ساعتين لفائدة إعادة البناء والخدمة التطوعية، مما أحدث تسارعاً في إعادة البناء والعودة الحقيقية لمكانة هذا المجتمع وهذا كله بسبب الثقافة المجتمعية الألمانية والتي كانت صانع هذه المعجزة[1]. حيث أن هذه الثقافة طفت على السطح في وقت الأزمة لتولد الهمة وترشد المجتمع نحو السبيل الأفضل لعودته لمكانته الطبيعية.

وفي العالم الإسلامي هناك محاولة لمحاكاة هذه التجارب الناجحة والاستفادة منها، فكانت هناك محاولات لدراسة أسباب النجاح والوقوف موقف التلميذ من هذه التجارب، فقد طرح **شكيب أرسلان** سؤالاً مهماً في هذا الخصوص وهو: "لماذا تأخر المسلمون؟ ولماذا تقدم غيرهم؟" والذي حاول الإجابة عليه مؤكداً على أن أعظم الأسباب هو الجهل[2]، كما أن وجود الإرادة والعزيمة يمكن أن يساهم في التوجيه نحو الأصلح مع حفاظ الفرد على استقلاليته وعقليته وآدابه وثقافته[3]. كما أن الدارس للتاريخ يرى أن الانطلاق الحقيقي للحضارة العربية والإسلامية كان مع ظهور الإسلام وأن الإسلام هو قوة العرب[4] وأن العودة إليه هو البداية الفعلية للانطلاق النهضوي. وتعتبر

1) مالك بن نبي، من أجل التغيير، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط 4، 2005، ص 52.

2) الأمير شكيب أرسلان، لماذا تأخر المسلمون؟ ولماذا تقدم غيرهم؟،كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، 2012، ص 37.

3) المرجع نفسه، ص 47.

4) عبد المنعم النمر، حضارتنا وحضارتهم، دار المعارف، القاهرة، 1987، ص 77.

الفكرة الدينية موجه لسلوك الفرد نحو غاية ترسم وعي يعطي للحياة دلالة ومعنى وتمكن من بناء المجتمع ودوامه واستمراره حضارته[1].

وقد أثبتت النهضة الأوروبية الدور الجلي للبنية الفوقية التي تسيير المجتمع فحركة **مارتن لوثر*** التي ظهرت في القرن 16م صنعت نهجاً جديداً كان له الدو الجلي في تطور الرأسمالية فيما بعد والتي ذكرها **ماكس فيبر** في كاتبه "الأخلاق البروتستانتية والروح الرأسمالية"، كما أن اختراع المطبعة ساهم في تسهيل وتسريع انتشار الأفكار والمعارف وزيادة الوعي الثقافي والمعرفي وفتح المجال للنخبة المثقفة للقيام بدورهم كفاعلين اجتماعيين وبعث النهضة الأوروبية.

ومن هنا يبرز دور العلم والدين والثقافة في الانطلاق الحضاري الجديد من خلال المجتمع والتنظيمات الاجتماعية فيه، ويكون ذلك من خلال الوعي بما يحتاجه المجتمع لتنميته واستقراره وتقديم الاضافة اللازمة تطوعياً، حيث يضرب **مالك بن نبي** مثالاً عن مجموعة من الأطباء في قسنطينة خصصوا يوماً اجتماعياً لصالح الشعب الفقير، والذي يرى أنه اتجاه جديد حيث نجحت هذه الحركة في بلورة الوعي المجتمعي الذي كان ينقص البلاد الإسلامية منذ صفين* وأرشدت الناس إلى الأهداف الجوهرية وحاولت إخراج الجماهير المسلمة من نزعات الاستهتار والركود[2]، أي أنها قامت بزرع وعي مجتمعي أعاد الفرد إلى المرحلة الأولى نحو الانطلاق الحضاري المنشود.

وتعتبر الجمعيات من أهم منظمات المجتمع المدني حيث أنها تعتبر جل التنظيمات التي يؤسسها أفراد المجتمع المدني، كما أنه وبعد الانفتاح السياسي والاقتصادي في الجزائر. برز دور المجتمع المدني من خلال تقديم أعمال تطوعية وخدمات ومساهمات مختلفة باعتبارها قطاعاً ثالثاً يتميز عن الدولة، إذ أصبح يقوم بدور كبير لتحقيق الاستقرار والأمن وحماية الهوية وتعزيز الوعي المجتمعي، حيث أنه يسعى ومن خلال أهداف الحركة الجمعوية إلى

---

1) مالك بن نبي، شروط النهضة، مرجع سابق، ص 72.

*) مارتن لوثر: هو راهب ألماني وأستاذ لاهوت ومطلق عصر الإصلاح الأوروبي بعد اعتراضه على صكوك الغفران والكثير من ممارسات الكنيسة الكاثوليكية وهو يعتبر مؤسس المنهج والكنيسة البروتستانتية المنفصلة عن الكنيسة الكاثوليكية والتي غيرت العديد من الأفكار والممارسات المسيحية.

*) صفين: هي معركة حدثت بين جيش علي بن أبي طالب وجيش معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما سنة 38 هـ، وتميزت بمشاركة عدد كبير من المسلمين وكانت بداية تغيرات كثيرة للحضارة الاسلامية والتي يرى مالك بن نبي أنها نهاية المرحلة الأولى (الروحية) للحضارة الإسلامية وبداية المرحلة الثانية (العقلانية).

2) مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 1986، ص 73.

تنمية هذا الوعي من خلال الوعي السوسيوديني لتعزيز الفكرة الدينية وتقوية الروابط الروحية وزيادة الأعمال الخيرية والعودة إلى الممارسات الدينية في المناسبات وتقديس أماكن العبادة والمساجد لزيادة التمسك بما هو مرغوب فيه من خلال تقديسه والتنفير عن كل منبوذ من خلال تدنيسه. كما أن الحركة الجمعوية تهدف أيضاً إلى تنمية الوعي السوسيوثقافي من خلال إبراز الهوية والتمسك بالسمات الثقافية دون إلغاء المكتسبات المعرفية من خارج الثقافة المحلية وانتشار ثقافة التطوع والتعاون وتعزيز الروابط الاجتماعية والتضامن بين الأفراد، وهي تحاول أن تستغل خاصية التنظيم كونه نسق اجتماعي يتأثر ويؤثر في المجتمع. ومن خلال موضوع دراستنا الحركة الجمعوية والوعي المجتمعي نطرح التساؤل التالي:

- هل أثرت الحركة الجمعوية في زيادة الوعي المجتمعي؟

ومن هذا التساؤل يظهر لنا التساؤلات الفرعية التالية:

- هل أثرت النشاطات الجمعوية في زيادة الوعي السوسيوديني في المجتمع؟
- هل أثر الأفراد الناشطين في المجال الجمعوية في زيادة الوعي السوسيوثقافي في المجتمع؟

ومن خلال الاشكالية المطروحة وتساؤلاتها نطرح الفرضيات التالية:

6- الفرضية العامة:

كلما كانت الجمعيات فاعلة كلما زاد الوعي المجتمعي عند أفراد المجتمع.

الفرضيات الفرعية:

كلما زادت فعالية أفراد الجمعيات زاد تأثيرهم في الوعي السوسيوثقافي في المجتمع.

كلما كان النشاط الجمعوي أكثر تنوعاً وفعالة زاد الوعي السوسيوديني في المجتمع.

7- منهجية الدراسة:

إن منهج الدراسة العلمية هو: "الطريقة أو الخطة التي يرسمها الباحث لحل مشكلة البحث"[1] وهو أيضا: "الطريقة التي يسلكها الباحث للوصول إلى نتيجة معينة"[2] ويعرف المنهج أنه: "الطريقة الموضوعية التي يسلكها الباحث في دراسته أو تتبعه لظاهرة معينة من أجل تحديد أبعاد بشكل شامل يجعل من السهل التعرف عليها وتمييزها ويسهل معرفة أسبابها ومؤشراتها والأشكال التي تتخذها والعوامل الداخلية والخارجية بهدف الوصول إلى نتائج عامة ومحددة يمكن تطبيقها أو تعميمها"[3]، وهو عبارة عن إجراءات وخطوات وفق قواعد علمية يتم وضعها للوصول إلى حقائق حول الظاهرة محل الدراسة.

وانطلاقا من طبيعة الموضوع التي تفرض على الباحث المنهجية المتبعة التي تضمن الوصول إلى الإجابة على تساؤلات الإشكالية والتحقق من صحة الفروض وإثباتها ميدانيا فقد اعتمدنا على المنهج **الكمي** الذي يعرفه **موريس أنجرس** بأنه: "مجموعة الإجراءات المنظمة لقياس الظواهر قصد الوصول إلى أهداف معينة"[4] ثم وبعد جمع البيانات نقوم وبواسطة **المنهج الوصفي التحليلي** بالتحليل السوسيولوجي للنتائج المتحصل عليها بعد استخدام التقنيات الإحصائية لمعالجة البيانات وتبويبها وقراءتها إحصائيا. وهذا للتحقق من صحة الفرضيات أو عدم صحتها والتأكد من طبيعة العلاقات التي تربط المتغيرات والأهداف التي نرغب في الوصول إليها. ويعرف المنهج الوصفي التحليلي بأنه: "طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة"[5].

وبهذا يمكن الوصول إلى نتائج دقيقة تجيب على تساؤلات الإشكالية ونتأكد من صحة الفروض بشكل علمي ويساعد على الوصول إلى أهداف البحث.

1) غريب سيد أحمد، تقسيم وتنفيذ البحث الاجتماعي، الإسكندرية، دار المعرفة، 1998، ص 292.

2) عمار بحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 23.

3) جابر عبد الحميد جبر، مناهج الحث العلمي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1984، ص 135.

4) موريس أنجرس، منهجية البحث في العلوم الانسانية. تدريبات عملية، دار القصبة للنشر، تر: بوزيد صحراوي، الجزائر، 2004، ص100.

5) محمد شفيق، البحث العلمي. الخطوات المنهجية لإعداد الحوث الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1985، ص 106.

8- تحديد مفاهيم الدراسة:

1- مفهوم العمل الجمعوي:

العمل الجمعوي هو: "عمل منظم يهدف إلى ضمان التقدم الاجتماعي وحل المشكلات الاجتماعية التي تؤثر في العديد من الأفراد، وينطوي على التعاون وبذل الجهد في العمل أو نشاط في أوقات الفراغ "[1]. ومن خلال هذا التعريف نجد أن العمل الجمعوي هو عبارة عن عمل تطوعي يهدف إلى استثمار أفضل لطاقات أفراد المجتمع لتحقيق أهداف وتكميل دور السلطة للحفاظ على المكتسبات وتعزيز الوعي وتقبل الآخرين والنضال ضد أشكال الإقصاء والتهميش والحرمان. وهو يعكس ميولات أفراد المجتمع لقيام بواجباتهم وسد الثغرات التي لم تسدها الدولة والدفاع عن حقوقهم وأفكارهم، وذلك من خلال تبنيهم أساليب وأهداف محددة لخدمة مصلحة عامة، وله دور مهم في الدول الحديثة فهو يلعب دور الوسيط بين الشعوب وحكامها ووسيلة مهمة في التأثير على قرارات المجتمع والدولة وتوجهاتها من خلال وعيه بما يجب القيام به من أجل مصلحة المجتمع. وهو عبارة عن عمل تطوعي غير مدفوع الأجر يساهم في أنشطته أفراد المجتمع وبصفة خاصة الفاعلين الاجتماعيين داخل التنظيمات المجتمعية.

2- مفهوم التطوع:

يعرفه **نبيل صادق** بأنه: "ذلك الجهد الذي يبذله أي مواطن بدون مقابل وبدافع محض منه، للإسهام في تحمل مسؤوليات الخدمة الاجتماعية التي تهدف إلى تحقيق مستوى أفضل للحياة، ويؤدي هذا الجهد بأي صورة من الصور، سواءاً على مستوى التخطيط أو مستوى التنفيذ أو التنسيق أو التمويل، وقد يؤدي هذا النشاط أو الجهد في كنف تنظيم مستمر كالجمعية، وفي جميع الأحوال يجب اعتبار التطوع تعهداً لا يخضع إلا لرقابة الشرف والضمير."[2] ومن خلا هذا التعريف نجد أن التطوع هو عبارة عن نشاط يقوم به الفرد طوعاً يهدف إلى إشباع غاية مجتمعية وواجب واعي توجهه المنظومة القيم المجتمعية (الشرف والضمير) ويكون هذا النشاط في إطار رسمي (جمعية مثلا) أو غير رسمي.

1) أحمد زكريا بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1987، ص 171.

2) نبيل محمد صادق، طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1998، ص 256.

3- الوعي المجتمعي:

يمكن تعريف الوعي المجتمعي بأنه: "اتجاه عقلي يمكن الفرد من إدراك نفسه والبيئة المحيطة به بدرجات متفاوتة من الوضوح والتعقيد"[1] كما تعرفه دائرة المعارف البريطانية بأنه: "الفهم وسلامة الإدراك، ويقصد بالإدراك هنا معرفة الإنسان لنفسه، والمجتمع الذي يعيش فيه"[2]. كما يعرف الوعي المجتمعي بأنه: "مجموعة من المفاهيم والتصورات والآراء والمعتقدات الشائعة لدى الأفراد في بيئة اجتماعية معينة، والتي تظهر في البداية بصورة واضحة لدى مجموعة منهم تم تبنيها الآخرين، لإقناعهم بأنها تعبر عن موقفهم"[3].

4- التعريف الإجرائي للوعي المجتمعي:

أقصد به الوعي السوسيوثقافي من خلال التعاون والتضامن بين الأفراد ووعيهم بأهمية العمل التطوعي، وهو الوعي السوسيوديني والمتمثل في نشاطات المناسبات الدينية وخدمة المرافق الدينية وتنمية الوعي الديني في المجتمع.

5- مفهوم الجمعية:

تعريفها عموما بأنها عبارة عن تنظيمات تطوعية وحرة يؤسسها المواطن بشكل تعاقدي أو بشكل دائم، من أجل حل مشاكلهم وتلبية احتياجاتهم المختلفة دون تدخل الدولة تجسيدا لوعيهم المدني ونضجهم ورغبتهم في المساهمة في تنمية المجتمع باعتبارها منفذ يربط بينهم وبين الدولة بصورة حضارية تكرس قيم التكامل والتسامح التعايش السلمي ولأن الخدمة الرئيسية للحركة الجمعوية تستهدف العنصر البشري بالدرجة الأولى باعتباره غاية في التنمية وأداتها في الوقت نفسه كما أن هدفها اجتماعي إنساني وليس تجاري[4].

1) مدكور ابراهيم وأخرون، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ط1، 1985، ص 644.

2) موسى عبد الرحيم حلس، دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي الاجتماعي لدى الشباب الفلسطيني (دراسة ميدانية على عينة من طلاب كلية الآداب في جامعة الأزهر)، مجلة جامعة الأزهر بغزة، غزة، العدد 1، 2010، ص 142.

3) نفس الموضع.

4) فاطمة بن يحي وآخرين، واقع الحركة الجمعوية في المجتمع الجزائري، مجلة البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، العدد 11، جوان 2015، ص 207.

6- المفهوم الاجرائي لجمعيات الفاعلة:

هي الجمعيات التي تملك القدرة على تفعيل أعضائها والمتطوعين في أكثر من 12 نشاط في السنة وتستقطب من خلاله فئة جديدة من المتعاطفين بواسطة الإعلام أو الارتباط العاطفي بها ومساهمتهم فيها ماديا ومعنوية.

7- التعريف الإجرائي للحركة الجمعوية:

أقصد بها الأفراد والمتمثل في علاقاتهم مع الجمعية ومع بعضهم ومع المجتمع وتأثيرهم فيه ومهاراتهم، وهي أيضا النشاطات المتمثلة في الملتقيات والنشاطات الترفيهية والإعلام والبرامج التدريبية.

9- صعوبات الدراسة:

إن أي بحث علمي لا يخلو من صعوبات وخاصة البحث السوسيولوجي نظرا لأن الباحث يتعامل مع أفراد من مختلف الشخصيات والتوجهات والنفسيات، وهذا ما يحتم علينا مضاعفة الجهود المبذولة لمواجهة هذه التحديات. وفي بحثنا هذا واجهتنا الصعوبات التالية:

- إن ظاهرة الحركة الجمعوية في الجزائر ظاهرة حديثة ولقد واجهتنا صعوبة قلة المعلومات والدراسات عن الجمعيات.
- بالنسبة للجمعيات فإن كثرة عددها لا يعني فعاليتها فهي معتمدة ولكن فعالية ضعيفة ميدانياً، والوصول إلى جمعيات فاعلة يحتاج معرفة جيدة بمجتمع البحث.
- كما أن موضوع الوعي المجتمعي موضوع يقل فيه المراجع والمصادر التي تتحدث عن الحالة الجزائرية.
- توزيع الاستمارات وملؤها من طرف المبحوثين مع صعوبة استرجاعها، استدعى ذلك تتبعا شخصيا مما أخذ منا وقتاً وجهداً كبيرين.
- تقاطع فترة البحث الميداني مع فترة الحملة الانتخابية التشريعية والذي دفع بالعديد من الجمعيات لتقليل نشاطاتها لأن لا تحسب على حملات انتخابية وهذا ما صعب علينا الاقتراب من المبحوثين والبحث عليهم بصعوبة.

الفصل الثاني

كرونولوجية

الحركة الجمعوية

1- مفهوم المجتمع المدني:

إن مفهوم المجتمع المدني مفهوم متداول منذ القدم وخاصة عند فلاسفة اليونان وفلاسفة التنوير كما تداوله المفكرين وعلماء الاجتماع وغيرهم، وقد تطور هذا المفهوم وتغير في معانيه ودلالاته كغيره من مفاهيم العلوم الاجتماعية. فقد عرفه **هيقل** بأنه: "هو ذلك الحيّز الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين الأسرة والدولة ويشمل على أفراد يتنافسون من أجل مصالحهم الخاصة لتحقيق حاجاتهم المادية، ولتحقيق ذلك فإنهم يتكتلون في شكل مؤسسات حرة وجماعات مصلحية مستقلة يقوم بينهم اعتماد متبادل وتتشكل لديهم نظرة خاصة اتجاه الأشياء، ولهذا فهو بحاجة مستمرة إلى المراقبة الدائمة من طرف الدولة"[1]. كما عرفه **كارل ماركس** بأنه: "الأساس الواقعي المادي للدولة وحدده في مجموعة العلاقات المادية للأفراد، وهو يشمل مجمل الحياة التجارية والصناعية لتلك المرحلة التاريخية، وعلى هذا الأساس فإن **ماركس** يعتبر المجتمع المدني من مكونات البنية التحتية للمجتمع، انه تطور مع البرجوازية التي أمسكت زمام السلطة والدولة بعد نهاية الإقطاعية ". أما **انطونيو غرامشي** يرى أن المجتمع المدني هو: "مجموعة من التنظيمات والمؤسسات التي تشكل وعي المواطنين مثل المؤسسات التربوية والثقافية والإعلامية والمؤسسات التقليدية الموروثة من الماضي مثل المؤسسات الدينية وعلمائها، فهي صاحبة الفضل في استقرار نمط إنتاج معين أو تنظيم اقتصادي ما وبداخل هذه المؤسسات يدور الصراع الذي قد يؤدي إلى التحول عن هذا النمط وانتقال المجتمع إلى مرحلة تاريخية أخرى"[2].

ويعتبر الفيلسوف الانجليزي **توماس هوبز** بأنه لا يميز بين المجتمع المدني والدولة حيث يرى أن: "المجتمع المنظم سياسياً عن طريق الدولة القائمة على فكرة التعاقد"[3]. أما **جون لوك** فقد سجل تحديده للمجتمع المدني نزوعاً واضحاً لتمييزه عن الدولة دون أن يلغي تماما الروابط التي تجمعه بينهما عندما أشار إلى أنه: "قيام المجتمع المنظم سياسياً ضمن إطار الدولة مهمته تنظيم عملية سن القانون الطبيعي الموجود دون الدولة وفوقها"[4]. كما يرى **جون جاك روسو** فيعتبر: "أنه صاحب السيادة وباستطاعته صياغة إرادة عامة يتبناها الحاكم والمحكوم". أما **مونيسكيو**

1) أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص18.

2) عبد السلام محمد شعبان، المجتمع المدني والدولة في لبنان، رسالة ماجستير، المعهد العربي للدراسات والبحوث، القاهرة، 2000، ص33.

3) عزاوي حمزة، الحركة الجمعوية في الجزائر بين الفاعلية وصورية الأداء التنموي، مقال، جامعة ادرار، دتا، ص 3.

4) نفس المرجع، ص 3.

فقد ربط المجتمع المدني "بالبنى الأرستقراطية الوسيطة المعترف بها من قبل السلطة القائمة بين الحاكمين والمحكومين". أما **أليكسي دوتوكوفيل** فيركز على أهمية المنظمات المدنية النشطة ودورها في إطار الدولة بالمعنى الضيق للكلمة[1].

كما أن للتراث السوسيولوجي العربي إسهامات في مفهوم المجتمع المدني وهي إسهامات حديثة، تركزت في جلها خلال العقدين الأخيرين للألفية الثانية حيث زاد التركيز واهتمام المفكرين العرب بهذا المفهوم وتنوعت تعريفه ومحدداته. فيعرفه **سعد الدين ابراهيم** بأنه: "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإرادة السلمية للتنوع والخلاف، وتشمل تنظيمات المجتمع المدني كل من الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب والأندية والتعاونيات"[2]. ويعرف **محمد عابد الجابري** المجتمع المدني بأنه: " المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس الديمقراطية، بمعنى المجتمع الذي يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية تحترف فيه حقوق المواطن السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في حدها الأدنى على الأقل، أي المجتمع الذي تقوم دولة المؤسسات بالمعنى الحديث للمؤسسات: البرلمان، القضاء المستقل، الأحزاب، والنقابات والجمعيات"[3]. كما **يعرفه المنصف وناس** بأنه: "مجمل البنى والتنظيمات والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الرمزية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة، إنه هامش يضيق ويتسع بحسب السياق، ينتج فيه الفرد ذاته وتضامناته ومقدساته وإبداعاته، فثمة دائماً هوامش من الحصانة الفردية والجماعية ومسافات تفضل بين المستوى الاجتماعي والمستوى الرسمي، إن هذه الهوامش هي التي يمكن تسميتها مجتمعا مدنيا"[4].

1) نفس المرجع، ص 3.

2) سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في مصر، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1999، ص13.

3) أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص30.

4) نفس المرجع، ص31.

2- مفهوم الحركة الجمعوية:

2-1- مفهوم الحركة:

يستعمل هذا اللفظ " حركة – Mouvement " عادة متبوع بلفظ أخر وهو الذي يحدد معناه الاصطلاحي، حيث نجد، حركة اجتماعية، حركة سياسية حركة تاريخية ...إلخ، وهي في كل الحالات تشير إلى سلسلة الأفعال والجهود المبذولة من طرف جمعة معينة ومن أجل تحقيق هدف أو أهداف معينة مشتركة بين جميع أعضائها[1]، والحركة في دراستنا هذه متبوعة بمصطلح "جمعوية" تجعل منها تلك الجهود المبذولة في الإطار الجمعوية – نسبة للجمعية – ، هذه الأخيرة التي نعني بها هذه الدراسة[2].

2-2- مفهوم الجمعية:

يعرفها **دوتوكفيل** أنها تنظيم يستهدف تحقيق تعاون بين مجموعة من الناس رغم اختلافهم في السن والعقلية والثروة فهو يقرب الفهم ويخلق اتصالا بينهم، يعلمهم كيف يجعلون إرادتهم في خدمة إرادة الأخرين وجعل جهودهم الخاصة في خدمة الصالح العام. ويعرفها **المنصف وناس** بأنها: "نمط من المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية، وأنها هيكل من هياكل الإدماج السياسي والاجتماعي، وأنها تدريب فردي وجماعي على الاستفادة من المعارف ووضعها موضوع التطبيق تحقيقا للنفع العام، ويتحقق ذلك بواسطة الرغبة في الفعل التعاوني وتبني القضايا المشتركة والتنظيم الاجتماعي وكذلك العمل التطوعي الذي يعتبر شكل من أشكال المواطنة والعمل الاجتماعي في غاية الأهمية لأنه يتيح للأفراد المتقاعدين والعاطلين عن العمل وغيرهم من المهمشين فرصة الاندماج والتفاعل مع المجتمع وابتعادهم عن العزلة الانفرادية"[3]. ويرى **ماهر أبو معاطي** أن تعريف الجمعية هي: " تنظيم اجتماعي يتكون من عدد من الأفراد يهدف إلى تحقيق أهداف لا تتعارض مع قوانين وتقاليد المجتمع بغرض المساهمة في مواجهة

1) السيد الحسيني، علم الاجتماع السياسي المفاهيم والقضايا، ط3، دار المعارف، القاهرة، 1984، ص251- 252.

2) يمين رحايل، الأبعاد الأنثروبولجيا للحركة الجمعوية ذات الطابع الثقافي بمنطقة عين قشرة، مذكرة ماجيستر، الأنثروبولوجيا، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص19.

3) المنصف وناس، الحياة الجمعياتية في الوطن العربي، التاريخ والآفاق، المجلة العربية لحقوق الانسان، تونس، 1997، العدد 4، ص137.

مشكلات واحتياجات المجتمع"[1]. أما **هيئة الأمم المتحدة** فجاء تحت تسمية المنظمة الغير حكومية واعتبرها: "مجموعة من المواطنين على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي بحيث لا تكون جزءا من حكومة ما، ولا تعمل من أجل الربح، وتشارك في إثارة قضايا معينة تخص الأسرة والمجتمع"[2].

الجمعية في التراث الأنثروبولوجيا الأنجلو – سكسوني تعني جميع الوحدات الاجتماعية التي لا تؤسس على نظام القرابة كعامل محدد[3]، كما يمكن مقابلة هذا المصطلح على مرادفات كثيرة ففي كتابها " pouvoirs et associations dans le monde Arabe" تجمع **سارة بن نفيسة** بين مفهومي الجمعية Association والمنظمات الغير الحكومية ONG للاستعمال الواسع للمصلحين وبدون تفريق بينهما في خطاب النخبة الاجتماعية، المثقفة والسياسية في العالم العربي[4]، لكن الشيء الملاحظ الدراسات التي تعرضت للموضوع من قريب أو من بعيد في الحالة الجزائرية أنها تعتمد مصطلح "جمعية"، وإن كان واقع الحركة الجمعوية يعتمد على مصطلحات عديدة لها نفس المعنى مثل، رابطة ومنظمة. وتصادفنا في الدراسات الفرنسية مصطلحات أخرى تعبر عنها مثل: secteur "secteur non lucratif" ou "sans but lucratif"، ويقابلها في الدراسات الانجليزية: "volontary sector" كما نستخرج من برنامج **Hopkins Johns*** تعريف للجمعية تحدده خمسة معايير أساسية ومعيارية إضافيين، وهو أن كل تنظيم تتوفر فيه وفي نفس الوقت المحددات التالية[5]:

– أن تكون رسمية أي مصرح بها ومعتمدة بموجب القوانين المعمول بها.

– أن تكون خاصة وتختلف عن التنظيمات الحكومية.

1) ماهر أبو معاطي، إدارة المؤسسات الاجتماعية، دار تكنوماشين للطباعة، القاهرة، 1988، ص7.

2) عويسي الهامل، مرجع سابق، ص 14.

3) Pierre BONTE et Michael LZARD (se le direction de), dictionnaire de l'ethnologie et de l'anthropologie, Ed quadrige – PUF 2007, p 94-95.

4) Sarah Ben Néfissa, pouvoirs et associations dans le monde Arabe, CNRS Editions, Paris,2002,179p.

*) برنامج عالمي مقارن للقطاع الغير ربحي، من وضع المؤسسة العالمية للبحث في القطاع الغير ربحي تحت إشراف البروفيسور Lester M. Salamon من جامعة Johns Hopkins بالولايات المتحدة الأمريكية.

5) يمين رحايل، مرجع سابق، ص19-21.

– أن تكون مستقلة: لها قواعدها الخاصة في التسيير الإداري مع وجود ميزانية خاصة بها.

– ألا تحقق ربحا ماديا لأعضائها أو لأشخاص أخرين، بل تستعمل عائداتها المادية لتمويل الخدمات الاجتماعية والنشاطات المسطرة.

– أن يكون بها نوع من العمل التطوعي وإن كان مقتصر على أعضاء المكتب. والمعيارين المتبقيين ألا تكون دينية أو سياسية بصفة مباشرة.

وإن كان معيار "دينية بصفة مباشرة" لا يمكن اعتماده على الحالة الجزائرية لاعتماد جمعيات ذات طابع ديني ونعني بها التنظيمات المسجدية.

ومن الناحية الاجتماعية فالجمعية هي جماعة من الأفراد انبثقت عنهم رغبة للقيام بنشاط معين كان موجوداً من قبل أو غير موجود، لفائدتهم أو لفائدة مجتمعهم في إطار التعاون والتطوع وممارسة الأنشطة والعلاقات التي تقوم بها الجمعية تربويا وثقافيا وفنيا واجتماعيا ورياضيا، وهذا يؤدي إلى خلق ديناميكية ونشاط بين مجموعة من الأفراد، فوجود تنظيم يعني وجود أفراد تربطهم علاقات ويقومون بأنشطة تحقق الأهداف المسطرة في القانون الأساسي للجمعية وهو الذي يضمن الاستمرار والاستقرار خلال مدة صلاحية المكتب المسير، ثم الفعالية التي تشير إلى القدرة على التنظيم والهيكلة وتحقيق الأهداف. فالعمل الجمعوي عمل هادف وأهدافه محدودة، لا يمكن تغييرها إلا بمقتضى شروط معينة، وتساعد الفرد على أن يعيش مع الجماعة ويتعاطف معها ويشارك في جميع الأنشطة من أجل الحصول على المنفعة وتحقيق المصلحة العامة[1].

ولقد جاء في موسوعة **Universalise** تعريف مبسط وشامل لمعني كلمة "جمعية" بأنها: مجموعة من الأفراد المتطوعين، يتعاقدون فيما بينهم على توظيف مهاراتهم وأنشطتهم لهدف غير تجاري[2]. هذا التعريف يتوافق تماماً مع التعريف الذي جاء في القانون الجزائري رقم 87 - 15 المؤرخ بتاريخ 21 يوليو 1987 والذي يعرف الجمعية بأنها: تجمع أشخاص يتفقون لمدة محددة أو غير محددة على جعل معارفهم وأعمالهم ووسائل مشتركة بينهم قصد تحقيق

1) الراعي فائزة، الجمعيات النسوية والقيم التربوية والدينية، مذكرة ماجستير، علم الاجتماع، جامعة غرداية، غرداية، 2013، ص 54–55.

2) Encyclopaedia Universalise, France, A.S, 1995, p222.

هدف معين لا يحقق ربح. وفي القانون 90-31 الخاص بالجمعيات الذي يري أن: "الجمعية عبارة عن اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون أو معنيون على أساس تعاقدي ولغرض غير مربح.

كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محدودة أو غير محدودة من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي على الخصوص. ويجب أن يحدد هدف الجمعية بدقة وأن تكون تسميتها مطابقة له"[1].

ويمكن تعريفها عموما بأنها عبارة عن تنظيمات تطوعية وحرة يؤسسها المواطن بشكل تعاقدي أو بشكل دائم من أجل حل مشاكلهم وتلبية احتياجاتهم المختلفة دون تدخل الدولة تجسيداً لوعيهم المدني ونضجهم ورغبتهم في المساهمة في تنمية المجتمع باعتبارها منفذ يربط بينهم وبين الدولة بصورة حضارية، تكرس قيم التكامل والتسامح التعايش السلمي ولأن الخدمة الرئيسية للحركة الجمعوية تستهدف العنصر البشري بالدرجة الأولى باعتباره غاية في التنمية وأداتها في الوقت نفسه كما أن هدفها اجتماعي إنساني وليس تجاري[2].

3- التطور التاريخي للحركة الجمعوية:

3-1- الحركة الجمعوية في العالم الغربي:

من خلال بحثنا نجد أن الجمعيات الخيرية هي أسبق الجمعيات وجوداً تاريخياً في معظم المجتمعات. وذلك عائد إلى أن الوظائف الأولى والأساسية للسلطة الحاكمة في المجتمعات القديمة كانت تقتصر على وظيفتين أساسيتين وهما:

- الوظيفة الأولى: حماية الجماعة ضد أي اعتداء خارجي.
- الوظيفة الثانية: تأمين الأفراد على أرواحهم وممتلكاتهم.

ومع التطور التاريخي للدول نجد أن الدول بدأت تهتم بالجانب الاقتصادي، أما الجانب الاجتماعي كالمساهمات والتأمينات الاجتماعية فلم تهتم بها الدول إلا حديثاً، وكان مقتصر على الأفراد والهيئات الخاصة لا سيما الهيئات الدينية، هذا إذا ما استثنينا الدولة الإسلامية وما قامت به من تحقيق العدالة الاجتماعية والتكافل

1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 53، تاريخ الصدور 04 ديسمبر 1990، ص 1686.
2) فاطمة بن يحي وعمر طعام، مرجع سابق، ص 207.

الاجتماعية خاصةً عن طريق الزكاة. فنظرة الدول والحكومات في العالم الغربي إلى الفقر، كانت وإلى مطلع القرن التاسع عشر على أنه من مسؤولية الفرد وليس من مسؤولية المجتمع أو الحكومة. ولما كان المجتمع لا يستطيع أن يترك الفقراء المحتاجين وشأنهم في ظل عزوف الدولة عن مساعدتهم، نشأت تدريجيا هيئات ومنظمات الرعاية الاجتماعية التطوعية، التي كانت تقدم المعونات المادية للمحتاجين. وتأثرت حركة الرعاية الاجتماعية في أوروبا كثيراً بما نادت به الديانة المسيحية واتخذت الأوجه الثلاثة التالية[1]:

1- الكنيسة هي المصدر الأساسي لتقديم الرعاية الاجتماعية وإعانة الفقراء والمحتاجين.

2- أعمال بعض النبلاء والأغنياء من خلال المساعدات التي يقدمونها أو من خلال المستشفيات.

3- التنظيمات الأهلية وخاصة تنظيمات أصحاب الحرف التي كانت تقدم المساعدات المختلفة لأعضائها.

وبسبب كل هذا تدخلت الدولة في صورة إصدار قوانين بهدف القضاء على المشاكل الاجتماعية وتنظيم الرعاية في المجتمع لتحقيق الأمن الاجتماعي والتقليل والحد من الفوضى.

فنجد في إنجلترا مثلا وفي عام 1573م، أصدرت الملكة "**إليزابيث**" قانون يفرض ضريبة عامة على المواطنين، تخصص لتوفير الاعتمادات المالية اللازمة لمساعدة الفقراء في المتجمع الانجليزي وتلا ذلك ظهور حركات إصلاحية غير حكومية حددت لنفسها أهدافا تسعى لتحقيقها مثل[2] حركة تنظيم الاحسان والتي أنشأت أول جمعية بلندن عام 1869، وركزت على فكرة أن الفقير مسؤول على فقره والمساعدات المادية تدمر كرامة الإنسان واحترامه لنفسه. حركة المحلات الاجتماعية: والتي أسسها مجموعة من قادة الإصلاح الاجتماعي في إنجلترا نهاية القرن التاسع عشر، وأنشأت أول مجلة اجتماعية عام 1884 تخليدا لذكرى أحد روادها وهو **ارنولد كويني**. حركة البحث الاجتماعي سنة 1886 واستعانت بعدد من الباحثين لدراسة أصحاب الحرف من كل النواحي المختلفة، وقد عملت على تحقيق الأهداف التالية:

1- تعليم الفقراء للرفع من مستواهم التعليمي.

2- تحديد احتياجات الفقراء والبدأ بأهمها.

3- توعية الرأي العام بمشكلة الفقر.

1) سامية محمد فهمي، أجهزة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، الاسكندرية، 1980، ص 74.

2) المرجع نفسه، ص91- 92.

ومن هنا بدأت تظهر شيئاً فشيئاً جمعيات الإحسان في إنجلترا مثل جمعية أصدقاء الغرباء 1885 بلندن وجمعية الأمراض الاجتماعية 1869. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد تكونت أول جمعية لتنظيم الإحسان سنة 1877، ليصل عدد الجمعيات سنة 1893 إلى 98 قامت على تقديم المساعدات المادية لأشد الناس حاجة للمساعدة. كما أنها قامت بدور مهم في تدريب العاملين بها على أساليب دراسة الحلات والاستعانة بالموظفين في العمل إلى جانب المتطوعين، وأنشأت مدرسة نيويورك للإحسان سنة 1898 والتي أضحت فيما بعد أول مدرسة للخدمة الاجتماعية[1] السائدة في المجتمع، ولقد ازداد عدد الجمعيات التطوعية في الولايات المتحدة الأمريكية في القرن العشرين، وأصبحت الرعاية الاجتماعية تقدم عن طريق الجمعيات.

3-2- الحركة الجمعوية في الوطن العربي:

كانت فكرة الجمعيات التطوعية موجودة قبل نزول الوحي لكنها تطورت مع ظهور الإسلام بمبادئه الإنسانية، غير أنها ظهورها بمفهومها الحديث ارتبط بالاستعمار الذي كان بدورة يعمل على نقل التنظيمات من مجتمعه الأصلي إلى المستعمرات وتشجيعه وسط جالياتها، وهذا من أجل خدمة مصالحها وأغراضها الاستعمارية، وشجعت جالياتها على تأسيس الجمعيات خاصة ذات الطابع التبشيري وذلك تحت غطاء العمل الخيري، هذه النشاطات كانت لابد أن تولد لدى الأهالي الرغبة في التنظيم لمواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية خاصة الفقر، والجهل، الأمراض وكذا مواجهة الند التبشيري للجمعيات التابعة للمستعمر. وتكونت في مصر أول جمعية خيرية إسلامية سنة 1878 لتقديم الدعم المادي والمعنوي للفقراء والمحتاجين، كما أنشئت سنة 1892 ثاني جمعية خيرية هدفها محاربة الأساليب والطرق التي كانت تعتمدها الجمعيات ذات النشاط التبشيري أما في سوريا فقد أنشئت أول جمعية سنة 1847 وهي الجمعية السورية للآداب والعلوم، ونجد في تونس أن أول ظهور للجمعيات كان مقرون بصدور الأمر المؤرخ في 19 مارس 1874، والذي يسمح بإنشاء التنظيمات ذات الطابع الاجتماعي والخيري. فبعد هذا التاريخ أنشئت عدة جمعيات كالمهتمة بالفلاحة والأعمال التقليدية، وكانت تتبع في إدارتها الأساليب المعمول بها لدى جمعيات الجالية الفرنسية، خاصة فيما يتعلق بالجوانب التنظيمية[2]. مما سبق نرى أن نشأة وتأسيس الجمعيات في

1) المرجع نفسه، ص 36.

2) أحمد بلحنيش، مرجع سابق، ص91 -92.

الوطن العربي بداية القرن التاسع عشر كان تحت تأثير المتغيرات السياسية والاجتماعية التي حملتها الجالية والمعتمرين الأوروبيين، وكذا رغبة المجتمعات العربية في إعادة تنظيم مؤسساتها التقليدية.

3-3- تاريخ الحركة الجمعوية في الجزائر:

لقد ارتبط ظهور الحركة الجمعوية تطورها التاريخي بعدة عوامل تاريخية وسياسية والتي فرضت نسقا خاصا لهذه الجمعيات حسب كل مرحلة تاريخية وهي كالتالي:

3-3-1- الحركة الجمعوية في المرحلة الاستعمارية (1830 - 1962):

لقد كان اعتماد الجزائر مرتكزا على المؤسسات التقليدية التي عرفتها قبل تواجد الاستعمار الفرنسي المتمثّلة في الزوايا والجماعات الدينية والعشائرية المختلفة التي دأب المستعمر على دراستها وفهم أنظمتها وتسييرها واستغلالها كوسيلة لتحكم في المجتمع والسيطرة عليه.

كما أن تكون الجمعيات اقتصرت في العشريات الأولى من الاستعمار على النخبة من الأوروبيين وفي الميدان الفلاحي وسط المعمرين سنة 1840[1] وكان ينعدم فيها التأطير القانوني، كما أن البعض منها كان يسيرها مدنيون وعسكريين أوروبيين وكان يحكمها بدافع السلطة وانطلاق من وجهة عنصرية، أما السكان المحليين فكانوا يتميزون بوعي شعبي وروح جماعية عالية لاسيما في الأرياف وخاصة قبل ثورة سنة 1871 وقاموا بتشكيل تنظيم سري ممثل في "شرطية " يتكون من عشرة إلى اثني عشر عضو منتخبون من طرف الدواوير لديهم السلطة المطلقة لتسيير شؤون المناطق الريفية[2] كانت بداية ظهور الجمعيات حسب القانون الفرنسي بتاريخ: 05 / 07 / 1901 الذي يوضح كيفية إنشاء وتسيير الجمعيات وتم بالفعل تأسيس جمعيات رياضية وثقافية وموسيقية، وازدهرت في ظل أحكام القانون الاستعماري في الجزائر، ووجدت تنظيمات تحمل الطابع الإداري تعمل على تنظيم نفسها على شاكلة المجتمع الأوروبي. أما فيما يخص الأهالي الجزائريين فالتنظيمات كانت مقامة في المجال الرياضي والفني لكن كان الهدف من إقامتها كان لخدمة مصالح المستعمر وليس ترقية المستوى الاجتماعي ومحاربة الفقر. وكانت موجهة لخدمة شرائح اجتماعية خاصة.

1) Hachi Omar, Les associations déclarés, In cahiers de cread, 2000, P 53.

2) مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 64.

ثم ظهرت جمعيات ذات نزعة وطنية للنضال ضد المستعمر وكان هذا بعد ظهور جمعيات رياضية إسلامية التي أخذت بعدا رمزيا لأنها كانت الوجه المعاكس للجمعيات الرياضية التي أسسها الأوروبيون، ولأنها كذلك واسطة للعمل الوطني الذي كان يترسخ شيئاً فشيئاً، ثم ظهرت جمعيات دينية كانت منعوته بالإسلامية وكانت تتميز عن الجمعيات الأوروبية من خلال التسمية والفعل على مسألة الهوية وإبراز التمايز وهنا اتخذت منها السلطات الاستعمارية الحيطة والحذر في التعامل معها ونذكر حركة الأخوة الجزائريين التي أسسها **الأمير خالد** في 23 يناير 1922 وتحمل موقف سياسي ذو بعد ديني واعتبرها المستعمر خطر ووصفها بالتعصب الاسلامي[1] وقد شكلت هذه التنظيمات خطرا على السلطات الاستعمارية وخاصة ندكر منها **جمعية العلماء المسلمين** التي مثلت مدرسة حقيقية للوطنية بشمال إفريقيا آنذاك أما التنظيمات الأخرى فقد تداخلت مهامها مع المراكز الاجتماعية التي أوجدتها السلطات الاستعمارية التي سعت من خلالها لتنفيذ سياساتها اتجاه الأهالي كأسلوب من أساليب الترغيب ثم تتحول إلى مشاركة جزائرية وإلى نضال سياسي عند انفصال الجمعيات الجزائرية عن الأوروبية لتدعيم الحركة التحررية الوطنية. وبالرغم من أن تشكل الجمعيات كان في إطاره القانوني وكانت الحرية المطلقة في ممارسة العمل الجمعوي إلا أن النظام الاستعماري كان عقبة أمام ممارسة لحريات في العمل الجمعوي مما يعكس أن القوانين هذه كانت في صالح الأقلية الأوروبية، لكن ما يميز الجمعيات الجزائرية الدور الذي لعبته في تأكيد الهوية الثقافية المتميزة عن الأخر الأوروبي المختلف ثقافياً وعقائدياً ولغوياً حيث استمر هذا الدور حتى بداية الاستقلال.

3-3-2- تاريخ الحركة الجمعوية بعد الاستقلال:

بعد الاستقلال أحصيت أكثر من 10000 جمعية ما بين 1962 و1987 وكان الأمر 79/71 المؤرخ بتاريخ: 30 ديسمبر 1971 هو أول أمر يصرح بإنشاء الجمعيات وكانت الموافقة على التأسيس تقتصر على وزير الداخلية أو الوالي أو الوزير الذي يهمه الأمر. ولقد حمل هذا الأمر شروط تكريس الأحادية السياسية حيث اشترط في مادته 7 على الجمعية أن لا يكون لها موقف مضاد لمصالح الثورة الاشتراكية والخيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية القائمة، كما ضمت المواد من 8 إلى 16 عقوبات مخالفة القوانين السائدة[2] أما بالنسبة لقانون 15/87 المؤرخ بتاريخ: 21 يوليو 1987 والذي عرف الجمعية في مادته 2 بأنها: "تجمع أشخاص يتفقون فيما بينها – لمدة محددة

1) فاطمة بن يحي، مرجع سابق، ص 204.

2) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 105، 24 ديسمبر 1971، ص 1815.

أو غير محددة – على جعل معارفهم وأعمالهم ووسائلهم مشتركة بينهم قصد تحقيق هدف معين لا يدر ربحاً"[1] ولم يدم هذا القانون إلا 3 سنوات وكان بداية الانفتاح .

وبعد أكتوبر 1988 عرفت مرحلة الانفتاح وظهور المجتمع المدني تكتسي هذه المرحلة مكانة هامة في تاريخ الحركة الجمعوية نظرا لأهمية الأحداث والتغييرات التي عرفتها الجزائر خلالها، ولعل أهم ما يميز هذه المرحلة هو ظهور مصطلح المجتمع المدني كمفهوم وكممارسة بعد مخاض عسير وصراع مرير على استعماله كوسيلة من طرف السلطة للانتقال والخروج من الأزمة الحادة التي كان يعيشها أو من طرف المعارضة للمطالبة بحقها بالمشاركة في تسيير المجتمع، هذا الصراع الذي بلغ أوجه نهاية الثمانينات من القرن الماضي وفيما يخص أحداث أكتوبر 1988 كما ذكرنا سالفا فتعتبر تتويجا لمجموعة من الحركات الاجتماعية التي عرفتها الجزائر منذ بداية الثمانينات كحركة تيزي زوزو 1980، حركة وهران 1982، وحركة قسنطينة 1986، لكنها تميزت بدرجة من الشمولية، وانتهاك لحقوق الانسان لم تعرف البلاد مثلها منذ الاستقلال[2] دخلت الجزائر على إثرها في أزمة حادة زادها عمقا فشل عملية الانتقال السياسي التي حاول النظام السياسي إنجازها بعد 1988 ليس على المستوى الاقتصادي فقط بتبني اقتصاد السوق، بل حتى سياسيا بالمناداة بالتعددية السياسية والنقابية ، وهو الدافع وراء انتعاش العمل الجمعوي كتلوين للانفتاح السياسي المفروض من أعلى والقائم على التعددية التي تجسدت تشريعيا في دستور 1989 وقانون التنظيمات ذات الطابع السياسي لذات السنة.

3-3-3- مرحلة بعد 1990:

هذه المرحلة عرفت زيادة عدد الجمعيات التقليدية والعصرية ما بين (1990 - 1995) بموجب قانون الجمعيات 31/90 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990، والذي ألغى الشروط التعجيزية وفتح المجال أكثر للنشاط الجمعوي مما دفع بزيادة عدد الجمعيات وعدد المنخرطين فيها. ويمكن إرجاع هذا الانفتاح الجمعوي إلى سببين رئيسيين:

1- السبب السياسي: وهو بسبب الطلب الهائل والقوي للتحرر الاجتماعي وطلب الحقوق المختلفة نتيجة الكبت الاجتماعي الذي أنتج ردود فعل معادية لكل ما يصدر عن الدولة، وهذا بسبب التراكمات التي كانت بسبب عجز النظام الاشتراكي على تحقيق وعود التنمية تحت وصاية الحزب الواحد.

1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 31، 29 يوليو 1987، ص 1200.

2) فاطمة بن يحي، مرجع سابق، ص 205.

2- السبب الاقتصادي: الذي كان ينوء بتعطيل نشاط فاعليه، أفرادا كانوا أو مؤسسات، الأمر الذي دفع الدولة إلى تطبيق تصحيحات هيكلية قصد معالجة الاختلالات وذلك بإيعاز عن صندوق النقد الدولي[1].

3-3-4- المميزات الرئيسية إنشاء الجمعيات بعد صدور قانون 90 / 31:

كانت الجمعيات حسب قانون 90 / 31 تقوم على أساس إتفاقية يعقدها عدد من الأشخاص طبيعيين أو معنويين، وتتم هذه الإتفاقية بين الأعضاء المؤسسين بمحض إرادتهم ومن أجل تحقيق هدف معين. ولقد أدخل هذا القانون تعديلات عديدة على التشريع الخاص بالجمعيات، أهمها تكريس حرية إنشاء الجمعيات، ورفع غالبية العراقيل التي كانت مطروحة من قبل. حدد هذا القانون الشروط التالية لتأسيس جمعية:

- تعد أية جمعية باطلة في حالة ما إذا كان هدفها يخالف القوانين السارية والآداب العامة وفي حالة ما إذا تتوفر في الأعضاء المؤسسين الشروط المحددة في المادة 04 والتي تنص على أن يكون الفرد جزائري ويتمتع بكل الحقوق المدنية والسياسية وليس لديه تاريخ يخالف مصالح الكفاح التحرري.

- يجب عقد جمعية عامة تأسيسية تجمع 15 عضو على الأقل وتصادق على القانون الأساسي وتعيين مسؤولي هيئتها القيادية.

- يتعين على الأعضاء المؤسسين إيداع تصريح تأسيس الجمعية لدى مقر ولاية الجمعية في حالة ما إذا كانت محلية أي يشمل مجال نشاطها بلدية واحدة أو عدة بلديات تابعة لنفس الولاية. وزارة الداخلية في حالة ما إذا كان نشاط الجمعية ذا طابع وطني أو جهوي.

- يستلزم على الأعضاء القيام بحملة إشهار تأسيس الجمعية في جريدة وطنية يومية واحدة على الأقل. حدد القانون أجلا مدته 60 يوم لدراسة ملف تصريح التأسيس (محضر الجمعية التأسيسية، نسختين للقانون الأساسي وقائمة بأسماء الأعضاء المؤسسين). فإذا رأت السلطة المختصة أن تأسيس الجمعية مخالف للقانون يمكنها أن تحيل القضية إلى العدالة لتثبت الأمر، وإذا لم يحدث ذلك تعتبر الجمعية مؤسسة قانونياً بمجرد انقضاء الأجل المحدد حسب وصل التسجيل.

1) عمر دراس، الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر، مجلة إنسانيات في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، ص 26-27.

يمثل الشكل (1) الإجراءات العملية لتأسيس الجمعيات: [1]

إن الشكل السابق يمثل بصورة توضيحية الإجراءات العملية لإنشاء جمعية. بعد اكتساب الجمعية الشخصية المعنوية والأهلية المدنية تصبح قادرة على ما يلي:

- ممارسة النشاطات المتصلة بهدف تأسيسها.
- الاستفادة من مساعدة الدولة.
- تلقي الهبات والوصايا.

1) عزاوي حمزة، مرجع سابق، ص9.

- توقيع عقود واتفاقيات وفق أهدافها.

- فتح حساب مصرفي أو بريد لتودع فيها مواردها.

- اكتساب عقارات بمقابل أو مجانا.

- تقبض اشتراكات الأعضاء أو الإيرادات المرتبطة بنشاطها.

- إصدار نشريات ووثائق ومجلات ...

- تنضم إلى جمعيات دولية لها أهداف مماثلة بعد موافقة وزارة الخارجية[1].

3-4-5- المميزات الرئيسية لإنشاء الجمعيات بعد صدور قانون 12 / 06:

بعد صدور قانون الجمعيات 12 / 06 المؤرخ بتاريخ 12 / 01 / 2012 ادخلت تغييرات جديدة مست عدة جوانب خاصة ما يتعلق بشروط وكيفية تأسيس الجمعيات وتنظيمها وسيرها ومجال تطبيقها يمكن ذكرها فيما يلي[2]:

1- تعتبر جمعيات الجمعيات ذات الطابع الخاص المنصوص عليها في المادة 48 وتضم المؤسسات والوداديات والجمعيات الطلابية الرياضية.

2- تؤسس الجمعية من قبل أعضائها بعد إجراء جمعية عامة تأسيسية تثبت بموجب محضر اجتماع يحرره محضر قضائي وفق ما تبينه المادة 05 من هذا القانون، وجاء هذا القانون الإجراء لإضفاء نوع من الشفافية على اكتساب العضوية.

3- حدد عدد أعضاء الجمعية ب 10 للجمعيات البلدية و15 عضو للجمعيات الولائية و21 عضو لما بين الولايات و25 عضو بالنسبة للوطنية، يخضع التأسيس إلى تصريح يودع لدى الجهات الوصية بلدية كانت أو ولاية أو وزارة الداخلية، ولتجنب بيروقراطية التأسيس حدد القانون أجالاً للرد على ملفات طلبات التأسيس تلزم الإدارة بالرد عليها خلال أجل محدد، إذ تعتبر الجمعية مؤسسة قانونا بانقضاء هذا الأجل.

1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 53، 04 ديسمبر 1990، ص 1686 - 1690.

2) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02، 15 يناير 2012، ص 33 - 39.

4- للجمعية الحق في إبرام عقود واتفاقيات، ونشاطات الشراكة، واقتناء الأملاك، الحصول على الهبات، الشراكة مع جمعيات أجنبية تتقاطع مع أهدافها، إجراء الملتقيات والندوات، تحرير المطويات والنشريات في إطار ممارسة نشاطها شريطة أن لا يخل ذلك بالقيم والثوابت الوطنية في ظل احترام دستور الدولة.

5- يعلق نشاط الجمعية أو تحل في حالة التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد أو المساس بالسيادة الوطنية، كما تخضع النزاعات بين الأعضاء لنصوص القانون الأساسي أو الجهات القضائية عند الاقتضاء.

إن عمل الجمعية يكون دائماً من أجل تحقيق أهدافها المعلنة وذلك من خلال تنظيم ملائم، مع العلم بأن الغرض من إنشاء الجمعية ليس ربحياً، لكن هذا لا يعني ولا يمنع من الناحية القانونية عدم تحقيق الأرباح والتي يجب تخصيصها لإنجاز المشاريع المسطرة في البرامج السنوية وليس توزيعها على الأعضاء كما يجري في الشركات الاقتصادية. وتجدر الإشارة إلى أن الجمعيات التي تستطيع الصمود أمام التحديات المادية وتستمر في العمل هي تلك التي تدرج ضمن نشاطاتها مشاريع تتوافق مع فعاليتها، تمكنها من ضمان إيرادات مالية تساعدها على تمويل مشاريع أخرى تعتبر أساسية بالنسبة لبرامجها السنوية المسطرة والتي تتطلب نفقات بدون أي عوائد في المقابل. وإن الاعتماد فقط على الهبات ومساعدة السلطات العمومية قد يؤدي إلى اختناق الجمعية وبالتالي زوالها بمجرد توقف مثل هذه المساعدات[1].

1) عزاوي حمزة، مرجع سابق، ص 12.

الفصل الثالث

سوسيولوجية الوعي المجتمعي

1- مفهوم الوعي:

ارتبط مفهوم الوعي بجذور فلسفية قديمة قدم الفكر الإنساني، حيث أنه بدأ منذ إثارة مشكلة العلاقة بين الفكر والمادة (الوعي والمادة) لدى فلاسفة اليونان، غير أن الاهتمام المنظم ارتبط بالفلسفة الحديثة لدى **هيقل** و**كانط** و**فورباخ** كما تمت دراسته بعمق أكبر على المستويين الفلسفي والاجتماعي عند **ماركس** و**فيبر** و**لوكاش** و**ماركيوز** وغيرهم[1].

ويعرف الوعي من الناحية اللغوية بأنه حفظ الشيء وتقديره والفهم وسلامة الإدراك. وتعود كلمة الوعي إلى (conscienta) اللاتينية وهي كلمة مركبة من (cun) و (scienta) وتعني معرفة الموضوع من طرف الفاعل وتجعله مرجعا له، وتقابل كلمة وعي بالفرنسية كلمة (conscience)[2] وهي اتجاه عقلي يمكّن الفرد من إدراك نفسه والبيئة المحيطة به بدرجات متفاوتة من الوضوح والتعقيد[3]. وهي إدراك المرء لذاته وأحواله وأفعاله إدراكاً مباشراً. وهو أساس كل معرفة وله مراتب متفاوتة من الوضوح وبه تدرك الذات أنها تشعر وأنها تعرف ما تعرف. ومن هنا نلاحظ أن الوعي يعتمد في الأساس على الإدراك، فالفرد يعرف إسمه وجنسه ومسكنه وعائلته وعمله، فهو على درجة من الوعي، أي أنه يشعر بما حوله من أحداث وظواهر. فهو يشير إلى حالة التنبه العادية للشخص.

وعرف **ديكارت** الوعي بأنه: "جوهر يتمتع بخاصية التفكير"[4]وهو يربط بين الفكر والوعي إلى درجة تداخل الفكر مع الوعي، أن لم يكن الفكر هو الوعي في حد ذاته. وبهذا يصبح الوعي عنده خاصية إنسانية فهو صفة تخص لذات تثبت كينونتها بالفكر وحده، وبمعزل عن الحس والخيال أو أي موجود حسي آخر[5]. وعرفه **جون لوك** بأنه إدراك ما يخطر بعقل الإنسان، وهو انعكاس لملاحظات الشخص، ومن صور الوعي الأفكار المدركة والتفكير

1) رفيق محمود المصري، مستوى الوعي السياسي لدى أعضاء حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) "دراسة تطبيقية"، مجلة جامعة الأقصى، غزة، فلسطين، ع 2، 2007، ص 39.

2) عبد الله بوجلال، إشكالية تحديد مفهوم الوعي الاجتماعي، المجلة الجزائر للاتصال، ع 64، خريف 1990، ص 43.

3) ابراهيم مدكور وآخرون، معجم العلوم الاجتماعية، ط 1، القاهرة، الهيئة المصرية للكتابة، 1985، ص 644.

4) أم الخير شتاتحة، مرجع سابق، ص 75.

5) عبد الله بوجلال، مرجع سابق، ص 43.

والشكوك، والمسببات والمعرفة، وتعلم القضايا الذهنية في أي وقت[1]. ويسمي جون لوك بهذه العمليات "**الإحساس الداخلي**". أما **توماس** يرى أن الوعي هو الحالة الراهنة للعقل[2].

ويرى **برغسون** أن الوعي هو الذاكرة في حد ذاتها، وهي التي تحتفظ في أعماقها بكل معطيات الماضي الذي يتراكم ليصبح جزءاً من الحاضر، ويكون الوعي من أشكال استباق المستقبل. أي أن الوعي بمثابة حلقة وصل بين ما كان في الماضي وما سوف يكون في المستقبل، وبالتالي فإذا كانت المادة تمثل ترجمة للضرورة فإن الوعي هو ترجمة للحرية[3].

ويعد **فلافيل** أول من وضع تعريفا لمفهوم الوعي المعرفي في صياغته الحديثة، حيث عرفه بأنه: "قدرة الفرد على التفكير في عمليات التفكير الخاص به، فهو المعرفة بالعمليات المعرفية". أي أن معرفة الفرد تتمركز حول عملياته وإنتاجاته المعرفية أو أي شيء يرتبط بهما. كما يرى **كارل غوستاف يونغ** والذي تتبع جدلية الخافية الفردية مع الخافية الجمعية وأظهر من خلالها وحدة الوعي الإنساني واتصال الذوات الإنسانية عند أعمق مستويات الواعية الفردية حتى تتلاشى سيكلوجيا الفرد في البحر العظيم لسيكلوجيا البشر[4].

كما عالج **ماركس** موضوع الوعي في بعديه الفلسفي والاجتماعي من خلال المادية الجدلية والمادية التاريخية. ففي المادية الجدلية عالج أسبقية الوعي على المادة. وفي المادية التاريخية عالج أسبقية الوجود المجتمعي على الوعي المجتمعي، حيث قال: "بأن الأفكار والمفاهيم والوعي مرتبط أولا وبشكل مباشر ودقيق بالنشاط المادي والعلاقات المادية للبشر " وكما يرى أنه لا يمكن للوعي أن يكون غير الوجود الواعي، ووجود البشر هو مجرى الحياة الحقيقية، فالبشر بتطويرهم لإنتاجهم المادي وعلاقاتهم المادية، يتغيرون بتغيير وجودهم الواقعي تفكيرهم ومنتجات تفكيرهم. فبالوعي تحدد الحياة.

ويرى معسكر الماديين بأولوية المادة على الوعي، وبالتالي أولوية الوجود الاجتماعي على الوعي الاجتماعي. أما المثاليون فاعتبروا أن الوعي أولى بوصفه الواقع الحقيقي الوحيد، والمعرفة بالنسبة لهم ليست انعكاساً للوجود

1) طه نجم، علم اجتماع المعرفة (دراسة في مقولة الوعي والايديولوجيا)، درا المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 84.
2) المرجع نفسه، ص 84.
3) هنري برغسون، بحث في المعطيات المباشرة للوعي، تر: الحسين الزاوي، المنظمة العربية للترجمة، 2009، ص 204.
4) أم الخير شتاتحة، مرجع سابق، ص 75-76.

المادي، وإنما مجرد إدراك الوعي لذاته في صورة إدراك ذاتي، أي تحليل للإحساسات والمفاهيم، وإدراك الفكرة المطلقة والإرادة الكلية.[1]

ويشير **ابن الأثير** إلى أن الوعي يؤسس على ثلاثة جوانب: الجانب المعرفي (العقلي)، والجانب الوجداني (إيماني)، والجانب التطبيقي (عملي). وهذا التصنيف للوعي لا يختلف كثيرا عن تصنيف **دافيدوف** حيث ذكر أو الوعي يكون أحيانا وجدانيا وأحيانا أخرى يكون عقليا تحليليا، فنركز على الأمور الثقافية والتغيير السليم والحقائق والواقع[2].

2- مفهوم الوعي المجتمعي:

إن مفهوم الوعي المجتمعي ظهر باكرا وقبل **اميل دوركايم** عند **أوغست كونت** الذين يعتقدون بتفوق الكل على الجزء تفوق الكل على الأجزاء في المرتبة الأولى. ويقصد به **دوركايم**: "تلك الحالة التمثيلية، والمعرفية، والانفعالية، التي تضم بالإضافة إلى الشخص ذاته، جميع أفراد المجموعة والمصالح والقيم الثقافية"[3]. هذه المجموعة من المعتقدات والمشاعر التي يتقاسمها متوسط أعضاء المجتمع والتي تعد عامل تكامل واتساق اجتماعيين تشكل نظاما محدداً له حياته الخاصة، ولا تقدر دلالاته إلا انطلاقا من نمط التضامن السائد[4]. ويعتبر الوعي المجتمعي انعكاسا لما في عقول الناس عن العالم الواقعي والعقل الاجتماعي، وذلك في إطار النشاطات التي يمارسها الناس، وهو وعي لجميع الأفراد ويتمثل في الأيديولوجيا السياسية والاقتصادية والقانونية والأخلاقية والدين والعلم والفن. وتعكس الأشكال المختلفة للوعي المجتمعي حالات متعددة ومظاهر في الواقع. مثل ما يعكسه الوعي الاقتصادي من علاقات بين الأفراد وسلوكات في عملية الإنتاج والتبادل والاستهلاك.

ويعرف الوعي المجتمعي في دائرة المعارف البريطاني بأنه: "الفهم وسلامة الإدراك، ويقصد بالإدراك هنا معرفة الإنسان لنفسه، والمجتمع الذي يعيش فيه"[5]. كما يعرف الوعي المجتمعي بأنه: "مجموعة من المفاهيم والتصورات

1) رفيق محمود المصري، مرجع سابق، ص 39-40.

2) دافيدوف، موسوعة علم النفس/ الذاكرة: الادراك والوعي، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1999، ص 82.

3) جيل فيريول، معجم مصطلحات علم الاجتماع، تَر: أنسام محمد الأسعد، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 2011، ص 62.

4) نفس المرجع، ص 62.

5) Longman dictionary of the English language, great British culture center, 1984, p 310.

والآراء والمعتقدات الشائعة لدى الأفراد في بيئة اجتماعية معينة، والتي تظهر في البداية بصورة واضحة لدى مجموعة منهم ثم يتبناها الآخرون، لإقناعهم بأنها تعبر عن مواقفهم.

كما يلاحظ أن هناك اختلاف لعلماء السوسيولوجيا في تحديد مفهوم الوعي المجتمعي والمبدأ الرئيسي في دراسته، فالماركسيون يربطون دراسته بالإجابة على سؤال حول العلاقة بين الوعي والوجود وبين الفكر والطبيعة. أما المذهب الحداثي والذي ينشق إلى اتجاهين رئيسيين مثالي ومادي، ويذهب المثَّالون إلى أن الوعي هو الذي يتحكم في الأحداث الاجتماعية، ويرون أن الأفكار والقيم هي التي تحدد الوجود ونمط العلاقات الاجتماعية وتقود إلى التعبير الاجتماعي، أما الماديون فيرون أن الواقع المادي هو الذي يحدُ العلاقات الاجتماعية والسياسية ونوع الثقافة والفكر والقيم، وأن فهم هذا الواقع ووعيه هو الذي يؤدي إلى تغيير الأوضاع المادية، وبالتالي تغيير النظم السياسية والاقتصادية والثقافية والعلاقات الاجتماعية[1]. وَمِمَّا سبق نلاحظ وجود علاقة وثيقة بين القيم والأفكار والتصورات والثقافة المجتمعية التي يتبناها الأفراد وبين الواقع الذي يعيش فيه إذ تؤثر القيم والأفكار والتصورات والثقافة في تكيفه ومعايشته للواقع وتحديد سلوكه. مما يجعلنا نؤكد على أن الوعي المجتمعي يختلف من مجتمع لآخر باختلاف المفاهيم، وهو وليد فهم الناس لتاريخهم وحاضرهم وقيمهم.

ويعود سبب هذا الاختلاف والغموض في تحديد مفهوم الوعي المجتمعي إلى ما هو مكتوب في المادية التاريخية والذي لا يزال يعيش قدراً من البعثرة والتجريد. هذا ما جعله محل خلاف بين أنصار هذه النظرية وهي التي كانت سببا في عدم تشكيل عناصر نظرية اجتماعية حول الوعي المجتمعي، كما أن رواد بقية الاتجاهات النظرية يرون أن مسألة الوعي المجتمعي مسألة ماركسية مما أدى إلى احجام بعضهم عنها لأسباب ايديولوجية إلى جانب أن هناك خلطاً بين مفهوم الوعي المجتمعي وغيره من المفاهيم المكونة له، أو أحد مكوناته نظرا لوجود تداخل وتشابك بين الموضوع والمحتوى المعين لهذا المكون أو ذاك وبين محتوى الوعي المجتمعي[2].

1) عبد الله بوجلال، مرجع سابق، ص 45.

2) رفيق محمود المصري، مرجع سابق، ص 40.

ومن خلال ما سيق يمكن تحديد مفهوم الوعي المجتمعي فيما يلي: مجموعة المفاهيم والقيم المتداولة في حياة الناس ونظام التفاضل الموجود بينها، وهو تفسير وفق ظروفهم ومستوياتهم المختلفة لتلك المفاهيم والقيم، وهو عبارة عن تجارب الناس اليومية في الالتزام بهذه المفاهيم ونظام العلاقات السائد في أوساطهم، بينهم وبين الآخرين[1].

3- الوعي المجتمعي في التنظير السوسيولوجي:

إن تفسير الظاهرة الاجتماعية يختلف من نظرية لأخرى ومن عالم اجتماع لأخر. ذلك أن الانطلاقات الدراسية والمنهج المتبع يختلف حسب كل نظرية وكل عالم اجتماع وبهذا يكون الانطلاق من فروض مختلفة للوصول إلى نتائج وتفسيرات متنوعة وبالنسبة لموضوع البحث وبعد الاطلاع على التراث النظري يمكن أن نقول أنه تم تفسير الوعي المجتمعي كما يلي:

3-1- الاتجاهات الكلاسيكية:

3-1-1- الوعي المجتمعي من منظور البنائية الوظيفية:

إن قضية الوعي المجتمعي من أهم القضايا التي استحوذت على اهتمام الباحثين في هذا الاتجاه. وتعد هذه النظرية نظرية واسعة الانتشار والاستعمال حيث أنها الاتجاه الأكثر إقبالا من غيرها في التراث السوسيولوجي نظراً لعدة خصائص تميزها. وهي تسلم أن الوعي هو أساس الوجود، غير أن بعض باحثيها يتجاهلون وظيفة الوعي في رسم المسارات الفعلية للواقع الاجتماعي والانساني المعاش، حيث أن الوعي والإدراك يفرض سلوكات محددة للأفراد في الواقع وتندمج فيما بينها لتحديد مسار يميز المجتمع دون غيره[2]. ولا تهمل البنائية الوظيفية الجانب النفسي في تفسير الظواهر[3]، وأن العلاقات بين أفراد المجتمع ناتجة من أفكار أفراد المجتمعي حد ذاتهم، والوعي يقوم على هذه الأفكار والروابط والذي يتمثل في الثقافة الاجتماعية، ويذهب رواد هذه النظرية من خلال الكشف عن بنية المجتمع إجمالا ومن خلالها نكشف عن بنية الوعي أو الثقافة ووظائف التنظيمات الاجتماعية. ويركز هذا التحليل كعناصر رئيسية للبنية الاجتماعية للفرد والنظام البنيوي والديناميكي[4].

---

1) محمد محفوظ، ثقوب الوعي العربي والإسلامي، مجلة الكلمة، العدد 2، 1998، ص 37.

2) موسى عبد الرحيم حلس، مرجع سابق، ص 143.

3) الموضع نفسه.

4) أم الخير شتاتحة، مرجع سابق، ص 89.

ويعد **دوركايم** سباقاً في الإشارة إلى الوعي المجتمعي من خلال مفهوم "**الوعي الاجتماعي**" الذي بين فيه العلاقات بين الوعي والبنية الاجتماعية وأن هناك عوامل اجتماعية وتضامن بين أفراد المجتمع يفرض وعي مجتمعي وأنه من أهم المحددات المركزية للواقع الاجتماعي.

ومن خلال مفهوم "**الضمير الجمعي**" الذي يذهب إلى أن الفرد مجبر على الخضوع والالتزام والتكيف مع البنية الاجتماعية وأن التصورات والأفكار الفردية تكون نتاج التصورات والأفكار المجتمعية. هذا ويتميّز الضمير الجمعي[1] بقوة في تواجد التضامن الآلي، وأنه المصدر الحقيقي لعقلنة سلوك الإنسان بوصفه محدداً للقواعد المنظمة للسلوك الظاهري، وغايات السلوك، والتي تشكل جوهر الشخصية الفردية وأنه مدام نسق القيم هو المحدد لعقلانية السلوك في الواقع، فإن القيم الدينية هي التي تحدد عقلانية هذا السلوك في إطار العالم الغير الواقعي، والسلوك مفروض أساسا من قبل الضمير الجمعي[2].

واهتم **تالكوت بارسونز** بالوعي من خلال تصوره عن العالم ويرى من خلاله أنه يعيد تجديد وبناء نسق الواقع معتمدا على رموز ولا يجب الخلط بينه وبين الواقع الملموس[3].

3-1-2- الوعي المجتمعي من منظور التفاعلية الرمزية:

ترى التفاعلية الرمزية أنه يجب الانطلاق من مجموعة أفكار واعتقادات التي يجب أن تتلاءم معها الحياة اليومية ووقائعها، فهي تهدف إلى اختيار مجموعة من الفروض التي تصلح لوصف الواقع وتفسيره. كما ترى أن الفرد يحدث تفاعل لكي يصبح شخصية اجتماعية في أي مكان. فالفرد لا يتعلم فقط المعاني الاجتماعية لأغراض معينة، بل يتعلم كيف يكيف نفسه مع متطلبات المجتمع والتفكير الواعي، وأن الفرد يفعل من خلال انعكاسات الوعي الفردي والمجتمعي[4].

1) محمود حسن اسماعيل، التنشئة السياسية، دراسة في دور أخبار التلفزيون، القاهرة، دار النشر للجامعات، 1997، ص 55.

2) رفيق محمود المصري، مرجع سابق، ص 48.

3) موسى عبد الرحيم حلس، مرجع سابق، ص 143.

4) رفيق محمود المصري، مرجع سابق، ص 49.

3-1-3- الوعي المجتمعي من منظور ماركسي:

في المنظور الماركسي يغلب التفسير المادي لكل الظواهر الاجتماعية ومن خلال أعمال **ماركس وإنجلز** والمنهج الجدلي الذي اعتمدوه في تحليلاتهم الاجتماعية. فقد جمعا بين وعي الطبيعة ووعي المجتمع. حيث يرون أن " العلوم الطبيعية البحتة تكتسب هدفها ومادتها أصلا من خلال التجارة والصناعة، ومن خلال النشاط الحسي للبشر"[1] وبهذه الطريقة يمكن أن تنعكس الطبيعة في وعي البشر من خلال قوانينها ومن خلالها يحدد مستوى التطور المجتمعي والنظام السائد ونظرات الطبقات المختلفة. أي أن الوعي هو نتاج المجتمع ويمكن أن نقول أن على أساس الإحساسات الواردة من العالم المادي تنتج المركبات والأفكار والتصورات وتتكون داخل عقل الفرد. ولا يمكن للعقل أن يقوم بالإنتاج المعرفي بعيداً عن تأثير البيئة الاجتماعية، ومن خلال هذا يمكن القول أن الوعي يرتبط بالأساس بدوره في الحياة الاجتماعية في صورة فكرية كما أن تطور الوعي يرتبط بالأساس بدوره في الحياة الاجتماعية، أو بمعنى أخر أن أفراد المجتمع وبجانب تطويرهم للمنتوج المادي والجانب المادي فإنهم يطورون فكرهم ووعيهم ومن خلاله يتطور الوعي المجتمعي[2]. ويمكن القول أن الوعي المجتمعي في الفكر الماركسي هو وعي أفراد المجتمع وطبقاته من خلال الوضع المادي وهو انعكاس للوجود الاجتماعي، وتطوره يكون من خلال تطوير المنتوج المادي.

3-2- الوعي المجتمعي من منظور الاتجاهات المعاصرة:

3-2-1- الوعي المجتمعي من منظور الماركسيون الجدد:

تنطلق الماركسية الجديدة من الإطار التصوري والمنهجي الكلاسيكي، وقد حُدِثتْ من حيث إعادة قراءة الفكر الكلاسيكي الماركسي وإعادة إظهار مسار عمل القوانين النوعية للتطور الاجتماعي ومن خلال الواقع الاجتماعي المتغير في المجتمع. وتميزت بالأسلوب النقدي الراديكالي، وقد عالج روادها معطيات وحقائق لكنها لم تخرج عن الإطار المعرفي والإيديولوجي الماركسي[3]وفي إطار الوعي والوعي المجتمعي فقد قدمت إضافات عديدة من خلال روادها أمثال **ماركيوز، وغرامشي، وجولدمان** ... الخ

1) أم الخير شتاتحة، مرجع سابق، ص 85.

2) موسى عبد الرحيم حلس، مرجع سابق، ص 144.

3) عبد الباسط عبد المعطي، النظرية الاجتماعية، عالم المعرفة، الكويت، 1981، ص 208.

واعتبر **جولدمان**: " أن الوعي عملية دينامية ومحافظة في الوقت نفسه، فهي دينامية عندما يحاول الفرد مد نشاطه إلى العالم من حوله، ومحافظة عندما يحاول الحفاظ على البناءات الفكرية الداخلية"[1]. كما يميز **جولدمان** بين الوعي المجتمعي والأيديولوجيا، فالأول هو رؤية شاملة تضع الطبقات في أعلى مراحل قوتها، أما الأيديولوجيا رؤية جزئية مشوهة تخص طبقية ضعيفة، كما حدر **جولدمان** من خطورة أساليب الاتصال الجماهيري والإعلامي الزائف والتي يصعب التعامل معها مستقبلاً من خلال ما تقدمه من رؤى مضللة زائفة تخدم طبقات معينة[2].

وفي مجال الوعي الثوري أرجع **غرامشي** ذلك للأفكار التي تعتبر الأساس في عملية تفسير الواقع الفعلي، وأرجع فشل المثاليين إلى سيطرة طبقة على أخرى من خلال القهر والقوة الحقيقية للظلم ومجموعة الأكاذيب المضللة والتي تنتشر بواسطة وسائل الإعلام لتحقيق خضوع الطبقة العاملة للبرجوازية[3]. كما يعتقد **غرامشي** أن الإرادة والوعي يلعبان دوراً أساسياً في ظروف الحياة الراهنة، وربما يكون هذا الدور إيجابياً أو سلبياً، وإذا أرادت الطبقة العمالية أن تسيطر فعليها أن تهتم بالوعي الطبقي وتنمية ذلك من خلال المشاركة السياسية والاجتماعية داخل التنظيمات السياسية والنقابية ومنظمات المجتمع المدني[4].

أما **ماركيوز** فقد ركز على نقد المجتمع الصناعي المعاصر حيث يكون الفرد في هذه المجتمعات "**أحادي البعد**" بفعل التكنولوجيا، وبالتالي يصبح وعيه زائفاً. لذلك دعا إلى تغيير هذا الواقع من خلال رفضه على مستويين[5]:

- **الفكري**: رفض أساليب التفكير القائمة، والنقد المستمر للواقع.
- **الواقعي**: رفض الواقع من خلال السلوك الفردي الذي يحطم كل مظاهر القهر المفروضة على الأفراد.

وقد بين أن طبيعة النظام السياسي في المجتمعات الصناعية أغرق الأفراد بأفكار مغلوطة هدفت إلى استمرار الوضع على ما هو عليه، مما يترتب أن يكون البديل تغيير هذا الوجود ذي البعد الواحد هو التفكير السلبي إلى

1) نفس المرجع، ص 215.
2) موسى عبد الرحيم حلس، مرجع سابق، ص 145.
3) عبد الباسط عبد المعطي، مرجع سابق، ص 216.
4) رفيق محمود المصري، مرجع سابق، ص 46.
5) الموضع نفسه.

جانب قدرته تجميع القوى الاجتماعية التي تعارضه واستثمار جميع طاقات الفرد الروحية والجسدية، وتكريس الهيمنة الاجتماعية واستدعاء جميع القوى الاجتماعية لحمايته والدفاع عنه.

وقد خلص إلى أن الفرد "**ذو البعد الواحد**" هو الذي استغنى عن الحرية بوهم الحرية، حينما يشعر بأنه قادر على الاختيار بين تشكيلة كبيرة من البضائع والخدمات التي يكفلها له المجتمع لتلبية احتياجاته. الأمر الذي يحوّله إلى شبه عبد، بحكم توهمه أنه حر[1].

ويرى اليسار الجديد أن التكنولوجيا تقوم بوظائف قمعية ولا إنسانية، وأن الفرد يتمتع بوعي جديد وبنفس جديد واعتبر أن الثورة البرجوازية قانونية، أما الثورة البروليتارية اقتصادية، في حين أنهم يدعون إلى ثورة اجتماعية وثقافية يستطيع الفرد أن يستعيد ذاته التي فقدها[2].

3-2-2- الوعي المجتمعي من منظور نقدي:

كان التيار النقدي موازي للتيار الكلاسيكي الذي كان يدافع عن الحاجة للنظام الرأسمالي وشكل ولادة تيارات معينة للتيار النقدي بشكل عام. وقد اتفق رواد هذا التيار على أهمية المحور الإنساني في العملية البنائية التاريخية للمجتمعات البشرية، لما له من دور فعال في تشكيل العقل الإنساني الناقد المؤدي لتحريره. وأكدوا على عنصر الذات في النشاط الواقعي من خلال الوعي الذاتي، فالوعي الذاتي التاريخي هو القادر على إطلاق القدرات المحدودة للفرد وأشاروا إلى أن الوعي هو البديل لأزمة الواقع الاجتماعي وأن غياب الوعي وتزييفه هو لُب أزمة المجتمع الرأسمالي[3].

أما مدرسة **فرانكفورت** فقد طرحت تصوراً جديداً للمجتمع الإنساني. فهي ترى أن المجتمع ليس مجرد مقولة حيادية كما يدعي أصحاب النزعة الوضعية، وذلك لأنه يرتبط بمفهومين أساسيين هما: الشمولية والتناقض. وأكدت على أن الفرد هو منتج لأشكاله التاريخية كافة، ويتمثل ذلك في صياغة أفكاره وآرائه[4].

1) هربرت ماركيوز، الانسان ذو البعد الواحد، تر: جورج طرابيشي، دار الأدب، بيروت، ط 3، 1988، ص 12.

2) رفيق محمود المصري، مرجع سابق، ص 46.

3) موسى عبد الرحيم حلس، مرجع سابق، ص 145 - 146.

4) نفس المرجع، ص 146.

ومن خلال دراسات **إيريك فروم** الذي حلل تطور الشخصية في المجتمع الحديث موضحا التأثيرات المختلفة التي أحدثتها السياسة التسلطية، ويرى أن الظروف الاجتماعية تؤثر في الأيديولوجيا من خلال الطابع الاجتماعي. كما أحد كل من **هورخايمر** و**أدرنو** على أهمية العنصر الذاتي في النشاط الواقعي وأهمية البناء الثقافي الفوقي، حيث يتجهان لممارسة **نقد النقد** بهدف إبراز الدور المستقل الذي يمكن أن يلعبه الوعي الإنساني والمجتمعي. أي أن الوعي وإن كان مشتقاً من الوجود المادي فإنه يملك استقلالاً نسبياً ويمارس في تطوره تأثيراً بأثر رجعي على العالم المادي[1].

ويرى **هلبيرماس** أن قضية الوعي الطبقي تقوم على افتراضين أساسيين وهما:

– ضرورة وجود منظمات المجتمع الطبقي لأن أساسها يقوم على الإهتمامات غير العمومية وهي تخدم بعض الأقليات ذات الطابع الاستراتيجي في البناء الاجتماعي.

– بعض الحضر ذي المكانة الهامة في البناء الاجتماعي سوف يكون بإمكانهم تحقيق هذا الوضع بدون الأقليات.[2]

3-2-3- الوعي المجتمعي من منظور فينومينولوجي:

تهتم المدرسة الظاهراتية بدراسة البنى الاجتماعية، ودعائم الوعي الإنساني، وهي تنطلق من مسلمة أن العالم الذي نعيش فيه مصنوع في وعينا، ومن الخطأ أن نقول أن وجود العالم الخارجي ذلك المعنى الذي لا معنى له إلا من خلال إدراكنا أو وعينا به، ولذا يتعين على العلماء، فهم البشر في عالمهم، ويتحقق ذلك بالتخلي عما درجنا على الاعتقاد بمعرفته، بل يتبع أصول تلك المعرفة وكيفية وصولنا إليها[3].

ويذهب رواد هذا الاتجاه إلى قياس القضايا المرتبطة بالشعور وأفكاره أو الذات وخبراتها من إدراك ووجدان وتخيل كما ترى هذه النظرية أنه ليس للمعرفة أي معنى إن لم تكن نابعة من تصورات وأفكار وإدراكات وخبرات أفراد من عالمنا للظواهر. بمعنى آخر أن الوعي لا يمكن تفسيره في ضوء التراكم أو الانتظام أو أسس الارتباط إنما يفسر بارتباطه بما يأتي في متناول الحس من موضوعات الحقائق.

1) روزنتال ويودين، الموسوعة الفلسفية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1981، ص 476.

2) رفيق محمود المصري، مرجع سابق، ص 48.

3) موسى عبد الرحيم حلس، مرجع سابق، ص 145.

ويرى **ايدموند موسرل** أن الفينومينولوجيا هي علم الوعي وهي مقدمة عملية لإدراك العالم الخارجي ونتيجة لذلك، كل معرفة تحصل عليها تتم داخل الوعي، وإذا كانت نظرية الوعي ترى أن انعكاس الوعي يتم من خلال ذات الإنسان، فإن مهمة الفينومينولوجيا هي تفسير معاني الوعي[1]. كما تحاول دراسة أشكال الخبرات الواعية لدى الفرد. أي أنها تحاول الوصول إلى أعماق الخبرات الإنسانية، فهي تحاول وصف الأشياء والظواهر والوعي، وبذلك أصبح الوعي وسيلة وهدف في نفس الوقت. كما يرى **موسرل** أن الفينومينولوجيا موجودة في الوعي ويمكن تطوير معانيها واستخدامها على نطاق أوسع في علاقتنا بالعالم، كما تستخدم في تزويدنا بالمعرفة وهي أرضية للمعرفة الإبستيمولوجية. ويذهب **شتز** إلى أن "التمثيل" أو "التصوير" ضروري لتفسير الأحداث والأفعال التي يضفيها في الحياة، والتمثيل يمكن أن يحدث لسببين متداخلين هما[2]: تعلم الإنسان من تاريخه، والإنسان كائن اجتماعي. مما يعني أن الفرد لا يملك خبرة فردية خالصة، فخبراتنا هي أساساً خبرات اجتماعية ولا يمكن نزع صفة الاجتماعية عنها.

4- أشكال الوعي المجتمعي:

إن أشكال الوعي المجتمعي متعددة ومختلفة وكلها تصب في خدمة هدفين رئيسيين هما استمرارية الأنساق الاجتماعية وتطورها من خلال تحدد هذه الأنساق بما يتوافق مع الهوية والثوابت المجتمعية وتأثيرات البيئة المحيطة. والوعي المجتمعي هو: " وعي عام يشتمل على إحاطة أفراد المجتمع بمجمل القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وحتى العلمية التي لها دخل في حياتهم "[3]. ولقد حاولت من خلال هذا البحث التطرق لأشكال الوعي المجتمعي التالية:

4-1- الوعي السوسيوديني:

يمثل الوعي السوسيوديني جزء لا يتجزأ من الوعي المجتمعي لما له من أهمية في ضبط المجتمع وتوجيهه من خلال ما يقدسه ويُرَغب فيه وما يدنسه وما يُنَفر منه، وله تأثير كبير على أفراد المجتمع أكبر من غيره. وفي هذا يقول **غوستاف لوبون**: " لقد كان **تيمير** و**جنكيزخان** و**نابليون** جبارين مستبدين، لكن استئثار **موسى** عليه السلام و**بوذا**

1) رفيق محمود المصري، مرجع سابق، ص 49.

2) نفس المرجع، ص 49.

3) موسى عبد الرحيم حلس، مرجع سابق، ص 147.

و**عيسى** عليه السلام و**محمد** صلى الله عليه وسلم و**لوثر** وهم في القبور أشد وأبقى. إن مكيدة قد تبيد سطوة الجبار، ولكن ماذا ينفع الكيد في عقيدة استقرت في النفوس "[1]. وقد يكون للدين أثر أكبر في خلق الظاهرة الاجتماعية حيث يرى **مالك بن نبي** أن: "إن الكلمة لمن روح القدس، إنها تساهم إلى حد كبير في خلق الظاهرة الاجتماعية، فهي ذات وقع في ضمير الفرد شديد، إذ تدخل سويداء قلبه، فتستقر معانيها فيه، لتحوله إلى إنسان ذي مبدأ ورسالة "[2].

حيث أن الدين يشكل الوعي السوسيوديني ويفرض هذا الشكل واقع وسولوك موجه لأفراد المجتمع ويخلق بذلك وعي فردي ومجتمعي من خلال المعتقدات الإلهية والشعائرية، والثواب والعقاب التي تؤثر في هذا الوعي ودرجاته ومستوياته[3].

4-2-الوعي السوسيوثقافي:

للثقافة دور هام في صقل هوية المجتمع ولها تأثير كبير في تكوين وعيه المجتمعي حيث أنها تلعب دوراً محورياً في تحديد السمات الثقافية والتصور و المعتقدات وهي: " ذلك الدم في جسم المجتمع يغذي حضارته، ويحمل أفكار (الصفوة) كما يحمل أفكار (العامة)، وكل من هذه الأفكار منسجم في سائل واحد من الاستعدادات المتشابهة، والاتجاهات المحددة والأذواق المناسبة "[4] ومن هذا التعريف نرى أن دورها كبير جداً في تشكيل البنية الاجتماعية حيث أنها تلعب دو الدم في الجسم ومن دون الثقافة لا يمكن للحضارة أن تقوم وتستمر ولا للمجتمع أن يتميز عن غيره.

وهي تشكل وعياً سوسيوثقافي يرقى بالفرد إلى مستوى اجتماعي أفضل، والوعي السوسيوثقافي بالحياة اليومية بما يشمل من عادات وتقاليد وأعراف وأحكام وتفاعل وصور النشاط العام الثقافي المنظم.

1) غوستاف لوبون، روح الاجتماع، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، تر: أحمد فتحي زغلول، القاهرة، دتا، ص 99.

2) مالك بن نبي، شروط النهضة، مرجع سابق، ص 22.

3) عبد المعطي عبد الباسط، الوعي الديني والحياة اليومية في القرية المصرية، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، ص 7.

4) مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط 4، 1984، ص 78.

4-3- الوعي السوسيوسياسي:

إن السياسة تفرض نفسها كموجه ومحرك للمجتمع وهي أحد المحددات العامة التي تفرض نسقاً سياسياً داخل نسق عام يؤثر فيه ويتأثر به ويرى **ابن خلدون** أنه لابد من وجود نظم سياسية ينظم بها العمران البشري[1] لذلك كان الوعي المجتمعي اتجاه القضايا السياسية يفرض تماسكاً وحماية للمجتمع لضمان استمراره وتطوره.

وله أهمية كبيرة في هذا يمكن أن نعود إلى مثال **لغوستاف لوبون** في كتابه روح السياسة الذي **قال:** " فقد جهل نابليون – وهو الخبير بأحوال الفرنسيين الروحية – مزاج الروس والإسبان الفكري فشهر عليهم حروباً لم تعصم مزاياه الحربية الخارقة للعادة من الفشل إزاء وطنيتهم الصادقة التي لا تقهرها قوة "[2]. فإن المواطنة من مؤشرات الوعي السوسيوسياسي داخل المجتمع وهذا الوعي يفرض خبرة عامة من أجل الحفاظ على مصالح المجتمع، كما يلعب دوراً هاماً في إنارة الطريق للممارسة السياسية الصحيحة والفعالة.

4-4- الوعي السوسيواقتصادي:

إن الاقتصاد أحد العوامل المؤثرة في تشكيل الوعي المجتمعي وخاصة في شكله السوسيواقتصادي. فالوعي بالدور الاقتصادي يزيد من فعالية الأداء والإنتاجية والكفاءة الاقتصادية والعمالية، حيث أن الاقتصاد في المجتمع هو عبارة عن أفكار وسلوكات وثقافة ومنظومة قيم قبل أن يكون عملية إنتاج تعتمد على موارد ووسائل ويد عاملة فهو: " ليس قضية انشاء بنك وتشييد مصنع فحسب، بل هو قبل ذلك تشييد الإنسان وسلوكه وإنشاء سلوكه الجديد أمام كل المشكلات "[3]، وهو يعبر عن نفسه من خلال التصورات النظرية واليومية في التنظيم وإدارة وسائل الإنتاج وفاعلية البشر وروابطهم في عملية الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك وإدراك الفرد بمهامه وتأديته لواجباته.

وهناك أشكال أخرى من أشكال الوعي المجتمعي وهي الوعي الأخلاقي والقانوني والوعي بالذات والوعي الطبقي والعلمي ... إلخ

1) موسى عبد الرحيم حلس، مرجع السابق، ص 147.

2) غوستاف لوبون، روح السياسة، تر: عادل زعيتر، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، دتا، ص 13.

3) مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط 3، 1987، ص 59.

الفصل الرابع

أفراد الجمعيات والوعي السوسيوثقافي

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

1- مجالات الدراسة:

1-1- المجال المكاني:

تم الجانب الميداني على الجمعيات الفاعلة في تراب بلدية متليلي الشعانبة. وهي بلدية أنشأت حسب الأمر 63 / 421 المؤرخ في 28 أكتوبر 1963[1]، ثم صارت بلدية متليلي الشعانبة تابعة لولاية الأغواط حسب المادة 5 من المرسوم 74 / 126 المؤرخ في 12 يوليو 1974[2]. وبعد التقسيم الإداري لسنة 1984 صارت تابعة لولاية غرداية حسب المرسوم 84 / 365 المؤرخ في 01 ديسمبر 1984[3]، وهي بلدية تبعد حوالي 43 كم عن مقر الولاية وحوالي 650 عن الجزائر العاصمة، مساحتها 7300 كم^2 وعدد سكانها حوالي 56000 نسمة.

وتعرف بأنها مهد قبيلة الشعانبة ولها تاريخ عريق تميز بالتضحيات ومقاومة الاحتلال والعدد الكبير من المجاهدين والشهداء أثناء حقبة الاستعمار ساعدها في ذلك موقعها الجغرافي وامتداد قبيلة الشعانبة الذي يصل إلى الدول المجاورة. وتتميز بطابع مدني لا يتعدى كثيراً عن الطابع الريفي في مميزاتها، وبالنشاط التجاري والفلاحة ذات الطابع الصحراوي لاقترانها بالعمل الخاص بتربية الإبل والأغنام بالإضافة إلى اهتمام سكان المنطقة بالحرف والصناعات الخفيفة والتحويلية، كما أنها تتميز بثقافة مجتمعية خاصة تدل على أصالتها وعراقتها.

1-2- المجال الزماني:

امتد المجال الزمني للدراسة من شهر نوفمبر 2016 إلى غاية يوم 07 ماي 2017 وكان ذلك على 4 مراحل زمنية محددة وهي كالتالي:

أ- مرحلة الاستكشاف: بدأت هذه المرحلة من بداية الإحساس بالمشكلة وطرح تساؤل عام دفع إلى ملاحظة الظاهرة علمياً من خلال الغزو المكتبي والميداني والملاحظة السوسيولوجية ودامت هذه المرحلة من نوفمبر 2016 إلى منتصف شهر يناير 2017.

1) Journal officiel de la republique Algerienne, 05 Novembre 1963, N 32, p 1115

2) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ع 57، 16 يوليو 1974، ص 773.

3) الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ع 67، 19 ديسمبر 1984، ص 2329.

ب– مرحلة البناء: بدأت بتحديد إشكالية البحث وفروض الدراسة والفصل المنهجي والنظري وما تناوله التراث السوسيولوجي للظاهرة المدروسة لتنتهي ببناء استمارة البحث، ودامت هذه المرحلة من منتصف يناير 2017 حتى بداية مارس 2017.

جـ– مرحلة الميدان: ومن خلالها يتم الاقتراب من مجتمع البحث وتقديم الاستمارات لأفراد الجمعيات من أعضاء ومتطوعين ومتعاطفين، وقد امتدت هذه من 18 مارس 2017 حتى الفاتح أفريل 2017.

د– مرحلة تفريغ البيانات وتحليليها: وتم فيها تفريغ بيانات استمارة البحث وجدولتها وقراءتها احصائياً وسوسيولوجياً ثم استنتاج صحة الفرضيات ودامت هذه المرحلة من الفاتح أفريل 2017 حتى 07 ماي 2017.

1–3– المجال البشري:

يتمحور مجتمع البحث لهذه الدراسة المتواضعة على أفراد الجمعيات الفاعلة في بلدية متليلي الشعانبة، وهذه العينة تتكون من 70 مبحوث لهم انتماء للجمعيات وهم إلى أعضاء ومتطوعين ومتعاطفين وهم كما يلي:

الأعضاء: سواءاً كانوا أعضاء مكتب أو أعضاء رسميين وهم يحملون أهداف الجمعية ولهم وفاء وانتماء لها وتكون نسبة مشاركتهم في النشاطات عالية، ولهم الحق في إبداء الرأي والاقتراحات وتولي المسؤوليات بطريقة منتظمة.

المتطوعين: وهم متطوعون لهم التزام أقل من الأعضاء وليسوا أعضاء رسميين، يقدمون وقتهم وجهدهم ومساهماتهم للجمعية تطوعياً ويشاركون في إبداء الرأي والاقتراحات وتكون هذه المساهمات تطوعيا وبدون مقابل.

المتعاطفون: هم يعرفون الجمعية ويشاركون بطريقة ثانوية معنوية أكثر منها مادية وليسوا ملزمين بالمشاركة في النشاطات. وهم يعتبرون متابعين ميدانين للجمعية وحاضرين في العديد النشاطات بدافع الإعجاب والتعاطف والمحبة[1].

2– نوع العينة:

إن اختيار عينة البحث ونوعها هو من مراحل البحث العلمي التي ترتبط ببعضها في انسجام علمي بشكل يسهل على المتخصصين مراجعتها وتقييمها. وفي دراستنا هذه وقع اختيارنا على العينة المقصودة أو العمدية التي تعرف كما يلي:" هي التي يختارها الباحث عن قصد لأنه يرى أنها تحقق أهداف دراسته بشكل أفضل وبالتالي فإنه

1) أوهايبية فتيحة وآخرون، الاتصال الجمعوي: أشكاله واجياله، وسائله وتقنياته، وأهدافه، مجلة العلوم الانسانية – جامعة محمد خيضر بسكرة، ع 9، 2006، ب.ص.

ينتقي عناصر العينة لأنه يعرف مسبقاً الأقدر على تقديم معلومات عن مشكلة بحثه "[1] وتعرف أيضا بأنها: "العينة التي يتعمد الباحث فيها أن تتكون من وحدات معينة اعتقاداً منه أنها تمثل المجتمع الأصلي خير تمثيل "[2] لذلك فاخترنا في دراستنا هذه مجتمع مقصود من خلال الجمعيات الفاعلة في تراب المجال الجغرافي المحدد قصدنا بالاختيار فيه عينة مقدرة ب 70 مبحوث.

3- تقنية البحث:

إن دراسة الظاهرة الاجتماعية تفرض على الباحث تقنية لجمع البيانات الميدانية، واختيار هذه التقنية تكون وفق طبيعة موضوع الدراسة ومنهج البحث والنتائج المراد التوصل إليها. ومن خلال موضوعنا الحركة الجمعوية والوعي المجتمعي فقد اعتمدنا على التقنيات التالية والتي تضمن جمع المعطيات بفعالية وهي:

3-1- الملاحظة بالمشاركة:

الملاحظة هي المدخل الرئيسي للبحث السوسيولوجي والذي يستمر طيلة المرحلة الاستكشافية والدراسة الميدانية. فهي:" أداة هامة من أدوات جمع البيانات، ومن الصعب أن نتصور دراسة جادة للسلوك الاجتماعي لا تؤدي فيها الملاحظة دورا مهما، ومما يزيد من أهميتها أنها يمكن أن تستخدم في جميع أنواع البحوث الاجتماعية "[3]وتعرف أيضا بأنها:" هي المشاهدة الدقيقة لظاهرة ما مع الاستعانة بأساليب البحث والدراسة التي تتلاءم مع طبيعة هذه الظاهرة "[4]. أما بالنسبة للملاحظة بالمشاركة فهي تتميز عن الملاحظة العادية، وهي تتميز ب:" اشترك الباحث مع المجموعة المطلوب ملاحظتها فيما يقومون به من أعمال وأنشطة، دون أن يدرك أفراد المجموعة ذلك ولفترة مؤقتة، وهي فترة الملاحظة"[5]. حيث يعتبر الباحث فرداً من المجموعة، ويمارس معهم أنشطتهم دون أن يكتشفه أي واحد منهم دون أن يفصح عما يقوم به من ملاحظة ليظل سلوك المجموعة تلقائي بعيد عن التصنع.

1) فوزي غرايبية وآخرون، المنهج العلمي في العلوم الاجتماعي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط 4، 2008، ص 45.

2) فاطمة عوض صابر وآخرون، أسس ومبادئ البحث العلمي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ط1، 2002، ص 196.

3) طلعت إبراهيم لطفي، أساليب وأدوات البحث الاجتماعي، دار غريب، القاهرة، 1995، ص 77.

4) غريب محمد سيد أحمد، تصميم وتنفيذ البحث العلمي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1980، ص 259.

5) فاطمة عوض صابر وآخرون، مرجع سابق، ص 144.

وفقد استعملت هذه التقنية من خلال كوني ناشط جمعوي وتربطني مع عدة جمعيات علاقة تعاون ميدانية إضافة إلى الزيارة الميدانية التي اعتمدت عليها في الدراسة الاستطلاعية للوصول إلى تصورات فرضية، وبعد توزيع استمارة البحث وملاحظة ردود الأفعال وسلوكات أفراد الجمعيات الفاعلة أثناء الإجابة والنشاط الجمعوي.

3-2- الاستمارة:

وهي أحد أنسب الوسائل المستعملة وأكثرها شيوعا والتي تكون كمنطلق أساسي للباحث من أجل الإجابة على الأسئلة التي طرحها الباحث وجمع هذه الإجابات وتحليلها. وتعرف الاستمارة بأنها: " أحد وسائل جمع البيانات والمعلومات من مصدرها بحيث يعتمد على استنطاق المبحوثين للحصول على إجاباتهم عن الموضوع والتي يتوقع الباحث أنها مفيدة وتساعده في اختيار فرضياته"[1] وتعرف أيضا على أنها: " الأداة الملائمة للحصول على معلومات وبيانات وحقائق مرتبطة بواقع معين، وتقدم على شكل عدد من الأسئلة يطلب الإجابة عنها من قبل مجموعة من الأفراد المعنيين بموضوع البحث"[2]، فهي تقنية تضم مجموعة من الأسئلة الموجهة للمبحوث ومن خلال إجابته عليها نحصل على معلومات اللازمة في موضوع الدراسة، وهي في بحثنا موجهة لأفراد الجمعيات الفاعلة على مستوى المجال الجغرافي المحدد سابقاً، وتكون هذه الاستمارة وفق 3 محاور رئيسية وهي:

المحور الأول: أسئلة تتعلق بخصائص العينة.

المحور الثاني: أسئلة تتعلق بالحركة الجمعوية والذي يمثل المتغير المستقل.

المحور الثالث: أسئلة تتعلق بالوعي المجتمع والذي يمثل المتغير التابع.

1) عبد الغني عماد، منجية البحث في علم الاجتماع، دار الطليعة للطباعة والنشر، لبنان، 2007، ص 61.

2) دوقان عبيدات وآخرون، البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه، دار الفكر، عمان، 1996، ص 125.

المبحث الثاني: التعريف بعينة البحث

جدول رقم (1) يوضح توزيع المبحوثين على الجنسين:

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	35	%50
أنثى	35	%50
المجموع	70	%100

يتبين لنا من الجدول أعلاه أن نسبة جنس المبحوثين من الفئتين متساوي 50 % ذكور وبعدد 35 والإناث بنفس العدد والنسبة.

ومن خلال الجدول نلاحظ أن هناك توافق في العدد بين الجنسين أي أن هناك نسبة مشاركة متكافئة بين كلا الجنسين.

إن الحركة الجموعية ليست حكراً على جنس محدد لكنها منفتحة على الجنسين مما يعطينا انطباع على وجود اهتمام مجتمعي ووعي بأهمية العمل التطوعي والجمعوي بصفة خاصة. كما أن هناك تنوع في الأنشطة التي تضمن مشاركة كلا الجنسين وتقديم المساهمة المناسبة، إضافة إلى أن الجمعيات اقتربت من المنازل بإشراك الماكثات في البيت لتقديم الإضافة والعمل التطوعي المناسب في المنازل خاصة في النشاطات الخيرية والنشاطات في المناسبات الدينية مثل تجهيز وجبة إفطار الصائم كمساهمة تطوعية تقوم بها الأنثى في البيت.

جدول رقم (2) يوضح توزع سن المبحوثين:

السن	التكرار	النسبة
[18–28]	39	% 55,7
[29–38]	17	% 24,3
[39–48]	7	% 10,0
[49–58]	6	% 8,6
أكثر من 59	1	% 1,4
المجموع	70	% 100

يظهر من خلال نتائج الجدول السابق أن أغلب المبحوثين يتراوح سنهم بين [18-28] وذلك بنسبة 55،7% تليها فئة [29-38] وذلك بنسبة 24،3% متبوعة بفئة العمر [39-48] وذلك بنسبة 10% ثم تتبعها فئة العمر [49-58] وهذا بنسبة 8،6 % وفي الأخير فئة أكثر من 59 وهذا بنسبة 1،4 %.

من الجدول يلاحظ أن أكبر نسبة لفئة [18-28] ب 55،7 % وأنه كلما كبر سن الفئة كلما قل نسبة أفراد العينة.

يلاحظ أن معظم أفراد الجمعيات هم من فئة الشباب أي أنهم انضموا إلى الحركة الجمعوية في مدة قصيرة مما يدل على أن الحركة الجمعوية تحمل توجهات جديدة وأساليب مختلفة ونشاطات ذات غايات ووسائل تتوافق مع هذه الفئة التي تمثل فئة الحيوية والأغلبية والمستقبل في المجتمع. مما يدل على وعي هذه الفئة بصفة خاصة رغم قلة خبرتها بأهمية العمل الجمعوي والتطوعي.

جدول رقم (3) يوضح توزع المستوى التعليمي للمبحوثين:

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
دون تعليم	1	% 1,4
ابتدائي	2	% 2,9
متوسط	6	% 8,6
ثانوي	25	% 35,7
جامعي	36	% 51,4
المجموع	70	% 100,0

من خلال نتائج الجدول السابق تبين أن أغلب المبحوثين هم ذو مستوى تعليم جامعي بنسبة 51،4 % تليها فئة أصحاب التعليم الثانوي بنسبة 35،7 % متبوعة بفئة التعليم المتوسط وذلك بنسبة 8،6 % ثم تتبعها فئة أصحاب التعليم الابتدائي وهذا بنسبة 2،9 % وفي الأخير دون تعليم وهذا بنسبة 1،4 %.

من خلال الجدول نرى أن أكثر من النصف هم ذو مستوى تعليمي جامعي وكلما قل المستوى كلما قلت نسبة المبحوثين.

تعتبر عينة البحث ذات مستوى تعليمي عالي نسبيا وهي من فئة مثقفة حيث أنهم يعتمدون على هذا المستوى العملي في نيل المكانة الاجتماعية وتحديد النشاطات والأهداف الأفضل ويحاولون لعب دور النخبة الواعية من خلال أعمالهم التطوعية ونشاطاتهم لتحقيق الأهداف بكفاءة وفاعلية. كما أن العديد من أفراد الجمعيات بالمنطقة استغلوا فتح جامعة غرداية للرفع من مستواهم التعليمي وتحفيز بعضهم البعض وتبادل المساعدة في ذلك. حتى أنهم استغلوا مقر الجمعية لتنظيم دروس إضافية. وكل هذا بعث على زيادة الوعي العلمي والثقافي عند أفراد الحركة الجمعوية وأنشأت ثقافة مجتمعية واعية بينهم.

الجدول رقم (4) يوضح توزع أفراد العينة من خلال الحالة المدنية:

الحالة المدنية	التكرار	النسبة
متزوج	21	% 30,0
أعزب	42	% 60,0
مطلق	5	% 7,1
أرمل	2	% 2,9
المجموع	70	% 100,0

إن نتائج الجدول السابق تبيين أن أكبر عدد للمبحوثين هم عزاب بنسبة 60 % تليها فئة المتزوجين بنسبة 30 % متبوعة بفئة المطلقين وذلك بنسبة 7،1 % ثم في الأخير فئة أرمل وهذا بنسبة 2،9 %.

نلاحظ من الجدول أن نسبة الغير متزوجين يمثلون الأغلبية بنسبة 60 % تليها نسبة المتزوج بنسبة 30 % وهي تدل على أن هناك حالة استقرار عائلي للمبحوثين.

من خلال ما سبق فإن الاستقرار الاجتماعي والعائلي يسمح بتقديم الإضافة المجتمعية والانخراط في العمل الجمعوي وكلما كان هناك استقرار لدى الفرد فإنه يستطيع تخصيص وقت للعطاء الاجتماعي والعمل التطوعي في المجتمع.

المبحث الثالث: أفراد الجمعيات والوعي السوسيوثقافي

جدول رقم (5) يوضح علاقة المبحوثين مع الجمعية:

طبيعة العلاقة	التكرار	النسبة
عضو	35	% 50
متطوع	14	% 20
متعاطف	21	% 30
المجموع	70	% 100

من خلال نتائج الجدول السابق نجد أن أكبر نسبة لفئة الأعضاء 50 % تليها فئة المتعاطفين بنسبة 30 % متبوعة بفئة المتطوعين وذلك بنسبة 20 % .

ومن خلال الجدول نلاحظ أن الانتماء للجمعية لم يقتصر على الأعضاء الرسميين الذين يمثلون النصف بل إن هناك نصف آخر ينتمون للجمعية عمليا ومعنويا.

إن العدد الكبير لأعضاء الجمعية مقارنة بالفئتين الأخيرتين وهي المتطوعين والمتعاطفين بنِسَب مقبولة عموما له دلالة على أن هناك إشراك عدد معقول من خارج الجمعيات في نشاطاتها التطوعية وأن هذه المشاركة ليست إلزامية بل لرغبة شخصية مما يدل على أن هناك نشاطات ومبادرات لها دوافع رمزية تدفع بالفرض للمشاركة في الأعمال التطوعية. كما أن التطوع من دون انتماء رسمي هو فرصة لأصحاب بعض المهن التي تمنع الانتماء لأي جمعية أو حزب مثل أعوان الحماية المدنية مما يمنحهم فرصة لتقديم خدمة مجتمعية تطوعية لإشباع حاجات نفسية واجتماعية ودينية.

جدول رقم (6) يبين العلاقة بين طبيعة علاقات أفراد الجمعية مع الجمعية وتقييم التعاون الموجود بين أفراد الجمعية:

تقييم التعاون / العلاقة مع الجمعية	كبير		متوسط		ضعيف		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
عضو	21	% 60	14	% 40	0	% 0	35	% 50
متطوع	10	% 71،4	4	% 28،6	0	% 0	14	% 20
متعاطف	9	% 42،9	11	% 52،4	1	% 4،8	21	% 30
المجموع	40	% 57،1	29	% 41،4	1	% 1،4	70	% 100

يبين الجدول السابق أن أكبر نسبة كانت عند الذين أجابوا بتعاون كبير بين أفراد الجمعية بنسبة 57،1 % تدعمها علاقة متطوع في الجمعية بنسبة 71،4 % ثم علاقة عضو في الجمعية بنسبة 60 % ثم علاقة متعاطف مع الجمعية بنسبة 42،9% يقابلها أدنى نسبة عند الذين أجابوا بأن بتعاون ضعيف بين أفراد الجمعية بنسبة 1،4 % تدعهما علاقة متعاطف مع الجمعية بنسبة 4،8 % بينما الذين أجابوا بتعاون متوسط بين أفراد الجمعية بنسبة 41،4 % تدعمها علاقة متعاطف مع الجمعية بنسبة 52،4 % ثم علاقة عضو في الجمعية بنسبة 40 % ثم علاقة متطوع في الجمعية بنسبة 28،6 %.

من خلال الجدول السابق فإن هناك تعاون كبير بين الأفراد داخل الجمعية بنسبة 57،1 % ويظهر هذا في فئتي الأعضاء والمتطوعين بينما ترى فئة المتعاطفين أن هناك تعاون بتقييم متوسط بين الأفراد، وتعتبر فئتي الأعضاء والمتطوعين مشاركين ميدانيا في العمل الجمعوي وهم أقرب للميدان من فئة المتعاطفين ولإجاباتهم دلالة أقوى حول التعاون من غيرهم.

إن العمل الجمعوي والتطوعي ينتج تعاون بين أفراد الجمعيات ويخلق أجواء جيدة من التنافس الإيجابي لخدمة مصلحة التنظيم من خلال خلق روح التعاون بين الأفراد بعيداً عن الأهداف الفردية وخدمة للمجتمع المحلي وهذا يدل على وجود فهم وتحفيز داخلي ينبع من أفكار وإدراكات داخلية تدفع بالفرد لتقديم المشاركة الاجتماعية. حيث أن التنظيمات كما يرى **شيستر برنارد** هي نسق تعاوني يقوم على تحقيق التوازن والوصول لجهود منسقة وواعية من طرف الأفراد وتقوم عليها المشاركة قصد تحقيق هدف معين أو أهداف محددة وأن تتحقق المشاركة على أساس الأفراد ورغبتهم. حيث أن الأفراد تحركهم رغبة نحو الأداء المشترك والتعاون في أداء الواجب التنظيمي وهذا ما يحقق التوازن في النسق بين الدوافع والمشاركة معا ويحاول الوصول لجهود متسقة وواعية وهذا الوعي يزيد من الوعي السوسيوثقافي من خلال قيم التعاون وتحقيق الوعي المجتمعي.

جدول رقم (7) يبين العلاقة بين طبيعة علاقات أفراد الجمعية مع الجمعية وتقييم التضامن بين أفراد الجمعية:

تقييم التضامن / العلاقة مع الجمعية	كبير		متوسط		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
عضو	22	% 62،9	13	% 37،1	35	% 50
متطوع	7	% 50	7	% 50	14	% 20
متعاطف	12	% 57،1	9	% 42،9	21	% 30
المجموع	41	% 58،6	29	% 41،4	70	% 100

يبين الجدول السابق أن أكبر نسبة كانت عند الذين أجابوا بتضامن كبير بين أفراد الجمعية بنسبة 58،6 % تدعمها علاقة عضو في الجمعية بنسبة 62،9 % ثم علاقة متعاطف مع الجمعية بنسبة 57،1 % ثم علاقة متطوع في الجمعية بنسبة 50 % يقابلها أدنى نسبة عند الذين أجابوا بتضامن متوسط بين افراد الجمعية بنسبة 41،4 % تدعمها

علاقة متطوع في الجمعية بنسبة 50 % ثم علاقة متعاطف مع الجمعية بنسبة 42،9 % ثم علاقة عضو في الجمعية بنسبة 37،1 %.

من خلال الجدول يلاحظ أن أغلب المبحوثين يرون أن هناك تضامن كبير بين أفراد الجمعية بينما لا يرى أي واحد أن هناك تضامن ضعيف بين الأفراد. كما أن معامل الارتباط سبيرمان للعلاقة بين المتغيرين هو عند 0،62 وهو يدل على أن هناك ارتباط وعلاقة بين المتغيرين.

إن قوة التضامن بين الأفراد يخلق ثقافة تنظيمية محددة نابعة من إحساس مشترك لمصير واحد كما أن هذا التضامن يقوم بضبط العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وفق محددات اجتماعية متفق عليها تضمن استمرارية التنظيم من خلال وعي الأفراد وتخلق ثقافة محددة تنظم العلاقات وأسلوب العمل التطوعي. وكما يرى **جولدنر** أن التضامن الآلي الذي يميز المجتمعات البسيطة يشكل ثقافة تنظيمية تساهم في تماسك العلاقات بين الأفراد وأن هذه العلاقات والثقافة والتضامن تشكل وعي لدى الأفراد بأهمية الحفاظ على هذه المكتسبات وعلى الثقافة الفوقية.

جدول رقم (8) يوضح العلاقة بين العلاقات بين أفراد الجمعية وتقييم التعاون الموجود بين الأفراد:

تقييم التعاون / العلاقات بين الأفراد	كبير		متوسط		المجموع	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
جيدة	39	63،9	22	36،1	61	87،1
متوسطة	1	11.1	8	88.8	9	12،9
المجموع	40	57،1	30	42،9	70	100

يبين الجدول السابق أن أكبر نسبة كانت عند الذين أجابوا بتعاون كبير بين أفراد الجمعية بنسبة 57،1 % تدعمها علاقات جيدة بين أفراد الجمعية بنسبة 63،9 % ثم علاقات متوسطة بين أفراد الجمعية بنسبة 11،1 % بعدد مبحوث واحد يقابلها أدنى نسبة عند الذين أجابوا بتعاون متوسط بين أفراد الجمعية بنسبة 42،9 % وتدعمها علاقات متوسطة بين أفراد الجمعية بنسبة 88،8 % ثم علاقات جيدة بين أفراد الجمعية بنسبة 36،1 %.

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك تعاون كبير بين الأفراد من خلال النسبة الكبيرة والمقدرة ب 57،1 % وتعززها العلاقات الجيدة بين أفراد الجمعية ويقابلها علاقات غير جيدة وتضامن ضعيف كأكبر نسبة مدعمة للاتجاه الأقل إضافة إلى أكبر نسبة مدعمة لتعاون متوسط هي علاقات متوسطة أي أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين وكلما كانت العلاقة غير جيدة فإن التضامن يقل وكلما زادت العلاقات يزيد التعاون وإذا كانت العلاقات متوسطة فإن التعاون يكون متوسط.

تعتبر العلاقات الجيدة بين أفراد الجمعية نقطة قوة لهذه التنظيمات من خلال تماسك البناء الداخلي وسهولة انتقال المعلومة والاتصال والتوافق في تحقيق الأهداف وتدعيم روح التفاني والجماعة بين الأفراد. كما أنها تساهم في تقليل المشاكل الناتجة عن الصراع واختلاف القيم الشخصية ... الخ مما يدفع على خلق بيئة مناسبة للعمل الجمعوي والتطوعي والمشاركة التعاونية الواعية والموجهة لخدمة المجتمع وفق الثقافة المجتمعية وما يمكن أن يعزز فعاليتها. كما أن أفراد الجمعيات هم نتاج المجتمع المحلي والجمعيات هي عبارة عن نسق مفتوح على المجتمع تتأثر وتؤثر بالبيئة المحيطة. ونجاح الأعضاء في تكوين علاقات جيدة فيما بينهم يعود بالفائدة على البيئة الخارجية من خلال تقديم مخرجات لهذه البيئة حسب الحاجة وأهداف الجمعية وأعضائها.

جدول رقم (9) يوضح العلاقة بين العلاقات بين أفراد الجمعية وظهور التضامن بين أفراد الجمعية:

متى ظهر التضامن / العلاقات بين الأفراد	قبل انضمامهم		بعد انضامامهم		زاد حجمه بعد انضمامهم		المجموع	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
جيدة	7	11،5	31	50،8	23	37،7	61	87،1
متوسطة	0	0	5	55،5	4	44،4	9	12،9
المجموع	7	10	35	50	28	40	70	100

يبين الجدول السابق أن أكبر نسبة كانت عند الذين أجابوا بظهور التضامن بعد انضمامهم للجمعية بنسبة 50 % تدعمها علاقات أفراد الجمعية جيدة فيما بينهم بنسبة 50،8 % ثم علاقات أفراد الجمعية متوسطة فيما بينهم بنسبة 55،5 % يقابلها أدنى نسبة عند الذين أجابوا بأن التضامن كان موجود قبل انضمامهم للجمعية بنسبة 10 % تدعهما علاقات أفراد الجمعية جيدة فيما بينهم بنسبة 11،5 % بينما الذين أجابوا بأن التضامن كان موجود وازداد حجمه بعد انضمامهم فكانت بنسبة 40 % وعدد 28 مبحوث تدعمها علاقات أفراد الجمعية متوسطة فيما بينهم بنسبة 44،4 % ثم علاقات أفراد الجمعية جيدة فيما بينهم بنسبة 37،7 %.

من خلال الجدول يتبين لنا أن نصف المبحوثين يرون أن التضامن تكون عند أفراد الجمعية بعد إنضامامهم لها وحتى أن هذا التضامن يتبع درجة العلاقة بين الأفراد، كما نلاحظ أن هناك تضامن خلق بعد الإنضمام أو زاد حجم التضامن بعد انضمام الأفراد إلى الجمعية.

إن الإنضمام للحركة الجمعوية يشكل تضامن أو يعزز التضامن الموجود سابقا بين الأفراد ويزيد من حجمه لدى أفرادها. أي أن للتنظيمات دور في خلق الوعي المجتمعي من خلال زيادة التضامن بين الأفراد ويرى **إميل دوركايم** أن هذا التضامن يزيد من تماسك البناء الاجتماعي ويخلق ضمير جمعي يقوم على عقلنة السلوك الاجتماعي

وضبطه وفق قواعد ومحددات معينة، كما أن هذا الوعي ومن خلال الإدراكات الفردية والجماعية للأفراد يخلق ثقافة مجتمعية تشكل أسلوب عمل يضمن تحقيق أهداف المنظمة والتميز عن بقية المجتمع، وهذا ما يخلق هوية تنظيمية قوية تؤثر على المجتمع من خلال انفتاحها عليه وتعاملها معه.

جدول رقم (10) يوضح أهم المهارات التي يتحلى بها أفراد الجمعيات:

المهارات	التكرار	النسبة
قيادية	**16**	**% 22,9**
إدارية	**9**	**% 12,9**
اجتماعية	**45**	**%64،2**
المجموع	**70**	**% 100**

من خلال الجدول أعلاه فإن أكبر نسبة كانت للذين أجابوا بمهارات اجتماعية بنسبة 64،2 % وبعدد 45 مبحوث تليها الدين أجابوا بمهارات قيادية بنسبة 22,9 % وبعدد 16 مبحوث وفي الأخير مهارات إدارية بنسبة 12,9 % وعدد 9 مبحوثين.

من خلال الجدول نلاحظ أن المهارات الاجتماعية هي أكثر المهارات المطلوبة في الفاعلين في الحركة الجمعوية.

يلاحظ أن العمل الجمعوي كون خبرة وتجربة ومهارات اجتماعية وقيادية زادت من وعي أفراد الجمعيات بمفاتيح التعامل مع أفراد المجتمع وزاد من القابلية الاجتماعية لهم من خلال قدراتهم الفردية المكتسبة ومن خلال تقديم خدمات ومساهمات وإضافات ولعب الدور الاجتماعي المنتظر منهم وتحمل المسؤولية للقيام بالواجبات المطلوبة، وحث غيرهم من أفراد المجتمع بطريقة غير مباشرة على الاندماج في العمل التطوعي.

جدول رقم (11) يوضح العلاقة بين أهم المهارات التي يتحلى بها أفراد الجمعيات وتقييم العمل الجمعوي الذي تقوم به الجمعيات:

تقييم العمل التطوعي / نوع مهارات الأفراد	جيد		متوسط		ضعيف		المجموع	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
قيادية	12	75	4	25	0	0	16	22،9
إدارية	7	77،8	1	11،1	1	11،1	9	12،9
اجتماعية	37	82،2	8	17،8	0	0	45	64،2
المجموع	56	80	13	18،6	1	1،4	70	100

يبين الجدول السابق أن أكبر نسبة كانت عند الذين بتقييم جيد للعمل التطوعي الذي تقوم به الجمعيات بنسبة 80% وبعدد 56 مبحوث تدعمها مهارات اجتماعية لأفراد الجمعيات بنسبة 82،2 % بعدد 37 مبحوث ثم مهارات إدارية لأفراد الجمعيات بنسبة 77،8 % بعدد 7 مبحوثين ثم مهارات قيادية لأفراد الجمعيات بنسبة 75 % بعدد 4 مبحوثين يقابلها أدنى نسبة عند الذين أجابوا بتقييم ضعيف للعمل التطوعي الذي تقوم به الجمعيات بنسبة 1،4 % وبعدد مبحوث واحد تدعهما مهارات إدارية لأفراد الجمعيات بنسبة 11،1 % وبعدد مبحوث واحد بينما الذين بتقييم جيد للعمل التطوعي الذي تقوم به الجمعيات بنسبة 18،6 % وعدد 13 مبحوث تدعمها مهارات قيادية لأفراد الجمعيات بنسبة 25 % وبعدد 4 مبحوثين ومهارات اجتماعية لأفراد الجمعيات بنسبة 17،8 % وبعدد 8 مبحوثين ثم مهارات إدارية لأفراد الجمعيات بنسبة 11،1 % وبمبحوث واحد.

إن تقييم جيد للعمل التطوعي الذي تقوم به الجمعيات وبنسبة كبيرة 80 % تدل أن هناك مهارات وكفاءة لدى الأفراد في قيامهم بالعمل الجمعوي التطوعي وهذه المهارات مهما كان نوعها فهي تقدم الإضافة المناسبة في المكان المناسب وتحسن من مستوى العمل التطوعي. كما أن معامل الإرتباط سبيرمان عند القيمة 0،50 يبين أن هناك علاقة بين متغيري مهارات الأفراد ومستوى العمل الجمعوي.

إن امتلاك المهارات يزيد من كفاءة الأفراد وفعالية التنظيم كما أن هذه المهارات سواءًا كانت قيادية أو اجتماعية أو إدارية فهي رصيد للقائد الاجتماعي الذي يسعى إلى تحقيق العمل التطوعي بكفاءة وفاعلية والتأثير على بقية أفراد المجتمع لتحقيق الوعي المجتمعي. ومن خلال **قانون السقف** للباحث في القيادة **جون ماكسويل** الذي يرى أنه كلما زادت الكفاءة زادت الفاعلية رغم قلة الجهد المبذول والوقت المستغرق في ذلك. وهذه الكفاءة مع التجربة الميدانية لأعضاء الجمعيات تزيد من صقل مهاراتهم وتعزيزها وتكوين خبرة ووعي سوسيوثقافي مجتمعي لديهم.

جدول رقم (12) يوضح مدى نجاح أفراد الجمعيات في التأثير على المحيطين بالجمعية:

تقييم نجاح أفراد الجمعيات في التأثير على المحيطين	التكرار	النسبة
حجم كبير	**40**	**% 57،1**
حجم متوسط	**30**	**% 42،9**
المجموع	**70**	**% 100**

من خلال نتائج الجدول السابق أجاب أغلب المبحوثين بتأثير الجمعيات بحجم كبير على المجتمع بنسبة 57،1 % تليها بتأثير بحجم متوسط على المجتمع بنسبة 42،9 %.

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك تأثير كبير الحجم للأفراد على المحيطين بنسبة كبيرة تفوق النصف كما أن هناك من يرى تأثير بحجم متوسط بنسبة مقبولة نسبيا، أي أن هناك تأثير كبير لأفراد الجمعيات على المجتمع.

إن التأثير من أهم محددات الصفات القيادية وقدرة أفراد الجمعيات للتأثير على المحيطين يبين أن هناك قدرة جيدة، وأن هناك قبول ومصداقية اجتماعية لهؤلاء الأفراد في محيط الجمعية كما أنهم يعتبرون قدوة اجتماعية وإن النظر لأعضاء الجمعيات كقدوة تدل على أنهم يشكلون نموذج مثالي للفرد الاجتماعي وأنهم يستطيعون التأثير بطريقة مباشرة وغير مباشرة من خلال التأثير بالقرين أو النمدجة وبالتالي تعديل السلوك التنظيمي والاجتماعي وعلى هذا الأساس يرى أعضاء الجمعيات أنهم لابد أن يكونوا واعين بهذا الدور وأن تكون سلوكاتهم إيجابية وواعية.

جدول رقم (13) يبين العلاقة بين حجم التأثير لأفراد الجمعية على المحيطين بالجمعية وكيفية زيادة حجم العمل التطوعي:

كيف كان ذلك / تقييم التأثير	زيادة الاقبال على العمل التطوعي		زيادة النشاطات التطوعية		زيادة الوعي بأهمية العمل التطوعي		زيادة التنافس بين الجمعيات		المجموع	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
كبير	7	17،5	14	35	14	35	5	12،5	40	57،1
متوسط	6	20	6	20	12	40	6	20	30	42،8
المجموع	13	18،6	20	28،6	26	37،1	11	15،7	70	100

يبين الجدول السابق أن أكبر نسبة كانت عند الذين أجابوا زيادة الوعي بأهمية العمل التطوعي بنسبة 37،1 % تدعمها تأثير متوسط لأفراد الجمعيات على المجتمع بنسبة 35 % ثم تأثير كبير لأفراد الجمعيات على المجتمع بنسبة 40% يقابلها أدنى نسبة عند زيادة التنافس بين الجمعيات الفاعلة بنسبة 15،7 % تدعهما تأثير متوسط لأفراد الجمعيات على المجتمع بنسبة 20 % وتأثير كبير لأفراد الجمعيات على المجتمع بنسبة 12،5 % بينما الذين أجابوا بزيادة النشاطات التطوعية فكانوا بنسبة 28،6 % تدعمها تأثير كبير لأفراد الجمعيات على المجتمع بنسبة 35 % وتأثير متوسط لأفراد الجمعيات على المجتمع بنسبة 20 % ثم الذين أجابوا بزيادة الإقبال على العمل التطوعي بنسبة 18،6 % تدعمها تأثير متوسط لأفراد الجمعيات على المجتمع بنسبة 20 % وتأثير كبير لأفراد الجمعيات على المجتمع بنسبة 17،5 % .

من خلال الجدول نلاحظ أن كلما زاد حجم تأثير أفراد الجمعيات يزيد العمل التطوعي من خلال زيادة الوعي بأهميته أو زيادة التنافس والنشاطات التطوعية. كما أن معامل الارتباط سبيرمان يبين ان هناك علاقة بين المتغيرين عند القيمة 0،59 أي أن تأثير أفراد الجمعيات كبير في زيادة حجم العمل التطوعي بكل أشكاله.

يلاحظ أن هناك تأثير كبير وناجح إلى حد كبير لأفراد الجمعيات في لعب الدور الاجتماعي للجمعيات الفاعلة من خلال التأثير على المحيطين بهذه الجمعيات من خلال المخرجات التي تقدمها هذه الجمعيات والتي تحاول من خلالها تحقيق أهداف محددة والذي تتلقى من خلاله مدخلات تتمثل في زيادة الإقبال على العمل التطوعي والنشاطات التطوعية والمنافسة الإيجابية في ذلك وأهم شيء هو زيادة الوعي بأهمية العمل التطوعي وخلق ثقافة مجتمعية من خلال هذه الثقافة وتأثير هوية المنظمة على المحيط الخارجي. وكما يرى **سان سيليو** أن التنظيمات تمتلك هوية وثقافة تنظيمية تؤثر بها على الثقافة الاجتماعية المحلية والمحيطة بهذه التنظيمات.

جدول رقم (14) يبين علاقة أفراد الجمعية مع المجتمع وكيفية زيادة حجم العمل التطوعي:

كيف كان ذلك / تقييم العلاقات مع المجتمع	زيادة الاقبال على العمل التطوعي		زيادة النشاطات التطوعية		زيادة الوعي بأهمية العمل التطوعي		زيادة التنافس بين الجمعيات		المجموع	
	ت	النسبة %	ت	النسبة %	ت	النسبة %	ت	النسبة %	ت	النسبة %
جيدة	10	16،9	17	28،8	22	37،2	10	16،9	59	84،2
متوسط	3	27،3	3	27،3	4	36،4	1	9،1	11	15،7
المجموع	13	18،6	20	28،6	26	37،1	11	15،7	70	100

يظهر الجدول السابق أن أكبر نسبة كانت عند الذين أجابوا زيادة الوعي بأهمية العمل التطوعي بنسبة 37،1 % تدعمها علاقات جيدة لأفراد الجمعية مع المجتمع بنسبة 37،2 % ثم علاقات متوسطة لأفراد الجمعية مع المجتمع بنسبة 36،4 % يقابلها أدنى نسبة عند الذين بزيادة التنافس بين الجمعيات الفاعلة بنسبة 15،7 % تدعمها علاقات جيدة لأفراد الجمعية مع المجتمع بنسبة 16،9 % وعلاقات متوسطة لأفراد الجمعية مع المجتمع بنسبة 9،1 % بينما الذين أجابوا بزيادة النشاطات التطوعية فكانوا بنسبة 28،6 % تدعمها علاقات جيدة لأفراد الجمعية مع المجتمع بنسبة 28،8 % وعلاقات متوسطة لأفراد الجمعية مع المجتمع بنسبة 27،3 % ثم الذين أجابوا بزيادة الإقبال على

العمل التطوعي بنسبة 18،6 % تدعمها علاقات متوسطة لأفراد الجمعية مع المجتمع بنسبة 27،3 % و علاقات جيدة لأفراد الجمعية مع المجتمع بنسبة 16،9 %.

من خلال الجدول نلاحظ أن زيادة الوعي بأهمية الوعي بالعمل الجمعوي تدعمها علاقات جيدة بين أفراد الجمعيات مع أفراد المجتمع. ومن خلال معامل الإرتباط سبيرمان فإن هناك علاقة بين المتغيرين تثبتها قيمة 0،61 تبين علاقة وتأثير علاقة أفراد الجمعيات بزيادة العمل التطوعي والوعي بأهميته.

لقد أسهمت الجمعيات في زيادة وتنامي العمل الجمعوي من خلال زيادة الوعي بأهمية هذا العمل وفتح المجال للمتطوعين للمساهمة فيه إضافة إلى رفع التحدي بزيادة النشاطات وبعث روح التنافس الإيجابي بين الجمعيات والتحفيز المعنوي والذاتي في النشاط الواقعي وأهمية البناء الثقافي وساهمت العلاقات الجيدة بين أفراد الجمعيات وبقية المجتمع في تطوير وزيادة هذا الوعي وخلق ثقافة مجتمعية تعي أهمية الوعي بأهمية التطوع والعمل التطوعي في المجتمع كما يرى **هوركهايم وأدرنو** أن يجب زيادة الثقافة الفوقية والنسق القيمي من خلال إرساء ثقافة وقيم العطاء والتطوع والتفاني وتحمل المسؤولية اتجاه المجتمع وبذلك زيادة الوعي والوعي السوسيوثقافي للمساهمة فيها إيجابيا.

استنتاج الفرضية الأولى:

انطلاقا من الفرضية التالية: "كلما زادت فعالية أفراد الجمعيات زاد تأثيرهم في الوعي السوسيوثقافي في المجتمع" فان الظاهرة المدروسة تتعلق بزيادة الوعي السوسيوثقافي ومدى قدرة أفراد الجمعيات في زيادته وتأثيره عليه. وبعد تحليل الجداول وأجوبة المبحوثين الخاصة بهذه الفرضية والتي قدمت دلالات ونتائج لهذه الدراسة تمثلت فيما يلي:

– هناك وعي لكلا الجنسين بأهمية العمل التطوعي والجمعوي، فحتى المرأة الماكثة بالبيت تحاول تقديم مساهمة تطوعية مع الحفاظ على دورها الاجتماعي في الأسرة.

– هناك مستوى تعليمي عالي لأفراد الجمعيات يساهم في تشكيل مكانة اجتماعية كنخبة مثقفة، ومساعدة الأفراد لبعضهم في المجال التعليمي يساهم في زيادة المستوى خصوصا إذا عرفنا أن أغلب الأفراد من فئة الشباب ومازال المستقبل أمامهم لرفع المستوى أكثر.

– إن وجود فئتي المتطوعين والمتعاطفين يبن أن العمل الجمعوي لم يقتصر على الأعضاء الذين يمتلكون الإنتماء الرسمي. وأن عدم القدرة القانونية للانتماء الرسمي لم يقف حاجزاً أما الوعي السوسيوثقافي والعمل التطوعي لديهم.

– العلاقات الجيدة بين الأفراد والمبنية على روابط رسمية وعاطفية ساهمت في خلق تعاون كبير بين الأفراد، وزيادته كلما زادت قوة هذه العلاقات والروابط.

– هذه العلاقات والروابط ساهمت أيضا في خلق تضامن بين الأفراد بعد انضمامهم وزيادة حجم التضامن بين الأفراد الذين كان بينهم تضامن قبل انضمامهم للجمعية.

– تعتبر المهارات الاجتماعية هي أكثر المهارات المطلوبة لدى أفراد الحركة الجمعوية وكلما زادت المهارات يزيد كفاءة الأفراد وفعالية العمل التطوعي. كما أن لهذه المهارات والعلاقات الجيدة لأفراد الجمعية مع المجتمع دور في خلق قدرة كبيرة لهؤلاء الأفراد للتأثير على المجتمع وزيادة حجم العمل التطوعي من خلال الوعي بأهميته وزيادة المتطوعين والأنشطة والتنافس بين الجمعيات.

ومن خلال ما سبق نستنتج صحة الفرضية الأولى وهي: "**كلما زادت فعالية أفراد الجمعيات زاد تأثيرهم في الوعي السوسيوثقافي في المجتمع**".

الفصل الخامس

النشاطات الجمعوية والوعي السوسيوديني

1- النشاطات الجمعوية والوعي السوسيوديني

جدول رقم (15) يوضح مدى نجاح الجمعيات في استعمال وسائل الإعلام:

تقييم نجاحها	التكرار	النسبة
ناجحة	59	% 84،3
متوسط	10	% 14،3
غير ناجحة	1	% 1،4
المجموع	70	% 100

من خلال نتائج الجدول السابق أجاب المبحوث أن استعمال الجمعيات لوسائل الإعلام ناجحة بنسبة 84،3 % والذين قيموا نجاح استعمال الجمعيات لوسائل الاعلام بمتوسط فكانوا بنسبة 14،3 % وفي الأخير أجاب على عدم نجاح الجمعيات في استعمال وسائل الاعلام 1،4 % .

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك عمل إعلامي كبير تقوم به الجمعيات للتعريف بنشاطها وهي ناجحة إلى حد كبير في هذا الأمر.

يعتبر الإعلام الاجتماعي أمر مهم للجمعيات حيث أنها تسوق نشاطاتها للحصول على القبول والمصداقية الاجتماعية والحصول من خلاله على التعبئة والمساهمات المادية والمعنوية لإنجاز نشاطاتها واستقطاب أكبر عدد من الأفراد حول هذه النشاطات لتحقيق الأهداف المسطرة. حيث أن الإعلانات والتسويق الاجتماعي الهادف يحاول أن يحقق استقطاب أكبر وانتشار وتسويق أوسع لنشاطاتها المجتمعية مما يساهم كثيرا في التسويق للوعي المجتمعي والحث عليه وخاصة في شقه الديني.

جدول رقم (16) يوضح العلاقة بين تنظيم الملتقيات والنجاح في تنمية الوعي الديني:

النجاح في تنمية الوعي الديني / تنظيم الملتقيات	جيد		متوسط		المجموع	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
نعم	29	55،7	23	44،3	52	74،3
أحيانا	11	68،7	5	31،3	16	22،9
لا	1	50	1	50	2	2،8
المجموع	41	58،6	29	41،4	70	100

يبين الجدول السابق أن أكبر نسبة كانت عند الذين أجابوا بتقييم جيد نجحت الجمعيات في تنمية الوعي الديني بنسبة 58،6 % تدعمها أحيانا تقوم الجمعية بتنظيم ملتقيات حول قضايا تهم المجتمع بنسبة 68،7 % ثم نعم تقوم الجمعيات ملتقيات حول قضايا تهم المجتمع بنسبة 55،7 % ثم لا تقوم الجمعيات ملتقيات حول قضايا تهم المجتمع بنسبة 50 % يقابلها أدنى نسبة بتقييم متوسط لنجاح الجمعيات في تنمية الوعي الديني بنسبة 41،4 % تدعمها لا تقوم الجمعية بتنظيم ملتقيات حول قضايا تهم المجتمع بنسبة 50 % ثم نعم تقوم الجمعيات ملتقيات حول قضايا تهم المجتمع بنسبة 44،3 % ثم أحيانا تقوم الجمعيات ملتقيات حول قضايا تهم المجتمع بنسبة 31،3 %.

من خلال الجدول نلاحظ أن تنظيم الملتقيات سواءاً كان دائماً أو أحياناً له زيادة في نجاح تنمية الوعي الديني في المجتمع وأن هناك علاقة ارتباطية من خلال معامل الارتباط سبيرمان للجدول السابق في قيمة 0،74 وهي ذات دلالة على ارتباط بين المتغير الملتقيات وتنمية الوعي السوسيوديني.

تعتبر الملتقيات عبارة عن حملات توجيهية لتقديم معلومات وتصورات وحلول وإلغاء سلوكات محددة وتعزيز سلوكات أخرى ونشر وعي اتجاه قضايا محددة. وإن نجاح عملية التوجيه والتحفيز المعنوي يعزز السلوكات الإيجابية ورفع مستوى الوعي لدى الأفراد بأهمية هذا التغيير وضرورته. كما أن العديد من الملتقيات تناقش مشاكل مجتمعية

وتدعوا لتعزيز الصلة بالدين لمواجهة هذه المشاكل ومحاربتها وطرح البديل الحقيقي والإيجابي، أي أنها تسعى لأن تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر من خلال ما يقدسه المجتمع وما يدنسه ومخاطبة الضمير الفردي لحثه على التغيير للأفضل. كما أن الحافز الديني من خلال الحديث الشريف للنبي صلى الله عليه وسلم في قوله: "الدال على الخير كفاعله". وهي حافز لنيل الأجر من خلال من خلال التوجيه والدلالة وحث الناس على فعل الخير، وهذا له دلاله أن أفراد الجمعيات يتحلون بوعي سوسيوديني ولهم رغبة في الحصول على هذه الحوافز من خلال هذه الملتقيات.

الجدول رقم (17) يبين العلاقة بين تنظيم الملتقيات وتقييم النشاطات الموجهة لخدمة المرافق الدينية:

تقييم النشاطات / تنظيم ملتقيات	جيد		متوسط		ضعيف		المجموع	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
نعم	40	76،9	10	19،2	2	3،8	52	74،3
أحيانا	8	50	8	50	0	0	16	22،9
لا	1	50	1	50	0	0	2	2،8
المجموع	49	70	19	27،1	2	2،9	70	100

يبين الجدول السابق أن أكبر نسبة كانت عند الذين أجابوا بتقييم جيد للنشاطات الموجهة لخدمة المرافق الدينية بنسبة 70% تدعمها نعم تقوم الجمعية بتنظيم ملتقيات حول قضايا تهم المجتمع بنسبة 76،9 % ثم أحياناً تقوم الجمعيات ملتقيات حول قضايا تهم المجتمع بنسبة 50 % ولا تقوم الجمعيات ملتقيات حول قضايا تهم المجتمع بنفس النسبة ومبحوث واحد يقابلها أدنى نسبة بتقييم ضعيف للنشاطات الموجهة لخدمة المرافق الدينية بنسبة 2،9 % تدعمها نعم تقوم الجمعية بتنظيم ملتقيات حول قضايا تهم المجتمع بنسبة 3،8 % بينما الذين أجابوا بتقييم متوسط للنشاطات الموجهة لخدمة المرافق الدينية بنسبة 27،1 % تدعمها أحياناً تقوم الجمعية بتنظيم ملتقيات حول قضايا تهم المجتمع بنسبة 50 % ولا تقوم الجمعيات ملتقيات حول قضايا تهم المجتمع بنفس النسبة ثم نعم تقوم الجمعيات ملتقيات حول قضايا تهم المجتمع بنسبة 19،2 % .

من خلال الجدول نلاحظ أن أكبر نسبة كانت لجيد كتقييم للنشاطات الموجهة لخدمة المرافق الدينية ب 70 % وعدد 49 مبحوث تدعمها نسبة 76،9 % يرون أن الجمعيات تقوم بتنظيم ملتقيات حول قضايا تهم المجتمع ومن هنا يمكن استخلاص علاقة بين تنظيم الملتقيات وتقييم النشاطات الموجهة لخدمة المرافق الدينية.

إن خدمة المرافق الدينية هي عبارة عن نشاطات يقوم بها أفراد المجتمع وقد يكون من خلال رغبة ووعي شخصي بمصير أو من خلال توعية مجتمعية تكون من خلال عدة عوامل أهمها الحملات التحسيسية والملتقيات التي تحث عليه وتذكر نتائجه وفوائده للفرد والمجتمع، ومن خلال تقديس المرافق الدينية وخدمتها تطوعاً يكون نيل هذا الجزاء ويكون في الغالب خاضع لتأطير تنظيمات المجتمع المدني الممثلة في الحركة الجمعوية واللجان الدينية في للمساجد، واستجابة الأفراد لهذا العمل يكون من خلال وعي وإدراك بما يمكن أن يعود على الفرد من فائدة فيقدم جهده المبذول في سبيل هذا ويسعى لأن يقدم مستوى من الفعالية بمعرفة منه أنه كلما زادت هذه الفاعلية يزيد الفائدة، فهو يخدم مصلحة العامة ويغلبها على المصلحة الشخصية كما أنه لا يتلقى مقابل مادي أو معنوي في أحيان كثيرة إلا أن الدوافع النفسية والإنسانية هي التي تحرك سلوكه. ويرى **فكتور فروم** أن هذه الرغبة تنتج على أساس التوقع. فالفرد تحركه رغبة في العطاء لتحقيق أهداف بعيدة المدى هي عبارة عن أجر في الآخرة وبركة وتوفيق في الدنيا ومن أجل تحقيق أهداف معنوية وإنسانية ودرجة من الرضا عن الذات مصدرها الوعي السوسيوديني.

جدول رقم (18) يبين مدى نجاح الجمعيات في تحقيق أهدافها منم خلال النشاطات الترفيهية الهادفة:

تقييم نجاحها	التكرار	النسبة
جيد	48	% 68.6
متوسط	22	% 31.4
المجموع	70	% 100

تظهر نتائج الجدول السابق نرى أن الجمعيات نجحت في تحقيق أهدافها في النشاطات الترفيهية الهادفة بنسبة 68،6% تليها يرى أن الجمعيات لها نجاح متوسط في تحقيق أهدافها في النشاطات الترفيهية الهادفة بنسبة 31،4 %

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك تقييم جيد لتحقيق الأهداف الغير مباشرة للنشاطات الترفيهية بنسبة كبيرة وهي 68.6 % وهي تدل على أن الحركة الجمعوية تسعى من خلال هذه النشاطات تقديم رسائل لتحقيق أهداف معينة.

تقوم الجمعيات من خلال النشاطات الترفيهية باستهداف فئة معينة وتحقيق أهداف غير معلنة غالبا حيث أنها تقوم من خلال هذه النشاطات بتمرير رسائل لتعزيز سلوكات واكتساب وعي اتجاه قضايا مهمة اجتماعيا. وهي من خلال هذه النشاطات تخرج عن الروتين والنمطية في التوعية وتحاول أن تضمن مشاركة فئات جديدة واستهدافها وتجمع بين الترفيه والتوعية بأسلوب غير مباشر وأكثر قبولا من طرف هذه الفئات.

جدول رقم (19) يبين مدى نجاح الجمعيات في تنمية الوعي الديني في المجتمع:

درجة نجاحها في ذلك	التكرار	النسبة
نجاح جيد	41	% 58،6
نجاح متوسط	29	% 41،4
المجموع	70	% 100

تبين نتائج الجدول السابق أن إجابة أن درجة نجاح الجمعيات في تنمية الوعي الديني جيدة بنسبة 58،6 % تليها نجاح متوسط للجمعيات في تنمية الوعي الديني بنسبة 41،4 % بينما أجاب بنجاح ضعيف للجمعيات في تنمية الوعي الديني في المجتمع بنسبة 7،1 %.

من خلال الجدول أكبر نسبة كانت لنجاح جيد للجمعيات في تنمية الوعي الديني بنسبة 58،6 % أي أن أغلب الإجابات كانت تصب في هذا الاتجاه والذي يدرك دور الحركة الجمعوية فيه.

إن النشاطات الجمعوية كانت في جلها ذات صبغة خيرية ودينية، حيث تشهد إقبالاً كبيراً للمتطوعين والمساهمين. ومن خلال وسائل الاعلام تؤثر على بقية الأفراد لحثهم على دعم هذه النشاطات وتكثيفها. وكما يرى الفاعلين الاجتماعيين في الجمعيات الخيرية أن هدفهم ليس فعل الخير فقط بل هو دفع أفراد المجتمع لفعل الخير من خلال تحريك أفكارهم وقناعاتهم وسلوكياتهم لأجل تحقيق هذا الهدف وهذه النشاطات وكما يرى **مالك بن نبي** أنها تساهم في خلق ظاهرة اجتماعية، ولها وقع على ضمير الفرد. حيث أنها تستقر معانيها فيه لتحول إلى إنسان ذي مبدأ ورسالة يشكل سلوكاً محدداً ويخلق وعي مجتمعي لدى الأفراد في بعده السوسيوديني تساهم المعتقدات الإلهية والشعائرية والثواب والعقاب والمقدس والمدنس في توجيه هذا الوعي وزيادة درجته ومستوياته.

كما أن الوعي السوسيوديني يسهم في زيادة الفعالية التنظيمية حيث يرى **ماكس فيبر** في كتابه الأخلاق البروتيستنتية والروح الرأسمالية أن هذه الأخلاق ساهمت في دعم المنظمات وتطوير الرأسمالية كما أن الاقتصاد الاسلامي يعتمد على الأخلاق في تسيير المنظمة ومعاملاتها ويقلل من تكاليف الرقابة ويزيد من الثقة والفعالية لدى الأفراد وهذا يكون من خلال زيادة الوعي السوسيوديني في المجتمع.

جدول رقم (20) يبين العلاقة بين النشاطات الترفيهية ومدى نجاح الجمعيات في تنمية الوعي الديني في المجتمع:

النجاح في تنمية الوعي المجتمعي / مدى تحقيق النشاطات لأهدافها	جيد		متوسط		المجموع	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
جيد	35	68،6	16	31،3	51	72،8
متوسط	6	31،6	13	68،4	19	27،2
المجموع	41	58،6	29	41،4	60	100

يظهر الجدول أعلاه أن أكبر نسبة كانت عند الذين أجابوا بتقييم جيد لنجاح الجمعيات في تنمية الوعي الديني بنسبة 58،6 % تدعمها تقييم جيد لتحقيق أهداف النشاطات الترفيهية بنسبة 68،6 % ثم تقييم متوسط لتحقيق أهداف النشاطات الترفيهية بنسبة 31،6 % يقابلها أدنى نسبة بتقييم متوسط لنجاح الجمعيات في تنمية الوعي الديني بنسبة 41،4 % تدعمها تقييم متوسط لتحقيق أهداف النشاطات الترفيهية بنسبة 68،4 % ثم نعم تقييم جيد لتحقيق أهداف النشاطات الترفيهية بنسبة 31،3 %.

من خلال الجدول نلاحظ أن أعلى النسب في الاتجاه السائد هي عند جيد لمدى تحقيق النشاطات لأهدافها وجيد لمدى نجاح الجمعيات في تنمية الوعي المجتمعي بنسبة 68،6 % إضافة إلى أن أكبر نسبة في الاتجاه المقابل كانت عند متوسط لمدى تحقيق النشاطات لأهدافها ومتوسط لمدى نجاح الجمعيات في تنمية الوعي المجتمعي بنسبة 68،4 % وهي تدل على وجود علاقة طردية فكلما زاد تقييم النشاطات كلما زاد تقييم تنمية الوعي الديني في المجتمع والعكس صحيح.

إن الحركة الجمعوية ومن خلال النشاطات الترفيهية الهادفة تقدم رسائل غير مباشرة ذات رمزية تحاول من خلالها مخاطبة الوعي الفردي لدمجه مع الوعي الاجتماعي. ومن خلال الهيمنة الرمزية للدين وتأثير السلطة الرمزية

والتي يرى **بيار بورديو** أنها سلطة غير مرئيّة ولا يمكن أن تُمارس إلا بتواطؤ أولئك الذين يأبون الاعتراف بأنهم يخضعون لها. بل ويمارسونها.

أي أن هناك ممارسة تخضع إلى المنظومة الرمزية والتي يمثل الدين أحد ركائزها وهي تدفع باستمرار لإعادة تشكيل الوعي السوسيوديني والوعي المجتمعي.

جدول رقم (21) يبين مدى تسطير الجمعيات لبرامج تدريبية لأفرادها ومدى نجاحها في زيادة المهارات الاجتماعية لهم:

الاجابة	التكرار	النسبة			
نعم	50	% 71،4	هل زادت المهارات الاجتماعية	التكرار	النسبة
			نعم	48	% 68،6
			لا	2	% 2،9
لا	20	% 28،6			
المجموع	70	100			

إن نتائج الجدول السابق تبين أنه أجاب بنعم تسطر الجمعيات برامج تدريبية لأعضائها بنسبة 71،4 % منهم من أجاب بنعم لنجاح هذه الدورات في زيادة المهارات الاجتماعية بنسبة 68،6 % تليها لا لم تزد الدورات التدريبية من المهارات الاجتماعية بنسبة 2،9 % وأجاب بلا تقوم الجمعيات بدورات تدريبية لأعضائها بنسبة 28،6 %.

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك برامج تدريبية موجهة لأفراد الجمعية وأن أكبر نسبة ترى أن هذه البرامج التدريبية نجحت في زيادة المهارات الاجتماعية لأفراد الحركة الجمعوية.

إن المهارات الاجتماعية هي أكثر المهارات المطلوبة لدى أعضاء الحركة الجمعوية ومن خلال انتمائهم للجمعيات فإن هذه التنظيمات تسعى لتدريب أعضائها لزيادة المهارات الاجتماعية وتحقيق الكفاءة والفعالية

لتحقيق الأهداف المسطرة لنشاطاتها. كما أن اكتساب الثقافة التنظيمية لدى الأفراد يعزز من انتشار هذه الثقافة داخل المجتمع.

جدول رقم (22) يبين العلاقة بين الدورات التدريبية وتقييم النشاطات في المناسبات الدينية:

تقييم النشاط / مساهمة التدريب	جيد حدا		جيد		متوسط		المجموع	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
نعم	29	60،4	11	22،9	8	16،7	48	96
لا	0	0	2	100	0	0	2	4
المجموع	29	58	13	26	8	16	*50	100

يبين الجدول السابق أن أكبر نسبة كانت عند الذين أجابوا بتقييم جيد جداً بنسبة 58 % تدعمها نعم لمساهمة التدريب في زيادة مهارات التعامل الاجتماعي بنسبة 60،4 % يقابلها أدنى نسبة عند تقييم متوسط بنسبة 16 % تدعهما نعم لمساهمة التدريب في زيادة مهارات التعامل الاجتماعي بنسبة 16،7 % بينما الذين بتقييم جيد بنسبة 26 % تدعمها نسبة لا لم يساهم التدريب في زيادة المهارات الاجتماعية بنسبة 100 % وبنعم يساهم التدريب في زيادة مهارات التعامل الاجتماعي بنسبة 22،9 % .

من خلال الجدول نلاحظ أن أكبر نسبة كانت عند جيد جداً كتقييم للنشاطات الجمعوية في المناسبات الدينية تدعمها نعم لمساهمة التدريب بنسبة 60،4 %. كما أنه من خلال معامل الارتباط سبيرمان لمتغيري البرامج التدريبية والنشاطات الجمعوية في المناسبات الدينية عند قيمة 0،50 وهي تدل على وجود ارتباط بين المتغيرين.

إن العدد الكبير للمتطوعين يحتاج إلى تأطير وتنظيم محدد يفرض على الجمعية وضع خطة وتدريب الأعضاء على تطبيق الخطة وكيف يتم الاستغلال الجيد للمتطوعين للوصول إلى نتائج جيدة جداً، وتعتبر المناسبات الدينية فرصة لعدة جمعيات للقيام بنشاطات تتوافق مع الممارسات والطقوس المميزة لهذه المناسبات كتنظيف المصلى وتنظيم

*) عدد المبحوثين الذين أجابوا على هذا السؤال.

صلاة العيد وإفطار الصائم، حيث أن هذه النشاطات تشهد إقبال كبير لأفراد المجتمع، وكما يرى **فيريه** أن هناك قوى حقيقية تبرز من هذه الطقوس والتي تدفع الفرد نحو الجماعة، حيث أن الأعياد الدينية تشد من وحدة وقوة الجماعة وبالتالي زيادة الوعي السوسيوديني في المجتمع.

جدول رقم (23) يبين العلاقة بين البرامج التدريبية وتقييم النشاطات الموجهة لخدمة المرافق الدينية:

تقييم النشاطات / البرامج التدريبية	جيد		متوسط		ضعيف		المجموع	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
نعم	35	70	13	26	2	4	50	71،4
لا	14	70	6	30	0	0	20	28،6
المجموع	49	70	19	27،1	2	2،9	70	100

يبين الجدول السابق أن أكبر نسبة كانت عند الذين أجابوا بتقييم جيد للنشاطات الموجهة لخدمة المرافق الدينية بنسبة 70% تدعمها نعم تقوم الجمعية ببرامج تدريبية لأعضائها بنسبة 70 % ولا تقوم الجمعية ببرامج تدريبية لأعضائها بنفس النسبة يقابلها أدنى نسبة بتقييم ضعيف للنشاطات الموجهة لخدمة المرافق الدينية بنسبة 2،9 % تدعمها نعم تقوم الجمعية ببرامج تدريبية لأعضائها بنسبة 4 % بينما الذين أجابوا بتقييم متوسط للنشاطات الموجهة لخدمة المرافق الدينية بنسبة 27،1% تدعمها لا تقوم الجمعية ببرامج تدريبية لأعضائها بنسبة 30 % ونعم تقوم الجمعية ببرامج تدريبية لأعضائها بنسبة 26 % .

من خلال الجدول نلاحظ أن أكبر نسبة 70 % عند تقييم النشاطات الموجهة لخدمة المرافق الدينية تدعمها نعم للبرامج التدريبية بأكبر عدد ونفس النسبة. كما أنه من خلال معامل الارتباط سبيرمان للعلاقة بين متغيري البرامج التدريبية والتقييم النشاطات الموجهة لخدمة المرافق الدينية عند قيمة 0،90 وهي تبين وجود علاقة قوية بين المتغيرين.

إن الدورات التدريبية وكما يرى **طارق السويدان** تهدف في الأساس لإعطاء معلومات وزيادة مهارات وتغيير قناعات. وهي تقوم بذلك من خلال خلق حوافز رمزية تركز على البنية الفوقية المتحكمة في الفرد من خلال قناعاته وحثه لتغيير توجهاته إيجابيا نحو السمو الفكري والروحي. ومن خلالها يقوم الفرد بتقديس المقدسات كأماكن العبادة والمصليات والمقابر والمرافق التي لها بعد ديني، حيث أن تمسك الفرد بهذه المقدسات وتحديد العلاقة معها تجعل منها ظاهرة إلزامية وقهرية كما يرى **إيميل دوركايم** وهي تفرض وعي مجتمعي نابع من الدين وما يقدسه ويدنسه الفرد، حيث أن الظاهرة الاجتماعية تنطوي على قوة خارجية، وهي تباشر القهر على أفراد المجتمع أو ما يمكن أن تباشره عليهم. أي أن هذا القهر هو ضابط لسلوكيات الأفراد وتشكل وعي سوسيوديني من خلال المعتقدات والمقدسات والممارسات التي بدورها تشكل وعي مجتمعي.

جدول رقم (24) يبين أنواع الوعي الذي ساهمت في زيادته الحركة الجمعوية:

نوع الوعي	التكرار	النسبة
ديني	**4**	**% 5،7**
ثقافي	**4**	**% 5،7**
اجتماعي	**12**	**%17،1**
ديني وثقافي	**5**	**% 7،1**
ديني واجتماعي	**4**	**% 5،7**
اجتماعي وثقافي	**9**	**% 12،9**
ديني واجتماعي وثقافي	**24**	**% 34،3**
ديني وثقافي واجتماعي واقتصادي	**4**	**% 5،7**
كل الأنواع	**4**	**% 5،7**
المجموع	**70**	**% 100**

تبين نتائج الجدول السابق أن إجابة أن نوع الوعي الذي ساهمت الجمعيات في تشكيله هو الوعي ديني وثقافي واجتماعي بنسبة 34،3 % تليها إجاب أن نوع الوعي اجتماعي بنسبة 17،1 % وتليها إجاب أن نوع الوعي اجتماعي ثقافي بنسبة 12،9 % تليها إجابة ديني ثقافي بنسبة 7،1 % تليها إجابة ديني وإجابة ثقافي وإجابة ديني واجتماعي وإجابة ديني وثقافي واجتماعي وإجابة كل الأنواع بنسبة 5،7 % .

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك تشارك لعدة إجابات حيث أن المبحوثين أشاروا إلى أن هناك أكثر من نوع تساهم الحركة الجمعوية في زيادته، ومن خلال الجدول نرى أن أكبر عدد من المبحوثين اشتركوا الوعي الاجتماعي بنسبة 81،4 % تليها الوعي الثقافي بنسبة 71،4 % تليها الوعي الديني بنسبة 64،2 % تليها الوعي الاقتصادي بنسبة 11،4 % وفي الأخير الوعي السياسي بنسبة 5،7 %. وهنا نلاحظ أن أغلب المبحوثين يرون أن أنواع الوعي الذي ساهمت الجمعيات في زيادته هو الوعي الاجتماعي والوعي الثقافي والوعي الديني.

من خلال الدلالة الجدولية نلاحظ أن الجمعيات ركزت على البنية الفوقية والمتمثلة في الدين والثقافة بدرجة أولى حيث أنها زادت من درجة الوعي السوسيوثقافي لفائدة أفراد المجتمع إضافة إلى مساهمتها في زيادة درجة الوعي السوسيوديني، حيث أن للبنية الفوقية تأثير مباشر على البنية التحتية فتأثير الأفكار والمعتقدات والتصورات له تأثير على بقية أنواع الوعي وعلى رأسها الوعي السوسيواقتصادي والسوسيوسياسي. حيث أن الجانب الاقتصادي وكما يرى **مالك بن نبي** أن الاقتصاد مسألة وعي سوسيواقتصادي قبل أن بنك أو مصنع أو أشياء، وهذا الوعي يكون من خلال الوعي المجتمعي والتنشئة والثقافة والدين التي تتحكم بسلوكيات الفرد.

كما أن الوعي السوسيوسياسي يخضع لعدة عوامل دينية وثقافية فالمواطنة يمكن أن تنتج من خلال الدين، حيث أن الدين الاسلامي يرى أن حب الوطن من الإيمان وأن التضحية من أجل الوطن واجبة. وهنا يظهر لنا أن للوعي السوسيوديني تأثير على الوعي السوسيوسياسي. وإن زيادة درجة زيادة درجة الوعي السوسيوديني والسوسيوثقافي يزيد من درجة الوعي المجتمعي ويساهم في استمراره ورقيه وتطوره، وأن للحركة الجمعوية دور كبير في زيادة هذا الوعي.

2- استنتاج الفرضية الثانية:

انطلاقا من الفرضية التالية: "كلما كان النشاط الجمعوي أكثر تنوعا وفعالة زاد الوعي السوسيوديني في المجتمع." فإن الظاهرة المدروسة تتعلق بزيادة الوعي السوسيوديني ومدى إسهام النشاطات الجمعوية وتنوعها في زيادته وتأثيرها عليه. وبعد تحليل الجداول وأجوبة المبحوثين الخاصة بهذه الفرضية والتي قدمت دلالات ونتائج لهذه الدراسة تمثلت فيما يلي:

- نجحت الجمعيات في استعمال وسائل الاعلام لزيادة وتنمية الوعي السوسيوديني المجتمعي، وكان نجاحها جيد وذلك لأنها ساهمت في تحفيز المساهمات الخيرية من خلال الإعلانات والتي كان لها الدور الإيجابي في نجاح العمل الخيري وتمويل النشاطات وجلب المتطوعين لنشاطات تحتاج لعدد كبير من الأفراد.

- إن الملتقيات الهادفة زادت من مستوى الوعي السوسيوديني في القضايا الهامة كما أن لها إسهام في زيادة فعالية النشاطات الموجهة لخدمة المرافق الدينية مثل تنظيف المساجد وتهيئة المصليات والمقابر.

- للنشاطا الترفيهية دور في تقديم رسائل غير مباشرة لتنمية الوعي السوسيوديني مثل الأنشطة في المناسبات الدينية وزيارة المرضى في المستشفيات، وكل هذا ساهم في إحياء سنة إسلامية من خلال استقطاب الأطفال لزرع هذا النوع من الوعي لديهم.

- ساهم التدريب في زيادة كفاءة أفراد الجمعيات على التعامل مع أفراد المجتمع وتنمية المهارات وبالتالي زيادة فعالية النشاطات الموجهة لخدمة المرافق الدينية والنشاطات في المناسبات الدينية واستقطاب أكبر عدد من المتطوعين في هذه النشاطات مما يدل على زيادة الوعي السوسيوديني لدى أفراد الجمعيات وأفراد المجتمع.

ومن خلال ما سبق نستنتج صحة الفرضية الثانية وهي: "**كلما كان النشاط الجمعوي أكثر تنوعاً وفعالة زاد الوعي السوسيوديني في المجتمع**".

3- الاستنتاج العام:

من خلال ما سبق في الدراسة النظرية والميدانية واستنتاجات الفرضيتين الفرعيتين توصلنا إلى النتائج التالية:

- تمكن أفراد الجمعيات من زيادة الوعي بأهمية العمل التطوعي واستقطاب أفراد من خارج الجمعيات ودمج العديد من الفئات الاجتماعية في هذا العمل وفق خصوصياتهم وانتماءاتهم الوظيفية دون الإخلال بالنظام البنائي والوظيفي للمجتمع.

- لأفراد الحركة الجمعوية الفعالة مستوى تعليمي جيد، كما أن احتكاك أفراد الجمعيات ببعضهم البعض كون رغبة في زيادة هذا المستوى لدى بقية الأفراد.

- إن وجود نسبة كبيرة من الفئة الشبابية في الجمعيات الفاعلة ساهم في تسهيل التعامل مع أفراد المجتمع وخاصة إذا عرفنا أن هذه الفئة تمثل الشريحة السائدة في المجتمع.

- العلاقات الجيدة بين أفراد الجمعية ساهمت في تعاون وتضامن كبيرين بين الأفراد وهذا التعاون والتضامن خلق ضوابط مجتمعية نابعة من وعي مجتمعي لدى الأفراد.

- يعتبر التدريب مصدر هام لزيادة المهارات لدى الأفراد كما أن النشاطات الجمعوية الكثيرة تساهم في صقل هذه المهارات وخاصة المهارات الاجتماعية التي ساهمت كثيرا في زيادة الوعي بالعمل التطوعي واستقطاب المتطوعين الجدد وكثرة النشاطات وزيادة التنافس بين الجمعيات في هذا المجال.

- تقوم وسائل الإعلام بالتسويق الاجتماعي للنشاطات والتحسيس بأهميتها وكلما نجحت هذه الوسائل في تسويق هذه الأهمية كلما زادت المساهمات وزاد الإقبال نحو العمل التطوعي والعمل الخيري، إضافة إلى طرح نماذج جيدة للتعاون والتضامن والوعي المجتمعي تستطيع التأثير على بقية الأفراد داخل الجمعيات وخارجها.

- تعتبر الملتقيات التي تنظمها الجمعيات كحملة توعوية لتحسيس بأهمية النشاطات وخاصة النشاطات ذات البعد السوسيوديني والتي تكون في المناسبات أو الأماكن المقدسة.

- تستغل الجمعيات فرصة النشاطات الترفيهية لتمرير رسائل ونصائح والتحذير من ممارسات وسلوكات تؤثر على الحياة العبادية والدينية للفرد مما يساهم في زيادة الوعي السوسيوديني وتنمية وزيادة الإقبال على الممارسات التي تخدم هذا البعد بصفة خاصة.

– ساهمت الحركة الجمعوية وخاصة الجمعيات الفاعلة في زيادة الوعي السوسيوثقافي والسوسيوديني وبذلك زاد مستوى الوعي المجتمعي وهذا لوعي أفرادها والنشاطات التي هدفت إلى زيادة هذا الوعي، كما أن تركيزها على هذا الجانب خاصة وابتعادها عن الجانب السياسي الذي يشهد تجاذبات مرفوضة مجتمعيا. كل هذا زاد من مصداقيتها وثقة المجتمع فيها والإقبال نحو نشاطاتها والاندماج فيها والقيام بالواجب الاجتماعي المطلوب من أفراد المجتمع.

من خلال ما سبق نستنتج أنه: " **كلما كانت الجمعيات فاعلة كلما زاد الوعي المجتمعي عند أفراد المجتمع**".

خاتمة

خاتمة:

تعتبر الحركة الجمعوية مصدراً مهماً للتأثير المجتمعي وخاصة الجمعيات الفاعلة منها، والتي قدمت الكثير من المساهمات وفق ما هو متاح لها من ممكنات وموارد. وفي هذا الإطار فإننا نجد نضجاً في تسيير هذه الموارد للوصول إلى فعالية أكبر مما يفتح المجال لها على مصراعيه ليكون لها دوراً أساسياً في صناعة نهضة وتنمية مجتمعية وخاصة إذا زاد الاهتمام بهذه الجمعيات الفاعلة ووفرت لها الوسائل اللازمة وطرحت تحفيزات تزيد من تنافسها الإيجابي والذي يعود بالنفع على أفراد المجتمع.

حيث أن لهذه الجمعيات محاولات حثيثة وواعية لزيادة الوعي المجتمعي كون هذا الوعي سيلعب دور اللقاح في الجسم وفي البناء الاجتماعي ويكسبه المناعة اللازمة لاستمراره واستقراره وتطوره. كما لعب أفراد الجمعيات دورا مهما في تنامي هذا الوعي وخاصة في شقه السوسيوثقافي من خلال العلاقات والمهارات والقدرة على التأثير لزيادة التضامن والتعاون وأداء الواجب التطوعي لفائدة المجتمع، إضافة إلى الدور الكبير الذي لعبته النشاطات في زيادة وتنمية الوعي السوسيوديني والمساهمات الموجهة لأماكن العبادة والمقدسات وإحياء المناسبات الرمزية وخاصة الدينية. وكل هذا أسهم في إعادة التمسك بهذا النوع من الوعي وتنميته وتطوره مما عاد بالأثر الإيجابي على المجتمع.

كما أننا نرى أن هذه الجمعيات الفاعلة قليلة العدد ولها أدوار اجتماعية متعددة فإن محاولاتها لزيادة الوعي المجتمعي يحتاج إلى مساعدات غيرها من التنظيمات وإنشاء جمعيات فاعلة جديدة وتكثيف النشاطات الواعية والهادفة أكثر، وكل هذا سيكون في صالح زيادة وتنمية الوعي المجتمعي نظرا لأهميته في الرهانات والتحديات المستقبلية، كما أن له أثر إيجابي على بقية التنظيمات حيث أن هذه التنظيمات ستتأثر بحجم الوعي المجتمعي وتؤثر فيه، ومن هنا يمكن أن نفتح المجال للبحث أكثر في دور بقية التنظيمات في تنمية وزيادة هذا الوعي. وما السبل التي تساهم في تسريع انتشار وتعزيزه في المجتمع.

قائمة المراجع

المصادر والمراجع:

1) ابراهيم مدكور وآخرون، معجم العلوم الاجتماعية، ط 1، القاهرة، الهيئة المصرية للكتابة، 1985.

2) أحمد زكريا بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1987.

3) أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

4) الأمير شكيب أرسلان، لماذا تأخر المسلمون؟ ولماذا تقدم غيرهم؟،كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، 2012.

5) الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ع 67، 19 ديسمبر 1984.

6) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ع 02، 15 يناير 2012.

7) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ع 105، 24 ديسمبر 1971.

8) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ع 31، 29 يوليو 1987.

9) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ع 53، 04 ديسمبر 1990.

10) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ع 57، 16 يوليو 1974.

11) جابر عبد الحميد جبر، مناهج الحث العلمي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1984.

12) جيل فيريول، معجم مصطلحات علم الاجتماع، تَر: أنسام محمد الأسعد، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 2011.

13) دافيدوف، موسوعة علم النفس/ الذاكرة: الادراك والوعي، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1999.

14) دوقان عبيدات وآخرون، البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه، دار الفكر، عمان، 1996.

15) سامية محمد فهمي، أجهزة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، الاسكندرية، 1980.

16) سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في مصر، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1999.

17) السيد الحسيني، علم الاجتماع السياسي المفاهيم والقضايا، ط3، دار المعارف، القاهرة، 1984.

18) طلعت إبراهيم لطفي، أساليب وأدوات البحث الاجتماعي، دار غريب، القاهرة، 1995.

19) طه نجم، علم اجتماع المعرفة (دراسة في مقولة الوعي والايديولوجيا)، درا المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004.

20) عبد الباسط عبد المعطي، النظرية الاجتماعية، عالم المعرفة، الكويت، 1981.

21) عبد الغني عماد، منجية البحث في علم الاجتماع، دار الطليعة للطباعة والنشر، لبنان، 2007.

22) عبد المعطي عبد الباسط، الوعي الديني والحياة اليومية في القرية المصرية، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.

23) عبد المنعم النمر، حضارتنا وحضارتهم، دار المعارف، القاهرة، 1987.

24) عمار بحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

25) غريب سيد أحمد، تقسيم وتنفيذ البحث الاجتماعي، الإسكندرية، دار المعرفة، 1998.

26) غريب محمد سيد أحمد، تصميم وتنفيذ البحث العلمي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1980.

27) غوستاف لوبون، روح الاجتماع، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، تر: أحمد فتحي زغلول، القاهرة، دتا.

28) غوستاف لوبون، روح السياسة، تر: عادل زعيتر، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، دتا.

29) فاطمة عوض صابر وآخرون، أسس ومبادئ البحث العلمي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ط1، 2002.

30) فوزي غرايبية وآخرون، المنهج العلمي في العلوم الاجتماعي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط 4، 2008.

31) مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط 3، 1987.

32) مالك بن نبي، شروط النهضة، دار الفكر المعاصر، لبنان، 1986.

33) مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط 4، 1984.

34) مالك بن نبي، من أجل التغيير، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط 4، 2005.

35) مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 1986.

36) ماهر أبو معاطي، إدارة المؤسسات الاجتماعية، دار تكنوماشين للطباعة، القاهرة، 1988.

37) محمد شفيق، البحث العلمي. الخطوات المنهجية لإعداد الحوث الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1985.

38) محمود حسن اسماعيل، التنشئة السياسية، دراسة في دور أخبار التلفزيون، القاهرة، دار النشر للجامعات، 1997.

39) مدكور ابراهيم وأخرون، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ط1، 1985.

40) مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

41) موريس أنجرس، منهجية البحث في العلوم الانسانية. تدريبات عملية، دار القصبة للنشر، تر: بوزيد صحراوي، الجزائر، 2004.

42) نبيل محمد صادق، طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1998.

43) هربرت ماركيوز، الانسان ذو البعد الواحد، تر: جورج طرابيشي، دار الأدب، بيروت، ط 3، 1988.

44) هنري برغسون، بحث في المعطيات المباشرة للوعي، تر: الحسين الزاوي، المنظمة العربية للترجمة، 2009.

الرسائل الجامعية:

45) أحمد بلحنيش، الحركة الجمعوية وممارسة الخدمة الاجتماعية. دراسة ميدانية لعينة من الجمعيات الاجتماعية لولاية البليدة، علم الاجتماع، جامعة الجزائر، رسالة ماجستير، 2009.

46) أم الخير شتاتحة، زيارة الأضرحة وأثرها في إعادة تشكيل الوعي الجمعي. دراسة ميدانية لضريح سيدي عطاء الله ببلدية تاجموت ولاية الأغواط، علم الاجتماع التنظيم والديناميكا الاجتماعية والمجتمع، مدكرة ماجيستر، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –، 2011.

47) الراعي فائزة، الجمعيات النسوية والقيم التربوية والدينية، علم الاجتماع، مذكرة ماجستير، جامعة غرداية، غرداية، 2013.

48) عبد السلام محمد شعبان، المجتمع المدني والدولة في لبنان، رسالة ماجستير، المعهد العربي للدراسات والبحوث، القاهرة، 2000.

49) عدلي شعبان صادق، روافد الوعي الجمعي الاسرائيلي وأثرها على تشكيل صورة الاخر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر المركزية معهد علم الاجتماع، بوزريعة، 2004.

50) عويسي الهامل، دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمع المحلي. دراسة ميدانية على الجمعيات الفاعلة ببلدية أنقوسة، علم الاجتماع التنظيم والعمل، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –، مذكرة ماستر، 2014.

51) يمين رحايل، الأبعاد الأنثروبولوجية للحركة الجمعوية ذات الطابع الثقافي بمنطقة عين قشرة، الأنثروبولجيا، مذكرة ماجيستر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010.

المجلات:

52) أوهايبية فتيحة وآخرون، الاتصال الجمعوي: أشكاله واجياله، وسائله وتقنياته، وأهدافه، مجلة العلوم الانسانية – جامعة محمد خيضر بسكرة، ع 9، 2006.

53) رفيق محمود المصري، مستوى الوعي السياسي لدى أعضاء حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) "دراسة تطبيقية"، مجلة جامعة الأقصى، غزة، ع 2، 2007.

54) عبد الله بوجلال، اشكالية تحديد مفهوم الوعي الاجتماعي، المجلة الجزائر للاتصال، ع 64، خريف 1990.

55) عزاوي حمزة، الحركة الجمعوية في الجزائر بين الفاعلية وصورية الأداء التنموي، مقال، جامعة ادرار، دتا.

56) عمر دراس، الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر، مجلة إنسانيات في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية.

57) فاطمة بن يحي وآخرين، واقع الحركة الجمعوية في المجتمع الجزائري، مجلة البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، ع 11، جوان 2015.

58) محمد محفوظ، ثقوب الوعي العربي والإسلامي، مجلة الكلمة، ع 2، 1998.

59) المنصف وناس، الحياة الجمعياتية في الوطن العربي، التاريخ والآفاق، المجلة العربية لحقوق الانسان، تونس، ع 4، 1997.

60) موسى عبد الرحيم حلس، دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي الاجتماعي لدى الشباب الفلسطيني (دراسة ميدانية على عينة من طلاب كلية الآداب في جامعة الأزهر)، مجلة جامعة الأزهر بغزة، غزة، ع 1، 2010.

مراجع باللغة الأجنبية:

61) Encyclopaedia Universalise, France, A.S, 1995.

62) Hachi Omar, Les associations déclarés, In cahiers de cread, 2000.

63) Journal officiel de la republique Algerienne, 05 Novembre 1963, N 32.

64) Longman dictionary of the English language, great British culture center, 1984.

65) Pierre BONTE et Michael LZARD (se le direction de), dictionnaire de l'ethnologie et de l'anthropologie, Ed quadrige – PUF 2007, p 94-95.

66) Sarah Ben Néfissa, pouvoirs et associations dans le monde Arabe, CNRS Editions, Paris,2002

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

– جامعة غرداية –

استمارة بحث

خدمة منك للعلم ولطلبته أضع بين سيادتكم هذه الاستمارة التي أرجو أن تتفضلوا بالإجابة عن أسئلتها بكل اهتمام ودقة، لأن نتائج بياناتها ستدخل ضمن البحث العلمي الأكاديمي والمتمثل في مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص علم اجتماع تنظيم وعمل.

تحت عنوان:

الحركة الجمعوية والوعي المجتمعي

ملاحظة:

-بيانات هذه الاستمارة لا تستخدم إلا في غرض البحث العلي.

-يمكنكم وضع علامة (×) في الإجابة المناسبة، أو ملئ الفراغ بالإجابة المناسبة.

السنة الجامعة: 2016 / 2017.

المحور الأول : البيانات الشخصية:

1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2- السن: 18-28 ☐ 29-38 ☐ 39-48 ☐

49-58 ☐ أكثر من 59 ☐

3- المستوى التعليمي: دون تعليم ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐

ثانوي ☐ جامعي ☐

4- الحالة المدنية: متزوج (ة) ☐ أعزب (ة) ☐

مطلق (ة) ☐ أرمل (ة) ☐

المحور الثاني: الحركة الجمعوية:

5- هل لديك علاقة مع جمعية؟ نعم ☐ لا ☐

6- ما طبيعة علاقتك مع هذه الجمعية:

عضو ☐ متطوع ☐ متعاطف ☐

7- ما تقييمك لعلاقات أعضاء الجمعيات مع أفراد المجتمع؟

جيدة ☐ متوسطة ☐ غير جيدة ☐

8- ما طبيعة العلاقات بين أفراد الجمعية؟

جيدة ☐ متوسطة ☐ غير جيدة ☐

9- هل تعتبر أفراد الجمعية قدوة في المجتمع؟ نعم ☐ لا ☐

10- هل أعضاء الجمعية لهم تأثير على الأشخاص المجتمع؟

نعم ☐ لا ☐

11- إذا كان نعم ما تقييمك لهذا التأثير؟

كبير ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐

12- هل لأعضاء الجمعية دور في خلق نموذج الفرد الواعي بمجتمعه؟

نعم ☐ لا ☐

13- هل أعضاء الجمعية يمتلكون مهارات فعالة في التعامل مع المجتمع؟

نعم ☐ لا ☐

14- ما هي أهم المهارات التي يجب أن يمتاز بها أعضاء الجمعيات في رأيك؟

.....

.....

.....

15- هل تقوم الجمعية بتنظيم ملتقيات حول قضايا تهم المجتمع؟

نعم ☐ لا ☐

16- إذا كان نعم هل نجحت الجمعية في زيادة الوعي بهذه القضايا؟

نجحت ☐ لم تنجح ☐

17- هل تستعمل الجمعيات وسائل الإعلام الاجتماعية في التعريف بنشاطها؟

نعم ☐ لا ☐

18- إذا كان نعم ما مدى نجاحها في ذلك؟

ناجحة ☐ غير ناجحة ☐ نجاح متوسط ☐

19- هل تقوم الجمعية بنشاطات ترفيهية هادفة؟ نعم ☐ لا ☐

20- إذا كان نعم ما مدى تحقيق النشاطات الترفيهية لأهدافها؟

جيد ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐

21- هل تسطر الجمعية برامج لتدريب أعضائها؟ نعم ☐ لا ☐

22- إذا كان نعم هل ساهم هذا التدريب في زيادة مهارات التعامل الاجتماعي؟

نعم ☐ لا ☐

المحور الثالث: الوعي المجتمعي:

23- ما تقييمك للعمل التطوعي الذي تقوم به الجمعيات الفاعلة؟

جيد ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐

24- هل نجحت الجمعيات في زيادة حجم العمل التطوعي؟ نعم ☐ لا ☐

25- إذا كان نعم كيف ذلك؟

.....

.....

26- ما تقييمك لمدى التعاون بين أفراد الجمعية؟

كبير ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐

27- هل يمكن اعتبار أعضاء الجمعية نموذج جيد في التعاون والوعي المجتمعي؟

نعم ☐ لا ☐

28- هل ترى أن هناك تضامن بين أفراد الجمعية؟ نعم ☐ لا ☐

29- ما تقييمك لهذا التضامن؟

كبير ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐

30- في رأيك متى ظهر هذا التضامن؟

قبل انضمامهم للجمعية ☐

بعد انضمامهم للجمعية ☐

كان موجود من قبل وزاد حجمه بعد انضمامهم ☐

31- هل ترى أن أعضاء الجمعيات ساهموا في زيادة الوعي الثقافي المجتمعي؟

نعم ☐ لا ☐

32- هل تقوم الجمعية بنشاطات في المناسبات الدينية؟ نعم ☐ لا ☐

33- ما تقيمك لهذه النشاط؟ جيد جدا ☐ جيد ☐

متوسط ☐ دون المتوسط ☐ ضعيف ☐

34- هل تقوم الجمعية بنشاطات موجهة لخدمة المرافق الدينية؟

نعم ☐ لا ☐

35- إذا كان نعم، ما تقييمك لهذه النشاطات؟

جيد ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐

36- هل تعتقد أن نشاطات الجمعية ساهمت في زيادة الوعي الديني في المجتمع؟

نعم ☐ لا ☐

37- هل للجمعيات دور في تشكيل الوعي المجتمعي؟

نعم ☐ لا ☐

38- في حالة نعم ما نوع هذا الوعي؟

وعي ديني ☐ وعي اجتماعي ☐ وعي ثقافي ☐

وعي سياسي ☐ وعي اقتصادي ☐ شيء اخر أذكره .....

.....

39- هل تهدف الجمعية الي تنمية الوعي الديني في المجتمع؟

نعم ☐ لا ☐

40- إذا كان نعم إلى اي مدى نجحت في ذلك؟

جيد ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐